٨.٣

حوار كوني

٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

ترجمة: منير السعيداني
تصميم: ربيع محمصاني

قول السوسيولوجيا مع نانسي فريزر

كريستين شيكرت

الديمقراطية المُتَحَدَّاةُ

هاوك برونشكورت
كريستيان فوشز
أندريا سيلفا تابيا
هلينغيوي ندولوفو
جيراسيموس كوزيليس
هارياتي عبد الكريم
إيستيبان توريس كاستانيوس
آمي أوستين هولمس
بيتر وال

تخليدا لذكر أنيبال كيخانو

نيكولاس لينش
سوسا إليساغا

في مواجهة الفقر

جوشوا بادلندر
فاسيليس آرابوغلو
جوليانا مارتينيس فرانسوني
فابيان كيسل
مصطفى كوش

آفاق نظرية

سوجاتا باتل

علم الاجتماع في بولونيا

مارتا بوهولك
يان كاراستي
يولويوس غاردا وسكي
آدم مروزوسكي
فيرا ترايمان
كاتارينا ديسكا
سارا هيرزينسكا
جوستينا كوسينسكا
كاميل ترابكا
ماسيي غدولا

النشرة الأخبارية

العدد ٣ من السلسلة ٨ – ديتسمبر ٢٠١٨
http://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

> الافتتاحية

في العديد من البلدان على اتساع العالم، تواجه المؤسسات والسيرورات الديمقراطية تحديا وضغوطا متصاعدة. النزعات الاستبدادية واضحة للعيان في الديمقراطيات العتيقة والشابة على حد السواء حيث تغنم القيادة النازلة من فوق إلى أسفل حضورا متزايدا من جديد، وتستشري القومية، ويتعرض المجتمع المدني إلى الإضعاف من خلال الحد من الحريات السياسية. وتتعرض حقوق النساء والأقليات على الأخص إلى الهجومات المعادية. في الحوار الافتتاحي لهذا العدد من حوار كوني، تلتقط نانسي فريزر (Nancy Fraser) إحدى أشهر المفكرين/المفكرات النسويين تحديا فكريا، البعض من مظاهر هذه التطورات خلال مناقشتها لمسألة بناء حركة نسوية أكثر إدماجية للقوى لدى مناقشتها فكرتها عن نسوية التسع وتسعين بالمائة (٩٩ ٪).

تفحص مقالات أول محاوراتنا حول «الديمقراطية المتحدّاة» الكيفية التي بها توضع الديمقراطية تحت الضغط في مناطق محددة من العالم ممتدة من أوضاع جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد وصولا إلى سياسات التقشف المهددة للديمقراطية في بلد مثل اليونان وإلى إسقاط إسهامات النساء في الثورة المصرية. وفيما يصف الكتّاب التطورات الجديدة ويحللونها، من قبيل الانعطافة الاستبدادية التي تشهدها الرأسمالية، يتولّون كذلك تقويم المفاهيم والأفكار التي تروم تعزيز السيرورات الديمقراطية.

خلال شهر ماي من سنة ٢٠١٨، توفي آنيبال كيخانو (Aníbal Quijano) أحد أبرز علماء اجتماع البيرو وأمريكا اللاتينية في سن السابعة والثمانين. وقد أثر عمله حول الإمبريالية والاستعمارية ومفهومه «استعمارية السلطة» في أجيال من علماء الاجتماع في غير ما مكان. في هذا العدد يلقي اثنان من زملائه وأصدقائه نظرة استعادة لحياته محتفيْن بتراثه.

أما بالنسبة إلى محاورتنا الثانية الموضوعة تحت عنوان «مواجهة الفقر» فقد جمعنا فيها أوراقا تحلّل طيفا متنوعا من تمظهرات الفقر تمتد من أثر سياسات التقشف في اليونان إلى تزايد عدد الفقيرات في أميركا اللاتينية على الرغم من وجود اقتصاد سياسي متعاطف. وقد دعونا ستة من الكتاب من كل أرجاء العالم لإلقاء الضوء على تطوّرات الفقر الخصوصية في عدد من المناطق، وعلى العقبات التي تواجهها السياسات المناهضة له.

وفي مقالها عن الحداثات الكونية تناقش سوجاتا باتيل (Sujata Patel)، عالمة الاجتماع الهندية المرموقة، طبيعة هذه النظرية في عولمة العالم ومحتواها. وهي تمنحنا استكشافا تاريخيا ونظريا لمفهوم الحداثات المتعددة وللانتقادات التي وجّهت له.

منذ البدايات، اضطلع المفكرون البولونيون بدور هام في تطوير علم الاجتماع وعلى ذلك يوفر لنا هذا العدد استكشافا لتاريخ هذا لاختصاص في بولونيا. ولكن لم يكن تاريخ علم الاجتماع في بولونيا فحسب هو ما دفعنا إلى التركيز على هذا البلد، بل وكذلك علم الاجتماع الحي الذي يتم إنتاجه اليوم فيه منخرطا في أكثر من قضية من قضايا زمننا. تقدّم المقالات إلى القراء البحث الراهن من قبيل الدراسات حول العمال الشبان ذوي الأوضاع الهشة وحول السلوك الانتخابي الأخير للبولونيين وكذا حول تغيرات المجال السياسي البولوني وآثارها في علم الاجتماع اليوم. ■

بريجيت أولنباخر(Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور(Klaus Dörre)،
محررا حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

> ترسل المساهمات إلى globaldialogue.isa@gmail.com.

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

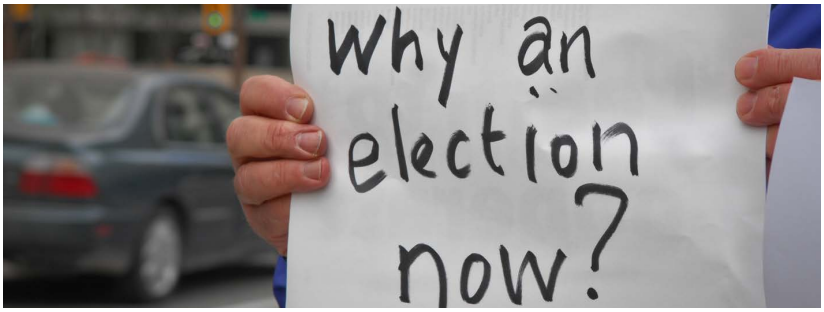

تتعرض الديمقراطية لضغوط في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. في هذه الندوة، يبرز ثمانية علماء اجتماع التحديات التي تواجه الديمقراطية في مختلف البلدان، ويناقشون كيف يكافح الناس من أجل حقوق أكثر ديمقراطية، ويحللون بشكل نقدي الممارسات السياسية الحالية.

كان موضوع الفقر وواقع الأشخاص الذين يواجهون الفقر دائماً مسألة ملحة بالنسبة لعلماء الاجتماع. في هذا المحور، ناقش خمسة علماء من جميع أنحاء العالم تطورات إقليمية محددة لسياسات الحد من الفقر (أو عدم وجودها) وتحليل مسارات مختلفة في مجالات معينة من الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الأمن الغذائي.

يقدم هذا القسم مقدمة عن التطور التاريخي لعلم الاجتماع البولندي بالإضافة إلى نظرة ثاقبة على الأبحاث الاجتماعية الحالية في هذا البلد.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرران: بريجيت آولنباخير، كلاوس دور

محرران مساعدتان: جوهانا غروبنر، كريستين شيكرت

محرر مشارك: أبارنا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوزوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورووای

مستشار إعلامي: غوستاوفو تانيغيتي

مستشارو التحرير: ساري حنفي، جوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مرتن، ساواكو شيراي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بينسكي، شيه جو جاي شين، يان فريتز، كيوشي هازيغاوا، هيروشي إيشيدا، غرايس كونو، أليسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إيلينا أواناس، بورا أوسو كاساس، باندانا بوركاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانبر، سيلي سكالون، نازانين شاهراكوني

محررون إقليميون:

الأرجنتين: خوان إيناسيو بيوفاني، بيلار بي بويغ، مارتين أوتاسون

أندونيسيا: كامانتو سونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادیوي، فينا إيترياتي، إنديرا راتنا إيرواتي باتيناساراني، بينديكتوس هاري جولياوان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إلسيد لي، أنطونيوس آريو سيتو هاردجتو، دينا تيريسا باكاسي، نو العين، جيجر ريناتو، أديتيا برادانا سيتيادي.

إيران: ربحانة جاوادي، نيايش دولاتي، سينا باسطاني، سيد محمد مطالبي، وحدي لينجانزاد.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريسا غالي، لوكاس آمارال أوليفيرا، بينو واركن، أونجيلو مارتنس جونيور، دمتري سيربوتشيني فارنديس.

بنغلاديش: حبيب الحق خوندر، حسن محمود، جويل رانا، أوس رقية أختر، توفيقة سطانة، آصف بن علي، خيرون نهار، كازي فادية عائشة، هلال الدين، مهيمن شوخري، محمد أونوس علي.

بولونيا: جاكوب بازويسكي، إيونا بوجادزيزويا، كاتارينا ديبسكا، باولينا دوماغالاسكا، كريتوف غوبانسكي، يارا هيرسينزكا، جوستينا كوسينكا، لوسيا لانغ، آدام موللر، صوفيا بينزا-عابلر، آنا واندزيل، جاسيك زيش.

تركيا: غول كوبسيوغلو، إيرماك إيفرين.

تايوان: جينغ ماو هو

رومانيا: كوزيما روغينيس، رايسا-غابرييلا زامفيريسكو، لوسيانا أناستاسيوي، آدريانا لافينيا بولوماك، كريستينا شيرا، دينيزا دان، دينا آلكسندرا دوميتريسكو، رادو دوميتريسكو، إيليان غابور، آليكسندرا إيريمي آنا، بيانكا ميخايلا، أندريا إيلينا مولدوفيانو، رارش-ميخاي موشات، أوانا إيلينا نيغريا، ميورا باراشيف، آلينا كريستينا باوون، كودروت بينزارو، سوزانا ماريا بوبا، أدريانا سوهودولييانو، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زادرافوميسلافا، أناستازيا داوور، فالنتينا إيسيا

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني

فرنسا/ إسبانيا: لولا بوزوتيل

كازاخستان: أيغل زابيروفا، بايان سماغامبيت، عادل دويونونف، آلماش تليسباييفا، كويانيش تيل، ألماغول موسينا ، اكنور ايمانكول.

الهند: راشمين جاين، جيوتس سيدانا، نيضيل بانسال، براغيا شارما.

اليابان: ساتومي ياماموتو، سارا مايهيرا، ماساتاكا إيغوشي، ريهو تاناكا، ماري ياماموتو، كاوري هاشيا، آينا كانويوكي، إيريكا كوغا، كايا أوزاوا، تسوكاسا شيباغاكي، ميشياكي يوياسا، ريكوهو بابا.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: ٢

> قول السوسيولوجيا

النسوية في الأزمنة النيوليبرالية:
حوار مع نانسي فريزر
بقلم كريستن شيكرت، ألمانيا ٥

> الديمقراطية المُتَحَدَّاةُ

أزمة الديمقراطية،
بقلم هاوك برونشكورت، ألمانيا ٨
صعود الرأسمالية الاستبدادية،
بقلم كريستيان فوشز، المملكة المتحدة ١٠
المواطنةُ الإثنية مُواطنةً منزوعة الشّرعية،
بقلم أندريا سيلفا تابيا، ألمانيا ١٢
زيف الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية ما بعد ١٩٩٤،
بقلم هلينغيوي ندولوفو، جنوب أفريقيا ١٤
الديمقراطية في أثينا،
بقلم جيراسيموس كوزيليس، اليونان ١٦
الوسائط الاجتماعية والديمقراطية، سيف ذو حدين،
بقلم هارياتي عبد الكريم، ماليزيا ١٨
تراجع الديمقراطية في الأرجنتين،
بقلم إيستيبان توريس كاستانيوس، الأرجنتين ٢٠
شطب النساء من الثورة المصرية،
بقلم آمي أوستن هولمس، مصر ٢٢
الحوكمة الكونية: مفهوم من أجل نظام دولي ديمقراطي،
بقلم بيتر وال، ألمانيا ٢٤

> تخليدا لذكر أنيبال كيخانو (١٩٢٨- ٢٠١٨)

المثقف، بلا منازع،
بقلم نيكولاس لينش، البيرو ٢٦
حُبُور المحارب،
بقلم راكل سوسا إلبساغا، مكسيكو ٢٨

> في مواجهة الفقر

المظاهر الرئيسة لفقر ما بعد الأبارتهايد،
بقلم جوشوا بادلندر ٢٩
رفاه ما بعد الإنقاذ : مشاهد فقر جديدة في اليونان،
بقلم فاسيليس آرابوغلو، اليونان ٣١
لِمَ يتزايد عديد الفقيرات في أمريكا اللاتينية؟
بقلم جوليانا مارتينيس فرانسوني، كوستا ريكا ٣٣
اقتصاد «العمل الخيري»: ظلّ الدولة الرّاعية،
بقلم فابيان كيسل، ألمانيا ٣٥
خطاب الأمان الغذائي: تحديات القرن الواحد والعشرين،
بقلم مصطفى كوش، كندا ٣٧

> آفاق نظرية

الحداثة الكونية،
بقلم سوجاتا باتل، الهند ٣٩

> علم الاجتماع في بولونيا

متى وأين نأخذ على محمل الجدّ؟ نظرة استرجاعية في علم الاجتماع البولوني،
بقلم مارتا بوهولك، ألمانيا/ بولونيا ٤٢
عمال شبان ذوو أوضاع هشة في بولونيا وألمانيا،
بقلم يان كاراستي، يولويوس غارداوسكي، آدم مروزوسكي، بولنيا،
وفيرا تراهان، المملكة المتحدة ٤٤
لماذا يصوت الناس لأحزاب اليمين المتطرف؟
بقلم كاتارينا ديبسكا، سارا هيرزينسكا، جوستينا كوسينسكا، وكاميل ترابكا، بولونيا ٤٦
استكشافات لموقع علم الاجتماع في المجال العمومي الجديد،
بقلم ماسيي غدولا، بولونيا ٤٨

”في عالمنا الراهن، لم يعد متاحا لنا أن نفكر من داخل تجانس الدول-الأمم الثقافي، أو العرقي، أو الإثني. إن الاستماع إلى من تم إسكاتهم دين تاريخي يتوجب الإيفاء به على طريق تعميق الديمقراطية“

أندريا سيلفا-تابيا (Andrea Silva-Tapia)

> النسوية في الأزمنة النيوليبرالية:

حوار مع نانسي فريزر (Nancy Fraser)

نانسي فريزر

تعتبر نانسي فريزر اليوم واحدة من أبرز المنظرين النقديين والمفكرين النسويين. هي أستاذ الفلسفة والسياسة في مدرسة البحوث الاجتماعية الجديدة في نيويورك (New School for Social Research in New York). في عدد من المنشورات التي قرأت بكثافة، من بينها إعادة التوزيع أم الاعتراف؟ حوار سياسي فلسفي (Redistribution or recognition? A Political-Philosophical Exchange (٢٠٠٣)) ومن خلال النقاش مع أكسيل هونيت (Axel Honneth) طورت مفهوما نظريا حول العدالة واللاعدالة معتبرة أن العدالة يمكن أن تكون محل مَفْهَمَةٍ من طريقين: بوصفها عدالة توزيعية وبوصفها عدالة اعتراف. وهي ترى أن كلا إعادة التوزيع والاعتراف مركزيّان في المجابهة الراهنة لأشكال اللاعدالة. بوصفها أكاديمية وناشطة-مناضلة سَواءٌ بِسَوَاءٍ، نشرت فريزر عددا كبيرا من الكتب والمقالات حول النسوية والقضايا النسوية، من بينها مآلات النسوية: من رأسمالية الدولة إلى أزمة النيوليبرالية (٢٠١٣). في ما يلي تحاورها كريستين شيكرت (Christine Schickert) المديرة التنفيذية لمجموعة البحث في ‹مجتمعات ما بعد النمو› العاملة ضمن قسم علم الاجتماع في جامعة يينا (Jena) ألمانيا، وهو محررة مساعدة في حوار كوني.

كريستين شيكرت (ك.ش): مضت عشر سنوات تقريبا على نشر مقالك « النسوية، الرأسمالية ومكر التاريخ»وفيه كنت تحاججين رئيسيا بأن النسوية السائدة أو النيوليبرالية انتهت إلى الاستيعاب من قبل الرأسمالية ولخدمة غاياتها. هل لك أن تُجْمِلي لنا برهنتك هاهنا؟

نانسي فريزر(ن.ف.): لقد كانت كتابتي للورقة في لحظة ذات خصوصية بالغة، بالضبط حين كانت الأزمة المالية العالمية بصدد التوسع وكان باراك أوباما، في حديثه عن الأمل والتغيير، سائرا إلى للرئاسة. كانت تلك فترة اعترف فيها كل واحد أنّا كنا مارّين بلحظة بالغة الحسم والتخويف وأن ثمّة الكثير من الأمل في أن يحدث شيئ ما مغاير. في تلك اللحظة كان ثمة شيئ ما ما جعلني فجأة قادرة على التفكير في تاريخ تلك اللحظات وفي تاريخ النسوية كلاًّ. على امتداد زمن طويل، كنت غير راضية حيال المنحى الذي كانت تتبعه النسوية الليبرالية أو السائدة، تلك التي حاولتُ أن أكتب عنها قبل ذلك من خلال الحديث عن التركيز المبالغ فيه على الاعتراف والتقليل من الانتباه للتوزيع، ولكن ذلك منح لي مزيدا من الوضوح في النظر إلى لحظة الأزمة تلك. كان رأيي أن تحوّلا كبيرا كان يمس حينها طبيعة المجتمع الرأسمالي موازيا لتطوّر النسوية. فحين حلّت الموجة الثانية من النسوية أواخر السنوات ١٩٦٠ وبدايات السنوات ١٩٧٠ كنا على المنعطف بالضبط، وكنا نعتقد أنه لمّا يزل بإمكاننا أن نتصرف ضمن نظام آمن من الديمقراطية الاجتماعية أو رأسمالية الدولة. كنّا نرى أن المغانم التي جلبها لنا النظام مُؤَمَّنة إلى هذا الحدّ أوْ ذاك وأنه كان باستطاعتنا أن نمضي من ثمَّ نحو عالم أكثر راديكالية في مساواته وديمقراطيته تكون فيه النسوية فاعلا رئيسا. ولكن ما حدث بدلا عن ذلك، كان أزمة الديمقراطية الاجتماعية التي كانت بالضبط على وشك الحدوث وظهور النيوليبرالية. كان ذلك شكلا جديدا تماما من الرأسمالية، وكان النسويون، لا النسويون فحسب بل وكذلك العديد من فاعلي الحركات التقدمية

والاجتماعية، بالغي البطء في رؤية ذلك. وبتعبير بسيط لمّا نزل حينها مستمرين في ذلك النوع من الأجندا المركّزة على الاعتراف من دون أن نفهم الكيفية التي بها كان الاقتصاد السياسي قد تغير. لم يعد الأمر مقتصرا على أننا كنا نسينا إعادة التوزيع بل بأنّا في الحقيقة، ومن دون أن نَعِيَ ذلك، أو على الأقل من دون أن يعي الكثيرون ذلك، كنا نُسْهِم إسهاما إيجابيا وأساسيا في النيوليبرالية. كنا أكسبناها نوعا من الكاريزما والشرعية سامحين لها بأن تستخدم كاريزمانا الاستقلالية والتحررية على أنها نوع من الأداة التبريرية أو التعلة التي تَشَرْعِن للنظام الاقتصادي السياسي الجديد الذي كان بصدد النشوء.

كانت تلك هي برهنتي. وإذ كنا، على ما يبدو، خلال سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، نمر بلحظة أزمة، اعتقدت أن تلك لحظة مناسبة يمكن لنا فيها، كما قلت في آخر المقالة، أن نفكر على صعيد ضخم، أن نفكر من خارج الصندوق وأن ندرج نوعا جديدا من النسوية من خلال تحويل للمسار أو تصحيح له، فيه يكون بمستطاعنا أن نكون جزءا من مشروع مناهض حقيقةً للنيوليبرالية.

ك.ش.: أتصوّر أنّ عددا كبيرا من النساء اللائي يعرّفن أنفسهنّ على أنهن نشاطات نسويات أو آكاديميات رأين أن قضاياهن النسوية صارت محلّ شك وأصبحنا مدافعات عنها ضد تحليلك.

ن.ف.: عند نشري للمقالة كنت أتوقع الحصول على ردة فعل كثيفة. والحقيقة أنني حصلت على أقل كثيرا مما توقعت، على الأقل من الأوساط الأكاديمية النسوية التي مررت بها. وحتى إن لم يكونوا يوافقونني، فهم كانوا يرون أنني حيال شيء ما وأن شيئا ما كان غير صائب في النسوية. كانت ثمة قناعة واسعة الانتشار بأن العالم الذي كنا نظن أننا نتقدم نحو صنعه لم يكن ذاك الذي كنا نعيش فيه فعلا. وكان ثمة عدد من الناس أكثر بكثير مما توقّعت يميلون إلى التفكير في هذه الأطروحة.
أنا أشعر أن الأمر لا يتعلق باتّهام ولا بِلَوْمٍ، بل هو بالأحرى بصدد الحاجة الملحة إلى فهم الكيفية التي بها كان يمكن لشكل ما من الهيمنة التقديمة والنيوليبرالية أن تبني نفسها وتنتصر في معركة الحس المشترك السائد في زمن ما. أعتقد أننا في حاجة إلى فهم بأي الأدوار اضطلعنا من دون وعي بحيث يكون من الممكن أن يكون أداؤنا أفضل وأن ننجز تصحيحا للمسار. لم تكن أيّ من النسويات البيض ترغب في أن تسمع من نساء سوداوات أننا، ممن دون أن نقصد، أعدنا إنتاج العديد من الافتراضات التي كانت في الآن نفسه ذات ارتباط بالتفوق الأبيض أو لم تكن كلها ذات حساسية تجاه مختلف أوضاع النساء الملوّنات. ولكن كان علينا أن نستمع إلى ذلك وأن نهضمه وأعتقد أن ذلك كان صائبا. أول ردود الأفعال يكون على الغالب هجوميا ولكن ليس بمستطاعك أن تكتفي بالبقاء على هذه الحال.

ك.ش.: ولكني أفترض أن النسويين الليبراليين لا يعتبرون أنفسهم دافعين بأجنده نيوليبرالية بل مناضلين من أجل مساواة جندرية أكبر...

ن.ف.: السؤال هاهنا يتعلق بما نعنيه بالمساواة. المساواة واحد من هذه المفاهيم الجوهرية التي توضع محل محاججة بتأويلات متناوعة. التأويل الليبرالي هو التأويل الذي يمكن أن نسمّيَه استحقاقيا على قاعدة الجدارة. عماده تلك الفكرة التي ترى أن النساء في نهاية الأمر أفراد، يتوجب أن تكون لهن، مَثَلُهن في ذلك كمثل الرجال، الفرصة والحظ في أن تذهبن إلى أبعد مستوى تسمح به لهن مؤهلاتهن بوصفهن أفرادا. هاهنا المساواة تعني العمل على تفكيك الحواجز التي تتسبب في التمييز بين الرجل والمرأة، ذلك أن مشكل اللامساواة هو مشكل تمييز، وبإنهاء الحواجز التمييزية يمكن لهؤلاء النسوة، الموهوبات أن تبلغن أرفع ما يمكن أن يبلغه الرجال من مستوى.
أول ما أريد أن أقوله حيال هذا هو أنه مَثَلٌ مخصوص الطبقية. ما يعنيه حقيقة هو أن النساء تُردن أن تكن مساويات للأسوياء البيض من رجال طبقتهن. ما تعنيه النسوية بالنسبة إليّ فكرةٌ أكثر صلابة وراديكالية عن المساواة تتعلق حقا، لا بتنويع الهرمية الجنسية بل بإنهائها، أو التقليل منها على أيّة حال. وعليه فإنني لن أسمّيَ فكرة المساواة الاستحقاقية على قاعدة الجدارة مُساوَاةً حقيقية. صحيحٌ أنّ الاستحقاق على قاعدة الجدارة الليبرالي بوصفه تأويلا جلب بعض الغنائم الحقيقية ولكنها انحصرت في شريحة رقيقة جدًا من النساء. ولم تتمكن الغالبية الكبرى من النساء من اختراق الحاجز الزجاجي، وبقين في القاع تنظّفن شظايا البلور وتكنسنها. أنا جزء من محاولة تطوير نمط من النسوية بديل عن هذا النمط الاستحقاقي على قاعدة الجدارة.

ك.ش.: منذ انتخاب عدد من القادة اليمينيين في الولايات وفي أوروبا، ثار جدل حول ما إذا كان تركيزٌ آحادي محتمل على قضايا «الهوية» داخل الحركات الاجتماعية على حساب مواجهة مظاهر اللامساواة الاقتصادية هو ما انبنى عليه النجاح اليميني. ما الذي يعنيه هذا الجدل بالنسبة إلى حركة نسوية يظهر على سطحها التعبوي عامل الهوية النسائية المتقاسمة (Shared identity)؟

ن.ف.: أظن أنّه يمكننا أن نعالج الأمر في مستويات مختلفة. على المستوى المفهومي، كنت دائما أحاجج بأن الفكرة القائلة بوجود بعض الحركات التي تتصف بكونها حركات هوياتية والبعض الآخر موصوفة بكونها حركات طبقية فكرة تخطئ الفهم. للحركات ذات الأساس الطبقي مظهران. لها مظهر بنيوي حاولت أن أنظّره باستخدام مفاهيم التوزيع ولكن ثمة طرق أخرى لتفسيرها على أنّ لها على الدّوام مظهرا هوياتيا. يعني ذلك أن كل الصراعات الطبقية، حتى في الحالة التي تكون فيها صريحة التأكيد على طبقيتها، تستدعي تحديد من يمكن أن يُنسب له الصراع، سواءٌ أكان من انتصر أم من انهزم،... إلخ. أظن أن النسوية ليست مختلفة في شيء عن ذلك، إذ أن إخضاع النساء في المجتمعات الرأسمالية موجود في كل منحى بذات البنيوية التي للاستغلال الطبقي. وعليه فأنا أجد نفسي منزعجة عندما يقول البعض إن النسوية حركة هوياتية وإن ذاك النضال الآخر هو حركة طبقية. أعتقد أن مطلبنا بذات العمق والترسّخ في بنية التناقضات الأوّلية كما يقال. وفي الآن ذاته لكل الحركات أساسٌ هوياتي.

على أن الأساس الهوياتي يُمكن أن تضلّلك، وثمة الآن في هذا السياق كلمة واسعة الرواج هي التقاطعية (intersectionality). لي بعض الانتقاد تجاه هذه اللغة ولكن النقطة الرئيسة صائبة. مفاد هذه النقطة هو أنْ ليست كلّ النساء في نفس المركب، ولا كلّ المنتمين إلى الطبقة العاملة في المركب عَيْنِه ولا كلّ ذوي البشرات الملونة في ذات المركب. ثمة لَاتَنَاظُرات بنيوية متقاطعة، لا تناظراتُ سلطةٍ ولا تناظرات استفادةٍ ولاتناظرات خُسْران، إلخ. النسوية التي تقول «نحن لن ننظر إلى هذه القضايا، بل سنقتصر على الحديث عن النساء» ستنتهي إلى أن ينحصر المستمعون إليها في شريحة محظوظة من النساء. هذا ما أظن أن النسوية الليبرالية الاستحقاقية على قاعدة الجدارة قد فعلت. على النسوية أن تكون في كل مُكوّن من مكوّناتها بنفس الحساسية تجاه الطبقة والعرق وكل محاور الاضطهاد الكبرى في المجتمعات الرأسمالية.

ك.ش.: لقد تولّيتِ أنت ذاتك مؤخرا، وبمعية عدد من المفكرين النسويين المرموقين، تأسيس حركة نسوية أكثر إدماجية وطوّرتِ فكرة «نسويّة التّسعة وتسعين بالمائة». أيمكنك أن تُدْلِي لنا بالمزيد حول هذه المبادرة؟

ن.ف.: هذا نوع من اللغة الشعبوية التي اقترضناها من حركة احتلوا (Occupy). يمكنك القول إنها، من وجهة سوسيولوجية معنى الكلمة، غير ذات صرامة معتبرة ولكن لها قدرة تعبوية هائلة وتشير مباشرة إلى أن هذه ليست نسوية كريستين لاغارد (Christine Lagarde) وهيلاري رودام كلينتون (Hillary Rodham Clinton). هي على الأغلب طريقة في الوصف تستخدم «الكلمات الصادمة» في نعت نفسك بأنك مُضَادِدَة لنسوية التي لم تستطع إلا شَعِر السّقف الزجاجي (crack-the-glass-

ceiling)، والنسوية خفيضة المستوى (lean-in). هي بالتدقيق محاولة لتحويل المسار. ما حدث خلال العشريات الأخيرة، على ما شخصتُه في المقالة التي تشيرين إليها، هو أن النسوية، أو التيارات الهامّة والمهيمنة فيها، انزلقت، في معنى ما، نحو نوع من التحالف، أو مثلما تسميه هيستر إيزنشتاين، «صلة خطرة» (dangerous liaison) مع هذا النوع من القوى النيوليبرالية بحيث كانت بالنسبة إليهم تحتلّ موقع المبرّر. وعليه فإن نقيض القوى النيوليبرالية التي تمثّل ١ ٪ هو نسوية تمثل ٩٩ ٪. كانت تلك مجرد استراتيجية بلاغية. ما هو مهمّ في الأمر، ولم نكن إلا قليلين ممّن حلموا بها، أنها علقت بالأذهان وكان لها بعض جاذبية وهو ما يظهر بالنسبة إليّ أنْ كان ثمة انتظارًا لشيء ما من هذا القبيل. كان ثمّة شعور حقيقي بالحاجة إليها.

نسوية ٩٩ ٪ هذه تهمُّ فعلاً الوضعية التي عليها الأغلبية الساحقة من النسوة اللائي يتحمّلن العبئ الأكبر في إعادة الإنتاج الاجتماعي والعمل المأجور واللائي تتدهور ظروف معيشتهن في ظل النظام النيوليبرالي والرأسمالية المالية. يتطلب هذا الشكل من الرأسمالية ساعات من العمل لكل عائلة أكثر بكثير مما كان يتطلبه نوع الرأسمالية الذي سبقه، وهو ينقض على الرعاية الاجتماعية وعلى كلّ أنواع الحماية الاجتماعية وعلى الأنظمة القومية ويُشهر الديون سلاحا في وجه خصومه. وتقف النساء على خط المواجهة في هذا الهجوم على إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتركز نسوية ٩٩ ٪ على هذه المظاهر وتربطها فعلا بمشكل هذا الشكل من الرأسمالية. نحن نعمل على تسمية النظام، كما اعتدنا أن نقول في ‹طلاّب من أجل مجتمع ديمقراطي› (ط م د Students for a Democratic Society)، وفيما يتعلق بأمر نفاذ النسوية الليبرالية إلى النظام، نحن نتحدث عن الطرق التي تمكّن بها النظام من جعل حياتنا خارج نطاق الاحتمال.

ك.ش.: ولكن ٥٣ ٪ من نساء الولايات المتحدة البيض صوّتن لفائدة دونالد ترامب سنة ٢٠١٦، ذاك المرشح الذي لم يكتف بأن ينحاز إلى جنسه فحسب بل كان ذاك الذي لا ينشغل بأيّ نوع من أنواع المساواة الجندرية. أيمستطاع مدى فكرة نسوية ٩٩ ٪ أن يبلغ هؤلاء النسوة؟

ن.ف.: ليس جميعهن، بل قسما مُهمّا منهن على ما أعتقد. من المؤكّد أنّ منهن من هن مثيلات للرجال الذين صوتوا لفائدة ترامب وهن جمهوريات يكرهن هيلاري كلينتون ولم يكن ليصوّتن لصالحها، ونساء أعمال، وأخريات يرغبن بتوفر الأسواق الحرّة...إلخ. الكثير منهن ممن تظنّن على الغالب أنّهن يصوّتن لصالح الجمهوريين ولكن ليس جميعَهن. البعض منهن نساء من الطبقة العاملة من المناطق التي كانت قبلُ صناعية ودمّرت بالكامل جرّاء نقل المصانع إلى خارج الولايات المتحدة والبعض منهن نساء جنوبيات. تعرض التصنيع الجديد الذي كان بصدد الإنجاز في الجنوب ولم يكن فيه نقابات على الأغلب، هو أيضا، إلى التدمير خلال السنوات الأخيرة. كنّ مصدومات هن أيضا. وكان منهن نساء ريفيات ونساء المدن الصّغيرة التي صارت فيها البطالة مروّعة والإدمان متفشٍ وما إلى ذلك بل وأكثر منه. ما يمكن قوله هنا هو أن هؤلاء لسن ممّن سيستفدن من النسوية خفيضة المستوى أو أية صيغة أخرى من النيوليبرالية المتزايدة.

لم نر بعدُ أية دراسات جدية وصارمة وإثنوغرافية للسبب الذي جعلهن يصوّتن بمثل ما صوتن به، ولكن الدراسات ستُجرى. في عدد من المقابلات التي اطّلعت عليها، وإن لم يكن الأمر نسقيا، يمكن للقارئ أن يتحسس ما الذي كان الناس يشعرون به.

لماذا استمعن لتسجيلات هوليوود آكسس (Hollywood Access) التي كانت قبل انتخاب ترامب مباشرة تتباهى بإذاعة ما قاله من أنه ‹امسكوا النساء من فروجهن›، وقلن أشياء من قبيل أن شعورهن حيال ذلك كان سيّئا فعلا وأنهن لم يحببنه وأن الأمر كان مُهينا وأنّهن لم يكن يُرِدْنَه أن يتحدّث عنهن بما قال ولكنه وبصرف النظر عن أي شيئ آخر كان هو أفضل فُرَصِهِنّ. وفضلا عن ذلك، أعتقد أنه كان ثمة من الناس من لم يعجبه حديثه عن المكسيكيين أو المسلمين، ولكن، وحتى إذا ما كان الأمر مروّعا وأنه كان مهينا لهؤلاء الناس إلى ذلك الحدّ، فإنه كان كان يقول لهم إنّه سيجعل أحوَالَهم أفضل.

أنا لا أقصد طبعا أنّ كل أنصار ترامب عنصريون، إذ من بين من صوّتوا له من هم عنصريون فعلا ولكن هؤلاء لن نتمكن من الوصول إليهم ولست معنية بهم. أنا مهتمة بأولائك الذين يمكن لهم، وأعتقد أن هذا أمر بالغ الأهمية بانسبة إليهم، أن يكونوا في متناول اليسار. نحن نعرف أنه كان ثمّة ٨,٥ مليون أمريكي صوتوا لفائدة ترامب سنة ٢٠١٦ كانوا قد صوتوا لفائدة أوباما سنة ٢٠١٢.

أكثر النقاط أهمية هو أنه حين حلّ موعد الانتخابات في نوفمبر كان البديل الوحيد هو هيلاري كلينتون وكانت تعني الليبرالية التقدمية. وكان بيرني ساندرز (Bernie Sanders) يمثل شيئا آخر ولكنه كانت خارج اللعبة في هذا الخصوص.

ك.ش.: كيف يمكن، حسب ما ترين، أن يكون هؤلاء ٨,٥ مليون أمريكي في متناول اليسار؟

ن.ف.: تتمثل السياسات التي أدعمها، ومن بين مكوّناتها نسوية ٩٩ ٪، في السعي إلى إعادة إحياء شيء ما يشبه خيار ساندرز (أنا لا أذكر اسمها إلا بوصفه اختزالا). يتطلب هذا التعويلَ على أيّة حركة اجتماعية تقدمية، مع العمل على إحداث شرخ فيها بين من يدعمون ٩٩ ٪ ومن يدعمون ١ ٪. هذا عام جدا طبعا ولكن أعتقد أن الفكرة واضحة، وتجميعها ممكن. ما كان أمامنا مع ساندرز كانت الفكرة التي مفادها أنه بالإمكان الوصل بين الكثير من مناصري الطبقة العاملة ومناصري العائلة وقضايا المعيشة من قبيل الرعاية الصحية للجميع وكسر الأنظمة البنكية والمعاهد من دون رسوم تسجيل...

وعندما أقول الطبقة العاملة لا أقصد البيض فحسب، ففي عداد الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الملونين والنساء وهم يرون أنفسهم أكثر فأكثر على أنهم في عداد الطبقة العاملة. وعليه لنأخُذْ مسائل المعيشة هذه التي تهم ٩٩ ٪ ولنجمَعْها مع مسائل أخرى من قبيل إصلاح نظام العدالة الجنائية وهي قضية حارقة بالنسبة إلى الملّونين، إضافة إلى حرية الإنجاب وهي قضية حارقة بالنسبة إلى النساء وقضايا أخرى بنفس الأهمية البنيوية والمادية، وهي قضايا يُنظر لها، وما كان يجب أن ينظر لها، على أنّها قضايا هوياتية. وعليه أنا أعتقد أن نسوية ٩٩ ٪ مثال على حركاتٍ اجتماعية أخرى أن تَحْتَذِيَهُ، وليكن لنا، مثلا، أنصار بيئة ٩٩ ٪. هذه التيارات موجودة أمامنا ولكن لنوجّهْ لهم الدّعوة حقا ولنضعهم واحدًا إلى جوار الآخر على طريق واضحة. ■

توجه كل المراسلات إلى نانسي فريزر على العنوان<frasern@earthlink.net>

> أزمة الديمقراطية

بقلم هاوك برانكهورست (Hauke Brunkhorst)، جامعة فلانسبورغ (Flensburg)، ألمانيا

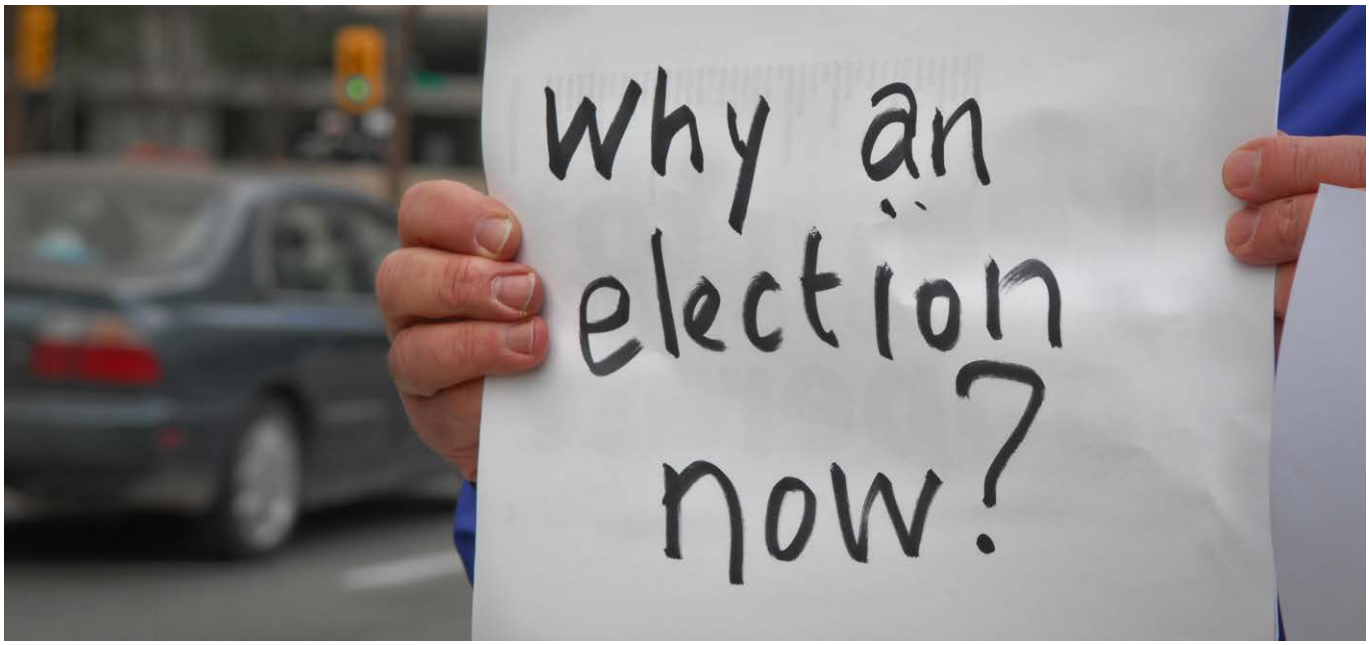

واسع الانتشار اليوم ضمن أوساط العلوم الاجتماعية تحليل أن الديمقراطية في أزمة.. Flickr/ItzaFineDay بعض الحقوق محفوظة.

بعدَ قرن من الصراعات الطبقية الحادّة والدموية والعنيفة، والحروب الأهلية الكونية، والثورات العالمية، وفي الشمال الكوني، صارت الدولة الرأسمالية الدولة ذات التشكيل الكوسموبوليتاني (الفصلان ٢٣ و٢٦ من القانون الأساسي الألماني، مثلا)، والديمقراطية والاجتماعية (الفصلان ٢٠ و٢٨ من ذات القانون)، صارت العدالة «مفهوما مجسدا» (هيغل).

كانت علاقات الإنتاج اجتماعية جزئيا مع وجود شرخ الفقر ضمن أشكال لا حصر لها تشمل الخاص والعمومي. كان مالك رأس المال والعامل يقضيا عطلتهما في ذات الاستراحة الشاطئية مع منظر يطلّ على البحر للأول ومنظر يطلّ على الشارع للثاني. ولكنهما كانا يسبحان في ذات الماء ويَلْهُوان على ذات الشاطئ ويرسلان أطفالهما، وذاك هو لبّ الأمر، إلى ذات المدرسة العمومية. كان العامل يقود سيارة صغيرة فيما كان صاحب العمل يركب واحدة أكبر، ولكن كليهما ينتهيان إلى ذات الازدحام المروري على اعتبار ألاّ وجود، بعدُ، لناطحات سحاب تعلوها مهابط طائرات مروحية يختصّ بها الغنيّ، ولا مجمعات سكنية من دون حماية من النار يختص بها الفقير.

على أن ازدهار الشمال الكوني كان على حساب الجنوب باهظا ومدمّرا. لقد كانت حدود دولة الرعاية بيضاء ورجالية ومتغايرة الميول الجنسية. ما من عدالة توجد من دون تلازمها مع «تناقض موجود فعليا» (هيغل). تنتهي الديمقراطية، وكثيرا ما يكون هذا حالها، على تَخْمِ المُلَوّنين وعلى التّخم الجندري. ومنذ السنوات ١٩٦٠، والت الحركات الاجتماعية الجديدة الاحتجاج على ذلك مرّات ومرّات وتزايد نجاحها في كسب حقوق الإنسان وحقوق الملونين المدنية، وتحرّر النساء، وحقوق منقوصي القُدُرات، وحرية تقرير الميَل الجنسي، وحماية البيئة والثقافة الكوسموبوليتانية. وعندما جمع الطلاب قوّتهم إلى قوّة العمال في باريس خلال ماي ١٩٦٨ بدا أن حلم توحيد النقد الفني والنقد الاجتماعي الموجّهين للرأسمالية الحديثة (لوك بولتانسكي) يسير نحو التحقّق نهايةً. وصار من الواقعي أن يُطلب المستحيل، ولكن ما كان لاحقا، كان التراجعُ الاقتصادي ما وضع الحقّ السياسيّ على المِحَكّ.

> من الأسواق المدمجة في الدولة إلى الدولة المدمجة في الأسواق

كان الانقلابان الدمويان العسكريان في الشيلي (١٩٧٣) والأرجنتين (١٩٧٦)، المدعومان بسخاء من قبل الغرب، التجربة الجوهرية، فيما عبّد الانتصاران الانتخابيان للمحافظة الجديدة في بريطانيا العظمى (١٩٧٩) وفي الولايات المتحدة (١٩٨١) الطريقَ، وانتهى التّدمير الذاتي للاشتراكية البيروقراطية (١٩٨٩) إلى رفع آخر الحواجز التي كانت قائمة في وجه العولمة النيوليبرالية. وعلى امتداد ما لا يزيد عن بضعة أعوام صارت الأسواق المدمجة في الدولة أسواقا تندمج فيها الدولة. وتمت الاستعاضة عن أولوية القانون العمومي بعدد متنام وكثيف من الأنظمة العابرة للقوميات تحكمها القوانين الخاصة الخادمة، مثلما كان عليه حال القانون المدني الروماني قديما، بصفة حصرية غرض التنسيق بين مصالح الطبقات الحاكمة على امتداد الإمبراطورية. وتمّ تعويض الشكلية القانونية التي حررتنا من القانون العرفي بقانون شكلي فائق الحركيّة تكشّفَ عن أَمْدَاء «دولة ثنائية» حديثة (فرانكل Fraenkel) ذات قانون مدوّن رسمي وآخر ملزم وإن كان غير رسمي.

أحد أمثلة ذلك الأنموذجية هو المجموعة الأوروبية (Eurogroup). فعلى أثر طرد اليونان من هذه المجموعة في خضم أزمة ٢٠١٥ تساءل وزير ماليتها عن

التبرير القانوني للقرار. دعا رئيس المجموعة الأوروبية محاميه للتفسير بالقول إن ليس للمجموعة معايير إجرائية، حيث لم تكن موجودة أصلا في المعنى القانوني وأنه بمستطاع أعضائها أن يفعلوا تقريبا ما يحلو لهم باستثناء اقتراف القتل.

تتعرض قوة تدخل الدولة الاقتصادية للعرقلة من خلال الامتثال للسوق فيما تظل قواها التنظيمية والبوليسية على حالها بحيث تمارس فعلا أدوارها بوصفها « فرقة صيانة في مصنع»، مؤمّنة استمرار اشتغال « نظام السوق شامل الهيمنة» على الرّغم من أنّها «مدمجة» بإحكام ضمن سلطته (هايك Hayek). أن تكون الدولة مدمجة في عالم السوق ضَامِنٌ للمستثمرين إمكانية الانتقاء الحرّ للبلدان التي فيها يعملون فيما لا يكون، بالمقابل، بمستطاع الدّول أن تختار مستثمريها حيث تكون مجبرة من دون رحمة على أن تنزل إلى قاع الشروط الإنتاجية. نتيجةً لذلك تندفع الفروق بين الطبقات والأمم والقوميات والأجيال نحو مستويات ارتفاع مذهلة.

في مظاهر متعددة، تعتبر كرة القدم انعكاسا للمجتمع الكوني. فإذا كان لاعبو الرابطة الأولى الإنقليزية المحترفون يكسبون ما لا يتجاوز ضعف ما يكسبه النصير العادي تقريبا سنة ١٩٨٥ فإنهم الآن يكسبون مائتي ضعف كسبه. وبالتوازي مع تزايد مداخيل اللاعبين كان ارتفاع أثمان التذاكر. استسلم أنصار كرة القدم القدامى غير القادرين على متابعة نسق الارتفاع وظلوا بعيدين وصارت المقاعد تمتلئ بمن يمتلكون مالا أكثر. نفس الصورة موجودة خارج الملاعب إذ يغرق أبناء الأحياء المتهالكة غير القادرين على تحمّل نفقات الانتماء إلى المجتمع الجديد في اللامبالاة السياسية والكحول والبغاء المصول بالمخدّرات. تحوم نسبة المشاركة في الانتخابات في هذه الأحياء حول الثلاثين بالمائة (٣٠ ٪) فيما ترتفع إلى حدود التسعين بالمائة (٩٠ ٪) في الأحياء المدينية الغنية مُغذّيةً وهم متساكنيها بأنهم يمضون على رأس مسيرة التقدم. وحتى إذا ما انتهى التقدم مرّة أخرى إلى أن يكون أضأل مما بدا في البداية فإن الواحد منّا كان يحصل في النهاية على محفظة مكتنزة. بطبيعة الحال، كانت الأحزاب اليسارية التي كانت في كل انتخابات تخسر المزيد من المصوتين تتقدم أكثر نحو اليمين على اعتبار ما يمكن توقعه في اقتصاد سوق ينبني على تنافس لَامُتَنَاهِي التطوّر.

> اللاّمساواة الاجتماعية تخلق اللاّمساوة السياسيّة:

تتعرض الإنجازات الكبرى التي أحرزتها النسوية متعددة الثقافات، تلك التي حطّمت علاقات الهيمنة ذات العقود المديدة إلى خسران ‹قيمها المنصفة› (fair value) (جون رولز Rawls). لم يعد بمستطاع اليهودية والسحاقية والسوداء التي كانت قبل مقتنعة بأن تترك «صلات الدم» (ماركس) التي تجمعها بمعزلها (الغيتو) الذي فيه ولدت أن تفعل ذلك، فتستمر في العيش فيه هشّةً تجاه كل ما يمكن تصوره من التحيزات المعادية للسامية والمناهضة للمثليين وللنساء بنفس القدر الذي تكون فيه عرضة للتحيز الجنسي وعنف الرجال من أفراد البوليس والعصابات. ولئن كانت الانتخابات لا تمنح لنا إلا البدائل التقنية الموسزدومة بالاستراتيجيات الاقتصادية المجهرية المنفصلة والهادفة إلى التأقلم مع عالم السوق، فإن البدائل السياسية للاقتصاد النيوليبرالي وديمقراطيته منعدمة.

يكشف «البؤس الفاقع» الذي تشهده المجمّعات التجارية الضخمة وجهَه المريع غير البراق في الصحراء الليبية، وفي البحر، وفي المعسكرات على امتداد حدودنا الجنوبية. في معسكر موريا (Moria) للاّجئين السابق على جزية ليسبوس (Lesbos) اليونانية، والذي استحال الآن مركزا للترحيل، تضحي أوروبا بما كانت تزعم أنها تتقدّم للدفاع عنه. «منطقة الحرية والأمن والعدالة» (الفصل ٤ من اتفاقية إجراءات عمل الاتحاد الأوروبية (ا ك ع ا أ)) « مع مراعاة الحقوق الأساسية» (الفصل ٦٧ من ا ك ع ا أ) الضامنة للحق الدولي في اللجوء (الفصل ١٨ من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي) مع ‹التوافق مع مبدأ عدم المنع من دخول الأراضي› (الفصل ٦٧ من ا ك ع ا أ) تترجم في قانون ملموس من خلال ثلاثة حدود مختلفة تجسدت في مخيم موريا المروّع الموبوء وغير المراقب صحيا وبالغ الاكتظاظ على جزية ليسبوس. أوّل الحدود هو المؤسس على حدود المخيم تحيط به الحجارة المبنية ليحتضن طالبي اللجوء الممنوعين من الدخول إلى البلاد، القادمين حديثا بصفة غير قانونية والموضوعين على قائمة الترحيل، وثانيها هو المصنوع بالأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة والحراس المسلّحين محاصرا مجمّع إيواء اللاجئين وفي القلب منه مركز الإيقاف. ثالث الحدود هو البحر والجزيرة التي لا يسمح لأحدٍ بمغادرتها. بفضل البحر الذي يحمي الحدود الطبيعية لأسواقنا تصير الحدود عنصرا من عناصر القانوني الطبيعي. كل من يصل إلى هناك يتم القبض عليه كما لو كان التنقل جريمة. وعلى ما تقول كارولين وايديمان (Carolin Wiedemann) « تبرمج مواقع شبيهة بموريا على امتداد الاتحاد الأوروبي، يفترض بها أن تسمى «مراكز تحت المراقبة» وهي تدعى بالألمانية Kontrollierte Zentren. والحال هذه، قد لا يحسن بنا أن نفكر في ما يمكن أن تعنيه اختصارات هذه التسمية في الألمانية» (يشير الحرفانKZ مجتمعين في الألمانية إلى اختصارات تسمية معسكرات الاعتقال النازي طوال الفترة ١٩٣٣-١٩٤٥ -المترجم). ■

توجه كل المراسلات إلى هاوك برانكهورست على العنوان <brunkhorst@uni-flensburg.de>

> صعود الرأسمالية الاستبدادية

بقلم كريستيان فوشز (Christian Fuchs)، جامعة ويستمينستر (Westminster) المملكة المتحدة

خلال السنوات الأخيرة توسعت سياسات أقصى اليمين وعززت سلطتها. بين إيدينا دونالد ترامب (من الحزب الجمهوري) في الولايات المتحدة وفيكتور أوربـان (Viktor Orbán فيدز) في المجر، وهاينز كريستيان ستراش (Heinz Christian Strache حزب الحرية) في النمسا، وغيرت فيلدرز (Geert Wilders حزب من أجل الحرية) في هولاندا، وناريندرا مودي (Narendra Modi حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party) في الهند، ورجب طيب أردوغان (حزب العدالة والتنمية) في تركيا، والبديل من أجل ألمانيا، وياروسلاو كازينسكي (Jarosław Kaczyński القانون والعدالة) في بولونيا، ومارين لوبان (Marine Le Pen الجبهة الوطنية) في فرنسا، ورابطة الشمال في إيطاليا، وفلاديمير بوتين (جبهة عموم روسيا الشعبية) في روسيا، ... إلخ. كيف لنا أن نصف هذه التطورات؟ ما هي المقولات السوسيولوجية الأمثل لمعالجة مثل هذه المسائل؟

أحد أبرز الاقتراحات هو الدعوة إلى استخدام مفهوم الشَّعْبَوِيّة. مؤخّرا، خلال سنة ٢٠١٧، جدّد يان ويرنر مولر (Jan-Werner Müller) اقتراحه على صفحات كتابه ماهي الشعبوية؟ (What Is Populism?)، وفيه يعرّف الشعبوية على أنّها «تخيل أخلاقي مخصوص للسياسة، طريقةٌ في إدراك العالم السياسي في أساسه تصوّر شعب نقي أخلاقيا ومتراصّ الوحدة... في تضاد مع النخب التي تعتبر فاسدة أو متدنّية أخلاقيا... الشعبويون هم على الدوام معادون للتعددية، إذ هم يدّعون أنّهم هم، ولا أحد غيرهم، من يمثلون الشعب». كما مولر يشير إلى أن الشعبوية «شكل إقصائي من أشكال سياسات الهوية» تمثل «خطرا على الديمقراطية» وتهدف إلى « التخلّص من المجتمع المدني».

مثل هذه المناظير تستخدم مقاربة واحدة متماثلة لتحليل سيريزا وإيفو موراليس وبوديموس أو برني ساندرز على اليسار ودونالد ترامب وغيرت فيلدرز أو مارين لوبن على اليمين. النتيجة، تمام مثلما هو الحال في نظرية الكليانية، هي المعادلة بين اليمين الراديكالي واليسار ومن ثم يتم التقليل من أخطار الأوّل. بالنسلة إلى مولر، كلّ من دونالد ترامب وبرزي ساندرز شعبويان. ومن الأكيد أن برني ساندرز سياسية غير اعتيادية ولكن، وعلى خلاف ترامب، لا شك في توجّهها الديمقراطي.

المقاربة التي اتخذتُها في كتابي (٢٠١٨) الديماغوجي الرّقمي: الرأسمالية الاستبدادية في زمن ترامب وتويتر (Digital Demagogue: Authoritarian Capitalism in the Age of Trump and Twitter) مختلفة، وهي تجمع ما بين الاقتصاد السياسي النقدي والنقد الإيديولوجي وعلم النفس النقدي. يجمع الاستبداد اليميني أربعة مكوّنات (انظر الى الشكل الأول): الاعتقاد في الحاجة إلى قيادة عمودية، والقومية والترسيمة الإدراكية الثنائية صديق/عدو، والبطريركية العسكرية (سياسات القانون والنظام، إضفاء المثالية على العسكرتاريا والجنود، قمع الأعداء المصطنعين، وعلاقات جندرية محافظة). يخدم الاستبداد اليميني الهدف الإيديولوجي المتمثل في صرف الأنظار عن الصراعات الطبقية وعن الرأسمالية بوصفها أسّ المشاكل الاجتماعية وأسبابها. يصنع من اللاجئين والمهاجرين والأمم النامية والمسلمين... إلخ، أكباش فداء ينصبّ عليهم اللوم في مشاكل من قبيل البطالة وانخفاض الأجور والركود الاقتصادي وتدهور الخدمات العامة وأزمة الإسكان والجريمة. ينحو ترامب باللائمة على المكسيك وعلى الصين فيما يصيب الولايات المتحدة من تراجع صناعي وتدهور اجتماعي من دون أن يشير إلى أن رأسمال الولايات المتحدة يستغل العمّال داخلها وكذا خارجها في البلدان التي تصدّر رأس المال بما في ذلك المعامل الصينية منخفضة الأجور ومصانع التجميع المكسيكية.

الشكل الأول: موديل للاستبداد اليميني

ليس الاستبداد اليميني لا شكلا من الوعي ولا بنية ولا نوعا من المجتمع، هو سيرورة يمكن أن توجد في مستويات اجتماعية مختلفة: الأفراد (بنية الشخصية الاستبدادية، الوعي الاستبدادي، السلوك السياسي الفردي) والمجموعات والحركات السياسية والإيديولوجيا والمؤسّسات والمجتمع كله. الراديكالية اليمينة والفاشية هي تكثيفات للاستبداد اليميني تسمح باتباعٍ نَشِطٍ للعنف المادي وللإرهاب بوصفها أدوات سياسية.

تدّعي التفسيرات الثقافية لبروز الاستبداد اليميني ظهور مجتمع «ما بعد مادي» خلَقَ هُوّة جِيلِيّة، فيها يحتفظ الجيل القديم بقيمٍ محافظة وشكاوى الحنين إلى الماضي. ولكن، ليس بإمكان الفرضية ما بعد المادية أن تفسّر مثلا سبب احتلال اليمين المتطرف خلال انتخابات ٢٠١٧ الفيدرالية النمساوية موقع الحزب الأقوى لدى المجموعة العُمُريّة المراوحة بين ١٦ و٢٩ سنة (٣٠ ٪) في حين لم يكن إلا ثالث أكبر قوّة لدى ذوي الستين سنة فما فوق.

يأخذ تفسيرٌ بديلٌ الاقتصاد السياسي على محمل الجدّ، ولمثل هذا الغرض تكون مقاربة فرانز ل. نيومان (Franz L. Neumann) المنظّر السياسي النقدي التي ظهرت في مقالته القلق والسياسة (Anxiety and Politics) الصادرة سنة ١٩٥٧ ذات نفع بليغ. تبعا لهذا التفسير يكون بروز الاستبداد اليميني ذا علاقة باستلاب العمل (الشكلان ٢ و٣)، والتنافس المدمّر، والاستلاب الاجتماعي الذي يخلق التخوّف الاجتماعي من التدهور الاجتماعي، والاستلاب السياسي تجاه النظام السياسي والسياسيين والأحزاب السياسية في حين تكون مأسسة القلق من خلال فعل مجموعات أقصى اليمين التي تنشر الخوف وتدفع بسياسات أكباش الفداء.

الشكل ٢: حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بمرور الوقت.

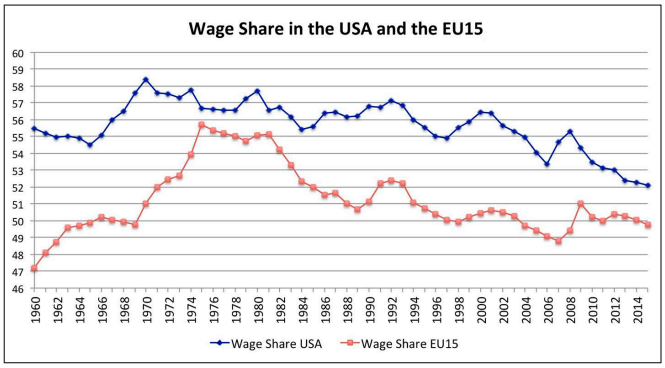

مصدر AMECO

الشكل ٣: حصة رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بمرور الوقت.

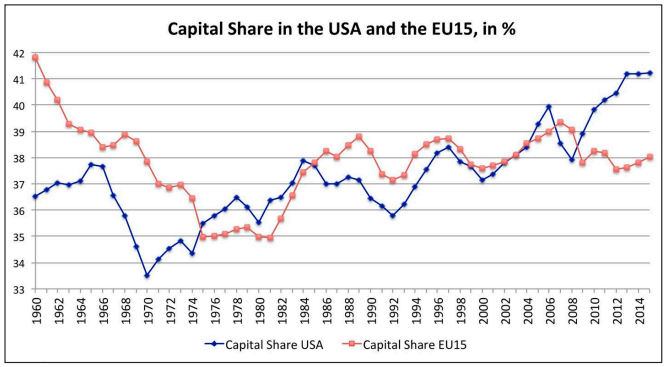

مصدر AMECO

الاستبداد اليميني نتيجةٌ لجدلية رأس المال النيوليبرالي السالبة. فقد أدى التناقض بين حرّية السوق والحرية الاجتماعية إلى بروز ضروب من اللامساواة والأزمات انتهت، في ما بعد انهيار ٢٠٠٨، إلى نوعيّة جديدة. إن تبرجز الديمقراطية الاجتماعية واتخاذها صبغة نيولبرالية، وضعف اليسار وسيسات الهوية ما بعد الحديثة التي قللت من أهمّية السياسات الطبقية والتحليل الطبقي ألهبت بروز رأسماليّة أقصى اليمين الاستبدادية. لقد انتهت الرأسمالية النيوليبرالية إلى عولمة الاستلاب (alienation). ومثلما نشرت أنا سابقا وكذلك هارفي (Harvey) وهارت (Hardt) ونيغري (Negri) في مكان آخر، انتهت النيوليبرالية إلى تسليع كلّ شيء تقريبا بحيث شهدنا تراكما أوّليا جاريا من خلال الانتزاع وتدجين المجتمع تحت سلطة رأس المال. بكلمات ديفيد هارفي « لقد أطبق الاستلاب الشامل على حركات ‹احتلوا› كما على الشعبوية اليمينية وألجم الحركات القومية والعنصرية. دونالد ترامب هو رئيس الاستلاب».

توجه كل المراسلات إلى العنوان <christian.fuchs@triple-c.at>

> المواطنة الإثنية مواطنة منزوعة الشرعية

بقلم أندريا سيلفا-تابيا (Andrea Silva-Tapia)، جامعة هومبولت (Humboldt) برلين، وجامعة يوستوس ليبيغ (Justus Liebig) غيسن (Giessen)، ألمانيا

> المواطنة والدّولة الأمّة في عالم لمّا يزل استعماريا

مفهوم المواطنة يكتفه الغموض والمناقشة حول معناه متشعبة. ففيما تحيل اللفظة بالنسبة إلى البعض على مجرد وضع قانوني تمنحه الجنسية أو بلد الانتماء، يعني بالنسبة إلى آخرين شكلا من الهوية. بدمج تعريفات متنوعة وباقتفاء خُطى كتاب مختلفين منهم ت. هـ. مارشال (T.H. Marshall) ومارغريت سومرز (Margaret Somers)، وت.ك. أومن (T.K. Oommen)، وأونجين ف. إيسين (Engin F. Isin)، وباتريسيا ك. وود (Patricia K. Wood)، يمكن أخذ المواطنة على أنّها شكل حديث من الانتساب إلى فضاء سياسي وجغرافي. ومن ثمّ يعبر مفهوم المواطنة على انتماء قانوني ورمزي إلى أمة-دولة. يبدو هذا تعريفا سهلا ولكنه يصير أكثر تعقيدا إذا ما اعتبرنا السياق التاريخي الذي فيه ظهر مفهوم المواطنة.

تطورت المواطنة في شكلها الحديث يدا بيد مع ميلاد الأمة-الدولة. المواطنة مفهوم يرتبط في آنٍ معا بالحداثة وببناء الأمة-الدولة وبمعنى ما من الانتماء. تمكن العودة بذلك إلى فكرة أواخر القرن الثامن عشر عن الأمة-الدولة تلك التي عبّرت عنها الثورتان الفرنسية والأمريكية واستقلال الدّول المستعمرة الذي اتبع ذات أنموذج بناء الأمة-الدولة. كانت الأمة-الدولة الحديثة تعرّف على أنها دولة مستقلة، ذات دستور مكتوب محكومة باسم المواطنة المتساوية. وعليه انتقلت مبادئ الشرعية من المَلَكيّة (أو الحقّ الإلهي) إلى تمثيل أمّة مواطنوها متساوون. ولكن مفهومي المواطنة والأمة-الدولة هذين مبنيان على طريقة فريدة (مركزية أوروبية) في بناء الأمّة-الدولة حيث أعملت الاستعمارية آثارها ولا تزال.

المواطنة منزوعة الشرعية طريقة أخرى في تسمية المواطنة الاستعمارية التي تم إدماجها ضمن نظامنا-عالمنا الراهن البطريكي، المركزي-الأوروبي المتمحور حول المسيحية. يشتغل هذا النظام-العالم من خلال هرميات كونية عرقية/إثنية تحدّد أي المجموعات تستحق الصيت وأيّها لا تستحقه. ترى آنيا ويس (Anja Weiss) أنه يمكننا الحديث عن العنصرية «عندما تدعي سمة مميزة مديدة ومستقرة الحق في وسم آخرية مفترضة مرئية بما يؤثر في التنضيدات الاجتماعية والممارسات والمؤسسات بطريقة تُسند حقوقا أقلّ إلى المجموعات التي توضع ضمن ذلك الصنف (الآخر) بصرف النّظر عما إذا كانت تلك السمة تُحيل إلى فَرْقٍ مستقرٍّ من طبيعة بيولوجية أو غيرها». ليست تختبرُ هذه المواطنة ذات التّلوينة الإثنية أو العرقية من قِبَل مجموعات الأهليّين أو الأقلّيات الإثنيّة على امتداد العالم فحسب وبل كذلك من قِبَل المهاجرين الذي يكابدون سيرورات الأثننة (إكساب الصفة الإثنية-المترجم) والعَرْقَنَة (إكساب الصفة العرقية = العنصرية-المترجم) مثل ما هو حادثٌ للأتراك في ألمانيا أو الأمريكان اللاتين في الولايات المتحدة. وتعني سيرة الأثننة هذه أن المجموعة المعنية يُحَطُّ من شأنها وينظر إليها على أنها مجموعة متجانسة على أساس خصائصها العرقية أو الثقافية.

في فكرة الأمة-الدولة ضمن النظام-العالم الأوروبي المركزي هذه، تبدو الأمة جوهرا يبني الدّول الحديثة، وأساس شرعياتها. وتبدو العلاقة بين الأمة والدّول الحديثة بديهية فلا تكون محلّ تساؤل في مجريات حياتنا اليومية. وكثرا ما نستخدم ألفاظ «الأمة» و«الدولة» و«البلد» بصفة متعاوضة، بل ونعتبر أحيانا أن المواطنة مرادفة لها كلها.

> المواطنة الشرعية والمواطنة منزوعة الشرعية

يُعتبر المندمجون ضمن الأمّة على اعتبارها مجموعة ثقافية متجانسة مواطنين شرعيين في حين يعتبر المواطنون المأْثَنُون (= الذين كانوا موضوع أثننة) مواطنين منزوعي الشرعية. يُعتبر الأخيرون كما لو كانوا من مواطني البلد ولكن من غير مواطنيه الشرعيين أو «الحقيقيين». هذه اللاشرعية المرتبطة بالحطّ من القيمة إثنيا وعرقيا هي نوع مخصوص من التمييز والإهانة. تبدأ هذه اللامساواة عل شاكلة لاتساوٍ مواطني مع ميلاد الأمّة-الدولة ولكنها تتبع تصنيفات وبنيات تأتي ممّا قبل ذلك (أزمنة ما قبل الأمّة-الدولة أو ما قبل الاستعمار). لقد طوّر قادة بناء الأمة-الدولة أو حركة الاستقلال هويّةً قوميّة متجانسة وضعت العديد من الخصوصيات على الهامش مثلما حدث في حالة المابوتشو (Mapuches) (شعب أهلي من شعوب الشيلي) أو الشمال-شرقيين في الهند (الذين يمثلون مجموعات إثنية مختلفة في الهند ولكنها تخضع كلّها إلى التنميط والإقصاء بنفس الطريقة على الغالب) ومثلما يحدث للمهاجرين المأثننين (مثل المهاجرين الأتراك في ألمانيا). يعيش المابوتشو والشمال-شرقيين في الهند في مناطق أقل تطوّرا صناعيا وحيث توجد أيضا فرص تشغيلية وتعليمية أقل. تشهد المجموعتان سلسلة من الصراعات مع الدولة ومع الشرطة (بل وفي حالة الشمال-شرقيين مع الجيش) وتجد هويتهم ذاتها في مواجهة الهوية القومية المهيمنة. وفي حالة الشمال-شرقيين، يواجهون كذلك العنف والمضايقات من باقي الساكنة وعلى الأخص عندما يغادرون شمال شرقي الهند نحو مدن مثل دلهي ومومباي أو بانغالور.

المواطنون الشرعيون والمواطنون منزوعو الشرعية نوعان من المواطنين، على الرغم من الاعتراف بكليهما. على أن البعد الانتمائي ليس معترفا به إلا للأولين واضعا الثانين في موقع ثانوي. «يفتقر» المواطنون منزوعو الشرعية إلى شيء ما، وينظر إلى ثقافتهم وإلى سلوكهم على أنه غير مكتمل، وهو ما يتسبب في تمييز وإهانة لا تراهُما بقيّة المجتمع.

> الآثار في الديمقراطية

يحيل مفهوم المواطنة على الأفراد ولكن، وحيثما عرقن أو أثنن، انتفت فردية الذوات. يوصف المواطن المعرقن، الواطن منزوع الشرعية على الدوام، على أنه جزء من مجموعة: «مهاجرون»، «عرب»، «مسلمون»، «أهليون»، «هنود شمال-شرقيون» لا على أنه ذات فردية مستقلة أبدا. هذه الفردية مقصورة على البيض. بأثر من ذلك يُنسب الفشل الذي يقع فيه الأوروبيون أو المنحدِرُون من أصول أوروبية إلى الأخطاء الفردية إذ يتمتعون بمزية كونهم مواطنينَ أفرادًا. وقد تمت مفهمة هذا على أنه « امتياز البيض». على الجانب المقابل، ينسب فشل المستعمَرين، وأخطاء المواطنين منزوعي الشرعية إلى ثقافتهم، وأمّتهم وعرقهم وإثنيتهم لا إلى الفرد منهم بوصفه مواطنا مستقلا. يكون المواطنون منزوعي الشرعية على الدوام سجيني إثنيتهم وعرقهم بطريقة لا يكون عرضة لها من يتمتع بامتياز البيض. يشتغل امتياز البيض على هيئة تصرف إجرائي غير مرئي، حيث لا يعترف البتة ولا تذكر إثنية صاحب الامتياز ولا عرقه. هو ليس موجودا وهذا هو ما يبطل الحرية الفردية. وعليه، ينظر إلى نجاحات صاحب الامتياز وإخفاقاته على أنها إنجازات فردية لا على أنها جزء من انتمائه الإثني أو العرقي.

عدم الاعتراف بتجربة بعض المجموعات يمكن أن ينتهي إلى النزاعات بل حتى إلى العنف ما لم تأخذ مطالبهم على محمل الجد. ولم يعد بإمكاننا، في عالمنا الراهن، أن نقول بوجود أمم-دول متجانسة ثقافيا وعرقيا أو إثنيا. إن الاستماع إلى من تم إسكاتهم دَيْنٌ تاريخي يتوجّب خلاصه على طريق تعميق الديمقراطية. ■

توجه كل المراسلات إلى أندريا سيلفا-تابيا على العنوان
<andrea.silva-tapia@sowi.uni-giessen.de>

> زيف الديمقراطية في جنوب أفريقيا ما بعد ١٩٩٤

بقلم هلنغوين ندولفو (Hlengiwe Ndlovu)، جامعة وايتواترسراند (Witwatersrand)، جنوب أفريقيا

نتج كتاب أعمال الشغب والكتابة من حركة #يجب سقاط الرسوم بجمعه مقالات من قبل الطلاب الناشطين. حقوق النشر ل SWOP .

خلال السنوات القليلة الماضية اجتاحت جنوب أفريقيا حركة طلابية يمكن القول إنها غير مسبوقة النضالية منذ انتفاضة طلاب سويتو سنة ١٩٧٦. اندلعت حركة # يجب إسقاط الرسوم (#FeesMustFall) خلال سنة ٢٠١٥ واتصلت سنة ٢٠١٦. وقد تمحورت المطالب حول التمتع بتعليم مجاني ذي جودة وتغيير مؤسسات التعليم العالي ونقض استعماريتها. وشملت الحركة كل الجامعات العمومية واتصفت بتحالف فريد بين الطلاب وشغالي الجامعات العاملين بنظام المناولة. في قلب هذه النضالات كانت المواجهة المباشرة مع فشل الديمقراطية وزيف فكرة «الأُمّة القُزَحِيّة» التي سُوِّقَت للجنوب أفريقيين في ما بعد ١٩٩٤.

وعلى الرغم من أن لمفهوم الديمقراطية تأويلات مختلفة تشمل الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، والانتخابات الحرة والنزيهة، وممارسة مختلف حقوق الإنسان والحقوق الفردية، فإن معاني الديمقراطية بالنسبة إلى الجنوب أفريقيين ذات رسوخ عميق في الإقصاء التاريخي للساكنة الغالبة. ففضلا عن قرون العبودية والاستعمار كانت الستة وأربعون سنة تلك من النضال ضد نظام الأبارتَيْد العنصري الذي ميّز بوعي وتصميم الشعبَ الأسود وأقصاه من الأفضية الاجتماعية الثقافية ومن الفرص الاقتصادية. كان الجنوب أفريقيون السود يتطلعون إلى تجسيد المعاني الملموسة للديمقراطية، والأكثر أهمية من ذلك أن فكرة «الأمة القزحية» كما صكّها أحد أيقونات النضال، القس ديسموند توتو (Desmond Tutu) كانت تنبئ بأن الأبارتيد قد ولّى وأن الجنوب أفريقين الذين كانوا منقسمين عِرْقيّا سيصيرون أمّة واحدة تتيح فرصا متكافئة في النفاذ إلى المواد الاجتماعية الثقافية والاقتصادية.

لقد كانت حركة # يجب إسقاط الرسوم ولا تزال نضالا مبنيا على أساس التأكد من أن الديمقراطية كانت خدعة وأن الأمة القزحية أسطورة. فعلى الرغم من أن أكثر المؤسسات الجامعية بياضا تاريخيا، مثل جامعة وايتواترساند (ويتس) وجامعة كيب تاون (ج ك ت)، من بين أخريات، تتباهي بأنها غيّرت التعداد الطلابي بأن زادت من أعداد الطلاب السود ضمن عديدها، فإن هذا بعيدٌ عن الحقيقة. لا تزال الجامعتان واقعتين ضمن الجامعات الأكثر غلاء في البلاد مسبوغتين بعنف عميق الجذور الثقافية والإبيستيمية. بل، وإن تزايد عديد الطلاب السود ضمن الجامعات، تستمر مؤسسات التعليم العالي، وبصفة ممنهجة، في إقصاء الطلاب ذوي الأصول الفقيرة اجتماعيا وجغرافيا وثقافيا واقتصاديا.

في ما بعد ١٩٩٤، كان من المنتظر في جنوب أفريقيا أن تستفيد المجموعات التي كانت قبل مقصية من الإجراءات الديمقراطية، على اعتبار أن الحزب الرئيس، المؤتمر الوطني الأفريقي (م و أ) يضع شعارا له « حياة أفضل للجميع». كان من مطامح الناس، على ما كان مقترحا في ميثاق الحرية، أن تتحسّن حياتهم في كل المجالات بما في ذلك النّفاذ إلى التعليم المجاني ذي الجودة، وإلى الإسكان اللائق، وإلى الماء والكهرباء، وإلى الفرص التشغيلية والمرافق الصحية على ما لخصته وثيقة سياسات برنامج إعادة البناء والتنمية (ب إ ب ت). وتظهر موجات الاحتجاج ذات العلاقة بخدمات التوصيل التي هزت البلدات السوداء على أثر سنة ١٩٩٤، والعنف في صفوف القطاع العمالي من قبيل مجزرة ماريكانا لسنة ٢٠١٢، واحتجاجات # يجب إسقاط الرسوم، من بين عدد آخر من الحالات فشل دولة جنوب أفريقيا في توفير مُخرجات الديمقراطية المنتظرة.

ليس من الممكن فصل الجامعات الجنوب أفريقية عن النظام الاجتماعي الأوسع. وحتى نتمكّن من تفكيك أزمة ديمقراطية ما بعد ١٩٩٤، من المهم أن نعود إلى التحوّل نحو الديمقراطية الجنوب أفريقية المتفاوض فيه، مثله في ذلك مثل الاستقلالات التي تمت التفاوض حولها على امتداد أفريقيا. تعني المفاوضة، وببساطة، إعادة التموقع الاستراتيجي للأطراف المتفاوض ةإعادة مُمَوَّهَةً تقدّم

على أنّها جهد ميؤوس منه لتحقيق «انتقال سلمي». نتيجةُ ذلك كانت مجرّد وصول السود الجنوب أفريقيين إلى السلطة بحيث مارسوا حقهم في التصويت وفي التنظم وهو الحق الذي لا يزال مهدّدا من قبل عنف دولة ما بعد ١٩٩٤. مقابل ذلك، لا تزال السلطة الاقتصادية والموارد الاستراتيجية من قبيل الأرض والبنوك والمناجم بين أيادي المالكين القدامي مُؤَبَّدين هيمنة نظام التفوّق الأبيض. ويستمر هذا الوضع في إقصاء ما يقارب ٨٠ بالمائة من الساكنة السوداء من الاقتصاد. ومن ثمّ فإن الحديث عن الديمقراطية في جنوب أفريقيا ما بعد ١٩٩٤ يصير من المستحيلات من دون مجابهة التفاوتات الاقتصادية البنيوية.

انبثقت حركة يجب إسقاط الرسوم من أجل مجابهة الإقصاء ومن أجل المطالبة بالنفاذ إلى التعليم المجاني ذي الجودة وتغيير المشروع الأكاديمي والثقافة الجامعية وتحريرها من استعماريتها. من المهمّ أن نشير إلى أن الجامعات السوداء مديدة العمر مثل فورت هار (Fort Hare) حيث تعلّم العديد من أيقونات النضال الافريقي، من بين أخريات، كانت في قلب النضال منذ أولى الحقب التي يذكرها التاريخ. ولكنه نضال اتخذ ظاهرة إشكالية أخرى هي التأليه الرومنطيقي للجامعات البيضاء مديدة العمر من قبل الإعلام الجنوب أفريقي الأبيض التفوقي، وذلك من أجل الرفع من شأن النضال إلى دائرة الإضاءة الدولية حيث تمّ الادعاء بأنّه بدأ في جامعة ويتس. والأكثر أهمية من ذلك هو أن حركة يجب إسقاط الرسوم اندلعت أشهرا قليلة بعد أن كانت حركة يجب إسقاط رودس في جامعة كيب تاون قد بدأت بعدُ بإبراز قضايا تغيير البرنامج الدراسي وتحريره من صبغته الاستعمارية وكذا سائر نظام التعليم العالي. في ارتباطها الذي لا فكاك له بمشروع نقض الاستعمار، صارت هذه النضالات جزءا من نقد المشروع الكوني المصمّم لسلعنة الجامعات وتسويقها على حساب التقدم الأنطولوجي والإبيستيمولوجي.

على الرغم من أن المؤسسات البيضاء مديدة العمر تدّعي أنها تحوّلت على مستوى التعداد الطلابي، يستمر الإقصاء البنيوي الممنهج في توزيع التفاوتات على مقاس التّخوم العرقية. تعني الرسوم المجحفة أن القادرين على الدفع، وهم على الأغلب الطلاب البيض المحضوضون والبعض من سود الطبقة الوسطى، سوف يكون لهم نفاذ فيما سيظل أغلب الطلاب السود مقصيين إقصاء ممنهجا بما يُبطل مفهوم الأمّة القُزَحِيّة، بل، إن هيئة التدريس، الدولية كما الجنوب أفريقية تظل بيضاء فيما يظل البرنامج الأكاديمي مركزيا أوروبيا في غالبه. يخلق ذلك تعارضا وصدامات ثقافية. ويستمر فشل أغلب هيئة التدريس في تبني طرائق مركزية أفريقية في صنع المعرفة أنطولوجيا وإبيستيمولوجيا، تحدّيا قائمًا في وجه أغلبيّة الطلاب السّود من أبناء المُدُن الفقيرة.

لقد انبثقت حركة يجب إسقاط الرسوم من أجل مجابهة مظاهر الفشل في التصرف الديمقراطي الهادف إلى إنجاز ديمقراطية ملموسة وتحقيق حلم الأمة القزحية. وعلى الرغم من أن الحركة مثلت تحديا ضخما للجامعات وللدولة فإنها هي ذاتها تعيش تحدياتها الخاصة. في مراحلها الأولى كانت الحركة تتميز بوحدتها الخارقة للانتماءات السياسية والعرقية والانقسامات السياسية. ولكنها ومنذ بدايتها كانت تعاني من نقص ديمقراطيتها الداخلية حيال القضايا الإيديولوجية ومسائل الجندر. وعلى الرغم من أن الحركة كانت قد بدأت على أيدي نساء (يستخدم النص الأصلي الإنكليزي لفظة «womxn» وذلك تماشيا مع ضرورة كتابة تسمية النساء من دون الاضطرار إلى ربطها بالرجل كما نلاحظه في الأحرف الثلاثة الأخيرة للتسمية السائدة للمرأة في اللسان الإنكليزي woman- وسنشير في كل مرة إلى اللفظة بقول «بالكتابة المولدة المبتدعة»- المترجم) فقد تمّ بتصميم ووعي اختطافها من قبل رفقائهن الرجال الذين هيمنوا على النضال ونسفوا تقاليد نسوية (بالكتابة المُوَلَّدَة المبتدعة-المترجم) وجندرية غير ممتثلة. ولكن النساء (دائما بالكتابة المولدة المبتدعة-المترجم) في حركة يجب إسقاط الرسوم كن مصمّمات على عدم إعادة إنتاج ذات النظام البطريكي الذي كن يناضلن ضده. تسبب ذلك في تقسيم الحركة على أساس اتهام العديدين للأصوات المتمردة بالانقسامية. بل إن الدولة والجامعات صارت بالغة القمع والعنف، حيث تم نشر شرطة مكافحة الاضطرابات على امتداد المركبات الجامعية وتم التصريح لها بممارسة القوة المفرطة. صار المناضلون الحركيون الطلاب مستهدفين فقبض عليهم ورفت البعض منهم من الجامعة، وباعتبار الطبيعة القمعية للدولة الديمقراطية، كان على الحركة أن تتراجع وأن تبحث عن وسائل بديلة للاستمرار في النضال.

حركة يجب إسقاط الرسوم في حالة تمزّق الآن، ولا يزال البعض من الطلاّب المناضلين الحركيين يقبعون في السجن والبعض منهم محالون في قضايا أمام المحاكم. وعلى الرّغم من أن دولة جنوب أفريقيا بصدد التقدم نحو إقرار التعليم المجاني لفائدة الفقراء فإن النضال من أجل تعليم مجاني وذي جودة ومتحرر من الاستعمار لا يزال مستمرا. لا تزال الديمقراطية حدثا حادثا في شوارع جنوب أفريقيا خلال السنوات ١٩٩٠، إذ انتهت حقبة منه مع إطلاق سراح نيلسون مانديلا آخر أيقونات النضال وآخرين من سجن جزيرة روبن (Robben Island). وفي نظر غالبية الجنوب أفريقيين، لا تزال الديمقراطية خدعة والأمة القزحية أسطورة. أما بالنسبة إلى نشطاء حركة يجب إسقاط الرسوم فإن النضال مستمر وبالنسبة إلى نساء (بالكتابة المولدة المبتدعة-المترجم) ومجموعات أخرى مهمّشة، لا تزال الديمقراطية هدفا لنضال سوف يستمر قرونا. ■

توجه كل المراسلات إلى هلنغوي ندولوفو على العنوان <hlengiepn@gmail.com>

> الدّيمقراطية في أثينا

بقلم جيراسيموس كوزيليس (Gerassimos Kouzelis)، جامعة أثينا، اليونان

احتجاجات ضد إجراءات التقشف أمام البرلمان اليوناني . /Flickr konterz بعض الحقوق محفوظة.

يمكن للحديث عن الديمقراطية المباشرة اليوم أن يبدو مثاليا على اعتبار أن إمكان تطبيقها تطبيقا فعليا محدودة للغاية. وتبدو فكرة السيطرة الديمقراطية الجوهرية التي تتجاوز البرلمان، على ما نجده عليها في الأدبيات الأخيرة، مطلبا راديكاليا فيه عناصر طوباوية. كيف يتيسر للشعب، الديموس، أن يمارس السلطة والرقابة حتى بطريقة غير مباشرة في ظل نظام يتحكم به فاعلون خارجيون مثل المنظمات الدولية التي لا تتمتع ببنية ديمقراطية؟ لا تسمح الظروف اليونانية المبنية على أساس «مذكرة التفاهم» للديمقراطية بأن تعمل. ليس بمستطاع البرلمان، وفيه ممثلو الشعب، أن يفعل بصفة مستقلة، حيث أن قراراتهم محددة مسبقا إلى حد بعيد.

إن المساس النسبي بالسيادة الوطنية، مثلما هو عليه حال حق البرلمان في أن يتخذ قرارات مستقلة، نتيجة (قابلة للتبرير بالنسبة إلى البعض) لأزمة تمّ اعتبارها ذات طبيعة وآثار مالية، عنيتُ الدّيْن اليوناني. صحيح أن الأزمة التي فرضت التقشف ومست من السيادة الوطنية مالية، حيث تصحّ النظرة الاقتصادوية في هذا الجانب، ولكنها مالية بفعل أسباب اجتماعية-سياسية وكذا إيديولوجية. إن حجمها وكذا ضرورتها يعودان إلى تجريد دولة التعديل الاجتماعي من إمكانية الفعل وتغليب إيديولوجيا ليبرالية هدّامة في ظل غياب خصم مقابل لها، كما تعودان إلى إعادة بناء العلاقات بين العديد من القطاعات الاقتصادية من دون وجود رقابة اجتماعية، وكذا إلى تعزيز كتلة السلطة الاقتصادية وتنظيمها. وعليه فإن تمفصلا بين قوى مخصوصة يسّر وجود الأزمة وغذاها واستغلها.

وعلى الرغم من أن «الهيمنة النيوليبرالية» تعبير تبسيطي، فهو بالغ النفع في إظاهر الكيفية التي بها تم انهيار الديمقراطية مصحوبا، من الخارج، بتغليب خطاب (النيوليبرالية) تمكّن من تأطير مثل هذه الهيمنة وتبريرها والتوسيع من مجالها. من منظور الأزمة اليونانية على وجه الخصوص، ظهر التفكيك العميق للديمقراطية بمظهر الحقيقة العارية الباردة للنيوليبرالية. لقد تظافرت كل التطورات التي صحبت تغليب هذا الخطاب، وظروف تمفصله وكذا آثاره، وديناميات إعادة إنتاج رأس المال واتجاهات المدى القصير المفروضة لتعزز كلها الاستبداد الاجتماعي.

أجردُ أدناه العديد من المحاور التي كانت محورا لحديث واسع ميّز الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، قبل أن يحدث التغيير السياسي:

- تعزيز راديكالي للسلطة الاقتصادية ولتدخلاتها في مجال التنظيم الاجتماعي لما بعد الإنتاج وهي تتميز بنوعية الفضائح التي طالت النخبة واتساعها وبتزاوج المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية.
- إضفاء الصبغة التجارية على الوسائط الإعلامية وعلى الممارسات الثقافية (وعلى الأخص مجمعات الإعلام الجماهيري الاحتكاري المنظم على أسس حزبية).
- تدهور سيرورات التمثيل السياسي وإعادة بنائها على شاكلة الأعمال التجارية والتسويقية (الأحزاب «المتعالية» عن السياسية والمقدمة كما لو كانت منتجات تجارية والممثلة «بنجوم» التيليفزيون).
- غلبة العقلنة التي تفرض دورة عمياء للسلع («السوق هي التي تنير الطريق») بوصفه مبدأها الأساس.
- السيرورة التي تم فرضها على أنها «تدبّر للديمقراطية» وتمّ تركيزها خلال مسار من التوسّع المتواصل للسلطة التنفيذية وجزئيا للسلطة القضائية، وعلى حساب سلطة التّشريع (من خلال قرارات وزارية لا تتمتع بالتصديق البرلماني وتدخّلات قضائية كانت سياسية إلى حد بالغ في طبيعتها وانقلبت إلى الاعتباطية).
- زعزعة سيادة الدولة في كلا تشكيلها الاجتماعي الوطني وارتباطاتها الخارجية (من

«

خلال التبرير اليومي على أساس «متطلبات الترويكا»).

• ابتداع جزر بعيدة المنال عن الرقابة الديمقراطية، مخفية، غير مرئية للبرلمان ذاته مثل مجال السياسية الجبائية والمالية، ولكن جزءا كبيرا منه كان يحدّد في بروكسيل (= عاصمة الاتحاد الأوروبي-المترجم)، بحيث تكون ثمة «حالة استثناء».

وعندما كان التغيير السياسي سنة ٢٠١٥ تغيّرت بعض مظاهر هذه المحاور. وعليه فإن هدف تعزيز السيرورة الديمقراطية القوي والمعلن، والذي يمثل خيارا سياسيا مركزيا لدى سيريزا (= من اليونانية «جذور» وهي تسمية حزب تحالف اليسار الراديكالي اليوناني الذي تأسس تأسس سنة ٢٠٠٤ على هيئة تحالف أحزاب يسارية وراديكالية وفاز بانتخابات ٢٠١٥ البرلمانية اليونانية Syriza- المترجم) كان العمل على تحويل اتجاه المحور الأخير من خلال استعادة كبرى ولكنها غير محتملة للرقابة البرلمانية حيث لا تزال أغلب القرارات مملاة من المراكز الخارجية أو مرتبطة بالالتزام بما تسطّره ما تسمّى «المؤسسات».

رئيسيا قلّصت هذه الظرفية السياسية من الديناميات التي كانت إلى حد الآن زاحفة منذرة بخطر تعزيز الإجراءات الأمنية والرقابة والقمع الاستبدادي الذي تمارسه القوات الأمنية التي تتعاون في العلن مع المجموعات النازية. كما سمحت تلك الظرفية بوجود ردود ديمقراطية، فعادت الديمقراطية إلى «طبيعيّتها» ثانية ضمن الحياة السياسية والاجتماعية اليومية.

على أن مجالين ظل فيهما الخطاب النيوليبرالي يضع الشروط، ومن ثمّ يجعل سياسة التّعافي أكثر عُسْرًا في تحقيق فعاليتها. أوّل المجالين هو التحديد اللامبالي للواقع على ما تحدده المعطيات الجبائية، أي بوصفها طيفا مركبا من المكوّنات التي لا يمكن «للشعب» لا أن يمسك بها ولا أن يحكم عليها وبذا تصير خارجة عن كلّ سلطة وبعيدة عن منال مسؤولية أي تخطيط ديمقراطية أو قرارات جماعية. المجال الثاني هو تفكيك المجال العمومي ومن ثم استحالة تشكيل رأي عام مبني على تقدير سليم. ويظل الخطاب الإعلامي المتعجرف الذي تتحكم به قلة النظام الأول الذي يحتكر «بناء الحقيقة» على الرغم من تغير المشهد السياسي، فيما صارت التشاور وتبادل الحجج غير مألوف.

عدم القدرة على قلب الأوضاع في هذين الحقلين يذكرنا بأن تفكيك السيرورة الديمقراطية، في سياق التدبر النيوليبرالي للأزمة، ليس مرتبطا نفس ارتباطه الذي كان بمظاهر التنظيم الاجتماعي التي يمكن أن يعترف بأنها «نسقية» واعتبرت من عناصر أزمة الديمقراطية خلال العصر الحالي.

من جهة أخرى، تغيّرالمشهد في ما يهم الخطاب سيء السمعة الذي يبرّر تقليص الديمقراطية على أساس الأزمة الاقتصادية، أي، تلك الرطانة التي تحاول الإيهام «بضرورة» الحد من الحقوق. لا يتعلق الأمر هنا بالحقوق الاجتماعية فحسب بل وكذلك بما أظهرته أزمة المهاجرين والتلاعب الإرهابي بمطالب التعبير العمومي (الانتخاب والاستفتاء) من المساس بالحريات السياسية أيضا. خلال السنوات الخمس الأولى من الأزمة أقدمت الحكومات على الحد من الحقوق الاجتماعية (العمل، الرعاية الاجتماعية، الصحة) وإنكار المطالب السياسية (الرقابة السياسية على الرأي العمومي) والتبشير بفكرة أن كلّ ذلك كان من «الرفاهة» في ظل شح الموارد الاقتصادية. أظهرت الحكومة الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية إلى مبدأ التضامن الذي تم تناسيه إلى حد الآن، أن الأزمة لم تكن إلا ذريعة.

وحيث أن المشهد لم يتغير بما فيه الكفاية وأن الأزمة لا تزال تفعل فعلها، إيديولوجيا وفي الجوهر، يكون من المهمّ التركيز على تنظيم حياة كلّ المواطنين بكلّ ما يهم فيها مظاهرهم ومناظيرهم وذهنياتهم وآمالهم بالنسبة إلى مستقبل عائلاتهم وجماعاتهم وكذا مستقبلهم هم بالذات. هذه مسألة حساسة بالنظر إلى أن انعدام الآفاق هو بمثابة الماء المنجرف إلى طاحونة المواقف الكليانية والمعادية للديمقراطية.

تمثل قوة القوى النازية الجديدة تهديدا، وهو يتعزز فعليا، منخرطا في تمظهرات سياسية منظمة تمثل ظاهرة جديدة بالنسبة إلى اليونان، على شاكلة «الكسب غير المشروع» الأنموذجي في الاقتصاد الموازي، والانحراف الساري في الحياة اليومية. لقد اضطلع الخطاب المميز للقوى السياسية المغذية للقومية والشعبوية، بل وحتى مظاهر من غلبة الخطاب النيوليبرالي المتعلق بالتربّح والتسلّط («الشخصيات النافذة»، وكذا أصحاب «القرارالفعلي» الضاربين عرض الحائط بالقواعد المؤسسية والضّوابط «البيروقراطية») بدور بالغ السلبية، نازعا في الكثير والكثير من الأحيان لا إلى استخدام البلاغة الجوفاء فحسب، بل إلى التسامح مع «سياسة» العصابات. وعليه فإن الديمقراطية التي أُضعفت في ظل الظروف الراهنة تتطلب وعيا. ■

توجه المراسلات إلى جيراسيموس كوزيليس على العنوان <gkouzelis@pspa.uoa.gr>

> الوسائط الاجتماعية والديمقراطية، سيف ذو حدين؟

بقلم هارياتي عبد الكريم، جامعة ماليزيا صباح، ماليزيا

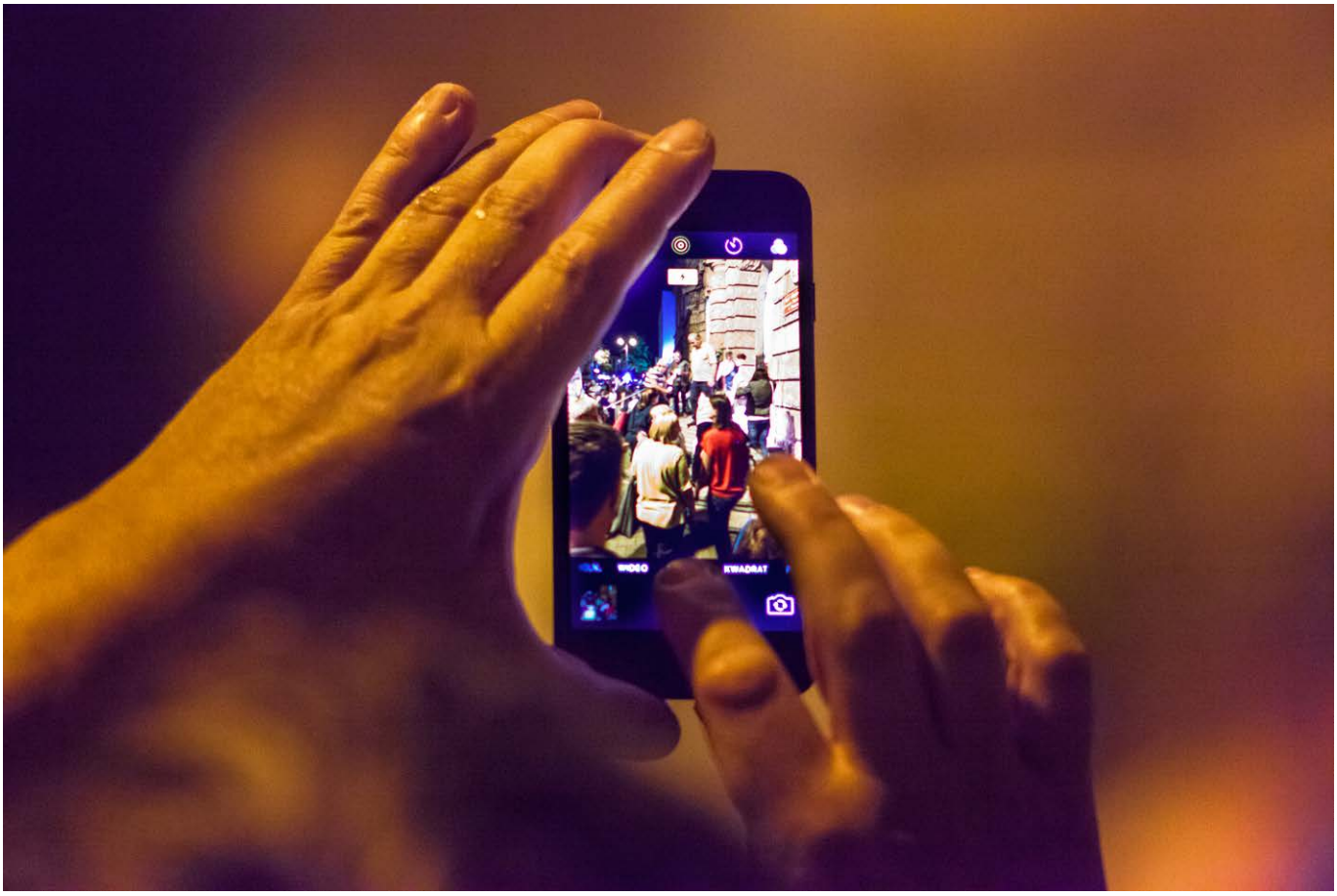

اصبحت الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من النشاط السياسي. Flickr/Sakuto بعض الحقوق محفوظة.

من دون شك، يتمثل أحد أهم آثار وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع في مدى تحوّلها إلى أداة للتمكين لفائدة مواطنين اعتياديين يحدّدون بها مستقبل حيواتهم. تتميز الحياة الاجتماعية اليوم بالحركية على النت وفيها يمكن للناس في أيٍّ من مناحي الحياة كانوا أن يُوصَلُوا من خلال الهواتف الذكية التي يمسكون بها بأيديهم. وما من شك أن ذلك يعبّد الطريق للمواطنين حتى يشاركوا وينخرطوا بحرية أكبر في المناقشات العمومية التي تتعلق ببلدانهم وبالعالم من حولهم غير محدّدي الهوية نسبيا. ويُتاح هذا على الأخصّ في البلدان التي لا تكون فيها حرية التعبير ثقافة أو معيارا.

ليست ماليزيا مستثناة من هذا التطور الجديد. فالماليزيون اليوم، وبطريقة غير مسبوقة، يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي بطريقة دينية حتى يعبروا عن أنفسهم في جميع القضايا. صار من المعتاد لديهم إرسال التعاليق وتقاسم شرائط فيديو ومحتويات المواقع أو تنزيلها على حساباتهم الاجتماعية حول قضايا يشعرون بها بقوة، ومباشرة المناقشات على الخط مع أصدقائهم. تتمتع وسائط التوصل الاجتماعي من قبيل فايسبوك وأنستاغرام ويوتيوب بشعبية واسعة بين الماليزيين. ولكن فايسبوك يفوقها كلها بما يقارب ٨١ بالمئة من الماليزيين من مستخدميه من بينهم ما يقارب ٩٠ بالمائة ينفذون إليه من خلال الهواتف الذكية.

يمكن النظر إلى المدى الذي بلغه "تحرير" وسائطُ التواصل الاجتماعي الماليزيين من خلال الانتباه إلى أي مدى يعبّرون بصوت عالٍ عن رؤاهم حول الحكومة والقضايا التي تبدو لهم حساسة من قبيل الدين والإثنية، وذلك على الرغم من وجود قوانين تحدّ من مثل هذه المناقشات. ويشكل ذلك مناخا صحيا وحيا للناس بحيث ينخرطون في التعاطي مع الشؤون الوطنية التي تمسّهم. وإلى جانب السياسة، تمكّن وسائط التواصل الاجتماعي الماليزيين من نحت هوية كونية-محلية هجينة والتعبير عنها.

في البلدان التي فيها للدول رقابة قوية على الإعلام سواء أكان من خلال تملّكها مباشرة أم من خلال التشاريع، صارت قنوات التواصل الخادمة للرؤى البديلة محدودة. وعليه، فإن الناس مجبرون على الإلتجاء إلى الوسائط الجديدة. ويجد الناس أن الوسائط الاجتماعية أكثر فعالية بكثير من بوابات الإخبار البديلة في هندسة الرأي العام. مثال ذلك هو الربيع العربي حيث كانت قنوات التواصل محدودة إلى حد بالغ وكان الجمهور قد فقد الثقة في الحكومة وفي الوسائط السائدة. وصارت الوسائط الاجتماعية المصدر الوحيد للإعلام عند الناس وفي ذات الآن فضاءً يمكنهم فيه التعبير عن رؤاهم.

في ماليزيا أسهمت الوساط الاجتماعية في ما سُمِّي "التسونامي السياسي" خلال الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨، تلك التي شهدت هيمنة التحالف الوطني (باريسان ناسيونال، ب ن) تتفتت تدريجيا. واصل معارضو ب ن الذين عرفوا حينها بأنّهم "تحالف الأمل" (Pakatan Harapan ت أ) العمل في التلافيف التحتية للمجال السياسي حيث كانوا مَقْصيّين من الإعلام السائد. صارت الوسائط الاجتماعية هي أداة المجموعات السيبارنية وكبار مناصري ت أ لنشر رؤاهم في صفوف الشعب. باستخدام صفحات الفايسبوك كانت الأضواء تلقى باستمرار على قضايا شائكة من قبيل الرسوم الضريبية على السلع والخدمات (ر ض س خ)، وتكلفة المعيشة المرتفعة، وممارسات الفساد المقترفة من قبل أعضاء ب ن والحكومة. وقاد ذلك إلى مناقشات في صفوف المواطنين وخلق مجالا عموميا. وقد استخدم المدوّنون الذين كانوا يناصرون التحالف بقوة منصات تدوينهم لتوجيه الرأي العام إلى فائدتهم. وخلال الانتخابات العامة الرابعة عشرة التي جرت مؤخرا بدأ استخدام الواتس أب (WhatsApp) أداةً في الحملة إضافة إلى تويتر وفايسبوك. على خلاف فايسبوك، يصل واتس آب إلى الأفراد شخصيا. وقد تم بعث مجال عمومي في ما بين الأفراد من خلال مجموعات التحادث على واتس آب لمناقشة رسائل حملة ت أ. ربما كانت استراتيجية الحملة جيدة التنظيم هذه التي فيها ركز ت أ على قضايا محددة وأعيد التأكيد عليها مرارا وتكرارا هي التي أدّت إلى إسقاط حكومة ب ن ذات الواحد وستين عاما. كان ب ن بطيئا في الالتفات إلى الوسائط الاجتماعية على اعتبار سيطرته على الوسائط السائدة. كانت نتيجة حملة ت أ التواصلية أنها غنمت ١١٣ مقعدا برلمانيا من أصل ٢٢٢، فيما لم يتوفق ب ن إلا في تأمين ٧٩ مقعدا خلال انتخابات ٩ ماي/أيار ٢٠١٨.

عندما يتعلّق الأمر بالوسائط الاجتماعية وبحرّية الصّحافة وبالديمقراطية تكون تلك الوسائط سيفا ذا حدين. ففيما تفتح الباب لحرّية التعبير والتمكّن الذاتي هي تعبّد كذلك الطريق نحو اختلاق الأخبار الزائفة ونشرها كما الجراثيم الناقلة للعدوى. لقد صارت الأخبار الزائفة قضية كبرى لدى الماليزيين. ففى الوسائط الاجتماعية أُغرق المصوّتون خلال الانتخابات العامّة الأخيرة تحت الأخبار الزائفة التي غلبت على التقارير الإخبارية الحقيقية. لقد بلغ الإخبار الزائف في تحريف الإعلام إلى درجة الإتقان حدّ إنكار حقّ المواطنين في معرفة الحقيقة. إن الاعتماد المبالغ فيه على الوسائط الاجتماعية وكأنّها المصدر الوحيد للإعلام يُسهم على المدى البعيد في ازدهار الأخبار الزائفة لأن المواطنين قليلا ما يقارعون الأحداث ببعضها. لقد كانت محاولة الحكومة معالجة هذا الأمر من خلال تمرير قانون مكافحة الأخبار الزائفة سنة 2018 محاولة فاشلة في التحديد الدقيق لتعريف ما يكون "زائفا" عندما يتعلق الأمر بالإخبار. ومهما يكن من أمر فقد تبين أن القانون قصير العمر على اعتبار تصريح الحكومة بأن لها نية إبطال مفعوله.

يظهر الآن تهديد آخر، صادرا عن الوسائط الاجتماعية وهو النابع من هيمنة تعصّب مناصري الطبقة المهيمنة على الرؤى الأخرى في الفضاء الافتراضي. يصير الحاملون لمواقف بديلة عرضة للمضايقات السيبرنية إلى الحد الذي يثبطهم عن الاشتراك في النقاش الديمقراطي فيما تضرب الصدمة آخرين بسبب الإجابة المعادية التي تصلهم صادرةً عن المتعصّبين السّياسيين. وحتى إذا ما بدا أن بعض النقاط المثارة سليمة فإن المتعصبين السياسيين يتكتلون لإدانة من يتبناها من مستخدمي الوسائط الاجتماعية ببذاءة منكرين عليهم الحق في حرية التعبير عن آرائهم. إن انعدام التمدّن والعقلانية لدى عامة الناس يُخمد روح التحمس للاشتراك في مناقشة صحية للقضايا العمومية.

من أجل أن تصير الوسائط الاجتماعية أداة فعلية على طريق الديمقراطية الحقيقية يتوجب قَبْلاً أن تصير المدنية وحسن استخدام الوسائط معيارا وثقافة في صفوف المواطنين الذين عليهم أن يصيروا قادرين على فهم معنى التواصل العقلاني. عندها، وعندها فحسب، يمكن لإعادة تشكيلٍ حقيقيّةٍ للأمّة أن تكون من خلال تبادل الأفكار. ■

توجه كل المراسلات إلى هارياتي عبد الكريم على العنوان <haryati@ums.edu.my>

> التراجع الديمقراطي في الارجنتين

بقلم استيبان تورس كاستانيوس (Esteban Torres Castaños)، جامعة قرطبة الوطنية، والمجلس الوطني للبحث العلمي والتقني (CONICET)، الأرجنتيني

رافق الأزمة الاقتصادية الجديدة تحديات جديدة للديمقراطية في الأرجنتين. Flickr/Alex Proimos بعض الحقوق محفوظة.

تشهد جمهورية الأرجنتين تراجعا ملحوظا للديمقراطية. ويكون من العسير فهم مدى الاتساع والتعقيد الذين يسمان هذا التراجع إذا ما استخدمنا نظريات الديمقراطية التي صارت بعد انهيار الديكتاتوريات العسكرية، بمثابة الأطر التحليلية السائدة لدى القوى اليسارية والتقدمية في البلاد وعلى امتداد أمريكا اللاتينية. إن العمليات المعاصرة من إضفاء الصبغة الديمقراطية بوصفه سيرورة اجتماعية من توسع قوى التملك العمومي يقوم على ثلاثة اتجاهات أوّلها التقني السياسي وثانيها التقني الاقتصادي وثالثها التقني التواصلي. يتجسد كل واحد من هذه الاتجاهات في حفنة من الأبعاد. أود هاهنا أن أجرد وصفًا، لا غير، للأحداث التي سرّعت بالتراجع البنيوي للديمقراطية في الأرجنتين خلال سنة ٢٠١٨. ترتبط هذه الأحداث ببعد سياسي قمعي هو من ضمن الاتجاه السياسي الذي أشرتُ إليه أعلاه وبالأبعاد الأكبر للاتجاه التقني الاقتصادي للبلدان الطَرَفية، عنيتُ درجة استقلال الدولة في تحديد سياستها الاقتصادية على المستوى الشامل (سياسة ماكرو-اقتصادية).

في ما يهم البعد السياسي القمعي يتمثل الحدثان الأهمان اللذان يعزّز أحدُهما الآخر في

١- اتخاذ السلطة التنفيذية الوطنية، ومن خلال مرسوم، قرارا بإجراء تحويل عقائدي ووظيفي للقوات المسلحة، و

٢- دعم الحكومة ذاتها لتركيز قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في أجزاء مختلفة من التراب الوطني.

في ما يتعلّق بالحدث الأوّل، كان أساس التّحوّل الذي دفعت به السلطة التنفيذية من خلال المرسوم ٢٠١٨/٦٨٣ هو السماح للقوات المسلحة بالقيام بمهمّات الحماية الأمنية للتراب الوطني. بهذا تمّ عمليًا تذويب الحدود بين أمن التراب الوطني والدفاع الوطني وهو ما يعزّز نية الحكومة في تجريم الاحتجاج الاجتماعي الذي اتسع على امتداد البلاد منذ انتصار التحالف الحاكم كامبييموس (Cambiemos = لِنُغَيّرْ= تحالف الخيمة الكبرى لأحزاب يمين الوسط وقواه السياسية-المترجم) في ديسمبر ٢٠١٥. بهذا الإجراء، تسعى حكومة موريسيو ماكري (Mauricio Macri) إلى وضع القوات المسلحة في خدمة "برنامج مكافحة الاتّجار بالمخدرات والإرهاب" الذي من خلاله تصطف كلّيا في أجندا السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. بإمضاء هذا المرسوم الجديد يتمّ إلغاء المرسوم ١٦٩١-٢٠٠٦ وتفتيت الإطار القانوني الذي كان يتمثل في قوانين الدفاع الوطني (١٩٩٨)، وقوانين أمن التراب الوطني (١٩٩٢) وقوانين الاستخبارات الوطنية (٢٠٠١)، وهي ترتيبات قانونية تم بناؤها ثمرةً لعقود ثلاثة من توسيع الديمقراطية على أساس توافقات متعددة الأطراف غير مسبوقة المدى على امتداد التاريخ الوطني.

في ما يتعلق بالحدث الثاني، تعمل الحكومة على الدفع بتركيز قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على التراب الأرجنتيني تكون قيادتها التقنية بين أيدي القيادة الأمريكية الجنوبية. تم تعيين مواقع ثلاثة هي الحدود الثلاثية الأرجنتينية-البرازيلية-الباراغوانية، وأرض النار (Tierra del Fuego (Ushuaia)= أقصى أراضي جزر المحيط الأطلسي من جهة القرب من القارة القطبية الجنوبية-المترجم) ومقاطعة نيوكوين (من جهة غرب البلاد على أواسط الحدود مع الشيلي-المترجم). ولقد تم تعزيز الحَدَثَيْن بحدث ثالث هو قدوم القوات العسكرية الأمريكية إلى التراب الوطني هذه السنة للقيام بتمارين تدريبية مشتركة مع القوات المحلية. ومثلما صرّحت بذلك السلطاتُ من كلا البلدين تهدف هذه التدريبات إلى توفير معلومات "ضد الاتجار في أسلحة الدمار الشامل". ويتطلب نزول قوات أجنبية على التراب الوطني ترخيصا من الكنغرس الوطني، ولكن مثل هذا الترخيص لم يطلب من قِبَل الحزب الحاكم.

فضلا عن هذه الأحداث من الضروري إيلاء أهمية إلى سلسلة ثانية من الأحداث تسببت، في زمن قياسي، في الافتقاد الكلي لاستقلالية الدولة الوطنية في صياغة سياساتها الاقتصادية الشاملة. أنا أشير هنا إلى سياسة التداين الخارجي المفرط التي تتبعها حكومة ماكري. أهمّ مؤشّريْن دالّين هاهنا هما تزايد الدّيْن الخارجي مقارنة بالناتج الداخلي الخام للأرجنتين وخصائص الالتزامات التي تمّ الاتفاق عليها مع الدائنين. بالنسبة إلى المؤشر الأول من الممكن القول إن كامبييموس بلغت أقصى سرعة في نموّ الدّيْن الخارجي على امتداد التاريخ الوطني من خلال تأطير جديد لكيفية تحديد القيمة المالية (القيمة المالية للبضائع والسلع والخيرات هي المحددة من خلال تقدير ما يعادلها من مال سائل وهي قيمة تختلف عن القيمة الاقتصادية لتلك البضائع إذا ما حددت من خلال نفعها مثلا-المترجم). ففي ظل حكومات كريشنر (٢٠٠٣-٢٠١٥) سعت سياسات الدولة الاقتصادية إلى تقليص الدّيْن الخارجي من خلال اتخاذ مسار تفاوضيّ مُتشدّد مع الدائنين. وقد سمح النجاح النسبي لمثل هذه المفاوضات بدفع الاقتصادي الإنتاجي، كما توفقت تلك المفاوضات، وإلى حدّ كبير، في التخلي عن منوال ١٩٧٦-٢٠٠١ في تحديد القيمة المالية. ومنذ ديسمبر 2015 عادت حكومة ماكري إلى تداين خارجي معمّق، اعتبرته أداة مثلى لإعادة إطلاق القيمة المالية. ومنذ 2011 كانت نسبة الدين الخارجي العمومي من الناتج الداخلي الخام بصدد الارتفاع حيث بلغت ١٤.٢ بالمائة، وهو مستواها الأدنى منذ استعادة الديمقراطية سنة ١٩٨٣. ومنذ تلك اللحظة بدأ الدّين في الارتفاع، وحلّق في الأعالي في ظل تسريع اتباع حكومة ماكري لسياسة التداين المفرط حدّ بلوغ ٦٥.٥ بالمائة من الناتج الداخلي الخام خلال شهر جوان-حزيران-يونيو ٢٠١٨. وعليه، انتقل ضارب التداين في الأرجنتين من مستويات منخفضة إلى مستويات عسيرة المعالجة في زمن قياسي. لقد بلغت قيمة الإصدارات التداينية في العملات المحلية والأجنبية ما يساوي 133 بليون دولار أمريكي تقريبا وهو ما وضع البلاد في مستوى أعلى مؤشرات التداين السياسي ضمن اقتصاديات العالم الصاعدة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

في ما يهم العلاقة مع الدائنين، الحدث الأهم في هذه الدورة الجديدة من التداين هو قرار إعادة الارتباط الخاضع بصندوق النقد الدولي (ص ن د) بعد أربعة عشر سنة من تصفية الديون مع هذه المنظمة. لقد تجسدت العودة إلى ص ن د من خلال طلب قرض تعويضي. ليس الجديد في هذا القرض الضخم (50 بليون دولار أمريكي) إذا ما قورن بالقرض التعويضي السابق الذي أمضته الأرجنتين مع ص ن د، مساسه بالرسوم الضريبية والإصدارات المالية فحسب بل وكذلك بمعالجة التضخم، إذ هذه المرة، ستكون كل هذه العناصر تحت السيطرة. بهذه الطريقة، فوضت رئاسة ماكري عمليا التصرّف في الاقتصاد الوطني لص ن د. وبذا صارت يَدًا تنفيذية لبرنامج التعديل المالي النيوليبرالي الذي طالب به ص ن د.

إن سياسات عسكرة التراب الوطني والتداين المفرط السريع تجرف السيادة الوطنية وتتسبب في اندلاع المقاومة الجماعية والمظاهرات على امتداد التراب الوطني. وتشمل قوى المعارضة طيفا واسعا من الفاعلين الاجتماعيين ممن تضرروا بفعل هذه التغيرات الاجتماعية أو أُقْصُوا من المجتمع. وعلى الرّغم من أن ميزان القوى بين المدافعين عن إضفاء الصبغة الديمقراطية والمدافعين عن النظام الجديد المُعَوْلَم، المناصر للاستحواذ الفردي على الملكيات الكبرى، ملحوظ الرجحان لفائدة الأخيرين فإن المستقبل السياسي الوطني على المدى المتوسط غير قابل للتوقع. ومن الضروري أن نحتفظ في أذهاننا بأنْ ليس كافيا وصفُ السيرورة الجارية للانجراف الديمقراطي. إن ما هو مطلوب هو تفسير الظاهرة من منظور متعدّد الأبعاد بالنسبة إلى الديمقراطية، تفسيرا يندرج في نظرية اجتماعية جديدة في التملّك والتغيّر الاجتماعيين التاريخيين. مثل هذه الأداة التفسيرية ستمكّننا من إعادة تحديد برنامجٍ يساري جديد للتغيير الاجتماعي يعالج قضية التملك الاجتماعي الجديد التي نوجد في ظلّها الآن. علينا أن ننجز هذه المهمة قبل أن تصير متأخرة جدّا بالنسبة إلى الديمقراطية. ■

توجه كل المراسلات إلى استيبان تورس كاستانيوس على العنوان <esteban.tc@conicet.gov.ar>

> شطب النساء من الثورة المصرية

بقلم آمي أوستين هولمس (Amy Austin Holmes)، الجامعة الأمركية بالقاهرة، مصر

Flickr/lokha بعض الحقوق محفوظة.

على وقع الافتتان بمشهد الاحتجاجات الحاشدة في ساحة التحرير، قاد الرّبيع العربي نحو اهتمام متجدّد بدراسة الثورات. وعلى الرغم من تدفّق الكتابات، كثيرا ما تغيب النساء عن الحركة. يبدأ كتاب هـ أ. هيللير (H.A. Hellyer) ثورة لم تنجز A Revolution Undone بمسرد يحوي ٢٧ وجها مهمّا في الثورة المصرية، ولا تذكر إلا امرأة واحدة إلى جانب 26 رجلا. ويظهر كتاب فيليب مارفليت (Philip Marfleet) مصر: ثورة معترض عليها Egypt: Contested Revolution بوجه امرأة على غلافه ولكن لا تحضر نساء كثيرات في تحليله. وقد أدمج أكاديميون آخرون النساء بوصفهن على الأكثر ضحايا التحرش أو العنف ولكن لا بوصفهن فاعلات لهن شأن في هندسة الأحداث الجارية. بغية العثور على النساء في بحر الكتابات حول الربيع العربي على المرء أن يبحث في الحقول الفرعية المخصّصة للدراسات الجندرية باعتبار غيابهن، أنها على الأغلب، عن الكتب التي تدّعي أنها تمنحنا نظرة شاملة عن الانتفاضات. باعتباري مقيمة في القاهرة، تعيش في مصر منذ سنة ٢٠٠٨، رأيت نساءً في كل احتجاج، وفي كل اعتصام في كل حدث شهدتُه تقريبا، ولكن النساء مشطوبات من تاريخ الثورة المصرية. قد تعتقد الأجيال المستقبلية أن النساء لم تكنّ فاعلات مهمات في الأحداث التي تعرّف على أنها الربيع العربي. ولكن ما من شيء يمكن أن يكون بمثل ابتعاد هذا القول عن الحقيقة.

لم تدافع النساء عن حقوق النساء فحسب، بل كثيرا ما كنّ في الخط الأمامي للحركية الثورية المصرية منذ زمن ديكتاتورية مبارك، على امتداد سنوات الانتفاض وصولا إلى الحاضر حيث أعاد النظام تشكيل نفسه في ظل الرئيس السيسي. بالعودة إلى سنة ٢٠٠٥، وفي محاولة لمنع التزوير وإدخال شيء من المحاسبة في النظام الاستبدادي المصري، أسست ثلاث نساء مجموعة رصدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. سمين أنفسهن "شايفينكم". لاحقا، صارت بثينة كامل، إحدى المؤسسات، أول امرأة تتقدم للتنافس الانتخابي على الرئاسة في تاريخ مصر الحديث. وقبل الثورة كان مركز النديم هو المركز المصري الوحيد المخصص لمعالجة ضحايا التعذيب وكانت مؤسسته امرأة هي الدكتورة عائدة سيف الدولة. ومن الذي أنجز شريط الفيديو الذي انتشر كالنار في الهشيم أسبوعا قبل ٢٥ يناير/جانفي ٢٠١١ والذي حمس الملايين للذهاب إلى الشوارع والاحتجاج؟ لقد كانت امرأة أيضا هي أسماء محفوظ من حركة شباب ٦ أبريل.

بعد الإطاحة بمبارك، كان البلد محكوما طوال سنة ونصف بطغمة عسكرية تُعرف باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ومثلما بينتُ في موضع آخر، كان واحدا من مطالب الثورة الأكثر راديكالية إنهاء الحكم العسكري. لم يكن الأمر يتعلق بإصلاح أو بتغيير تدريجي أو بمجرد إخراج ديكتاتور من المكتب بل بدعوةٍ إلى تغيير جوهري في بنية الدّولة وبتركيز الحكم المدني في دولة يحكمها العسكر منذ تأسيسها سنة ١٩٥٢. ينبني العسكر المصري على التجنيد الذكوري الشامل، ومن ثم فإن النساء مقصيات من أكثر مؤسسات البلاد قوة. قد لايكون من الصُّدف أن العديد من القادة الحركيين في هذه الحركة المعادية للعسكر من النساء. طالبت مجموعة "لا للمحاكمات العسكرية" بإنهاء ممارسة إخضاع المدنيين للمحاكم العسكرية، ومن الوجوه القيادية في هذه المجموعة شهيرة أبو ليل ومنى سيف. وقد كشفت مجموعة أخرى العديد من خروق حقوق الإنسان التي اقترفتها العسكر بعرض شرائط فيديو على شاشات ركّزت في الساحات العمومية. كان اسم هذه المجموعة "عسكر كاذبون" وكانت من بين مؤسسيْها امرأة قبطية هي سالي توما.

كثيرا ما كانت النساء هن من يكسرن التابوهات الاجتماعية من خلال الحديث عن العنف المكتوم الذي تتعرض له النساء كما الرجال. سميرة إبراهيم هي من كسرت السّكوت المضروب على ممارسة العسكر لاختبارات العذرية على المقبوض

بثينة كامل (في الصورة) فوق ميدان التحرير في 28 يناير 2011. أصبحت أول امرأة تترشح للرئاسة في مصر. حقوق النشر: آمي أوستن هولمس.

عليهن. قادت هبة مرايف، التي كانت مديرة هيومن رايتس ووتش في مصر زَمَنَذَاك، والمرأة الوحيدة التي كانت ضمن مسرد هيللير الحملة من أجل إنهاء ممارسة اختبار العذرية. كما اضطلعت النساء بدور قيادي في الدفاع عن حقوق الرجال، وكانت دليلة عبد الحميد، الباحثة في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" واحدة من القليلين الذين نددوا داخل مصر بالحملة على جماعة السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية وذوي الهوية العابرة للجندر والكوير (LGBTQ) خريف سنة ٢٠١٧ بما فيها الفحص الشرجي الإجباري على الرجال المشكوك في كونهم مثليين.

وقد كانت النساء في الخط الأمامي من المشهد الإعلامي المصري المعارض. كانت لينا عطالله مؤسسة 'مدى مصر' ورئيسة تحريره، ذاك الموقع الإخباري الذي وصفته صحيفة الغارديان (The Guardian) سنة 2015 بأنه الذي أبقى حرّية الصحافة على قيد الحياة في مصر. وبسبب إصداعه بالحقيقة كان 'مدى مصر' أوّل المواقع المحجوبة سنة ٢٠١٧ وهو لا يزال ممنوعا بعد أكثر من سنة.

وضمن الجيل الجديد من الحركيات النوبيات نجد العديد من الوجوه النسائية. فقد عملت فاطمة إمام ضمن لجنة مُسَوّدة الدستور ونجحت في إدراج ذكر نوبيا في الدستور المصري لأول مرة. وفي نطاق عملها مدوّنة وباحثة، استمرت في دفع الوعي بالقضايا الحسّاسة بما في ذلك قضية مصادرة الأراضي المعدودة تقليديا ضمن الأراضي النوبية من قبل العسكر على امتداد الحدود مع السودان.

وخلال ربيع سنة ٢٠١٧ كانت سهام عصمان، الفتاة الأسوانية، أوّل امرأة تعلن نيّتها الترشح لرئاسة الاتحاد النوبي العام، قبل أن تنسحب تحت ضغوط شديدة.

أخيرا، أحد أشهر محاميات حقوق الإنسان المصريات هي ماهينور المصري المعروفة بدفاعها عن حقوق كل المصريين بمن في ذلك ٢١ مُنَاصِرَةً للإخوان المسلمين، على الرغم من أنها هي نفسها كانت تعلن نقدها للإخوان. كما دافعت عن المهاجرين السوريين وأصرّت على مقاسمتهم المبيت في مراكز الشرطة للتأكد من أنّهم لن يتعرضوا إلى التعذيب أو إلى سوء المعاملة. وقد حصلت سنة 2014 على جائزة لودوفيك تراريو (Ludovic Trarieux) لحقوق الإنسان التي كان فاز بها نيلسون مانديلا سنة 1985.

ليس بِمُسْتَطاع مُذَكّرة بمثل هذا الاختصار أن تفي الموضوع حقه. عديدات هن النساء اللاتي يمكن ذكرهن ومن الممكن الاطلاع على كتاب نيرمين علام النساء والثورة المصرية Women and the Egyptian Revolution بوصفه أحد المصادر التي يمكن فيها الحصول على تحاليل أكثر تفصيلا. ولكني آمل في أن أكون قد أظهرتُ أن النساء لم يقتصرن على الدفاع على حقوق النساء، إذ كنّ جزءا لا يتجزّأ من كفاح أشمل. إن شطب النساء من تاريخ الثورة أو ركنهن في حقل دراسات الجندر هو تأبيد للبنى البطريكية التي ثُرْنَ ضدّها. ■

توجه كل المراسلات إلى آمي أوستين هولمز على العنوان <holmes@aucegypt.edu>

> الحوكمة الكونية:
مفهوم صالح لنظام ديمقراطي عالمي؟

بقلم بيتر وال (Peter Wahl)، عضو المجلس التنفيذي للجمعية العالمية للاقتصاد والبيئة وتنمية (WEED)، برلين، ومؤسس مشارك لمنظمة أتاك ألمانيا (Association for the Taxation of financial Transactions and Aid to Citizens -Germany = جمعية توضيف الرسوم الضريبية على التحويلات المالية ومدّ العون للمواطنين)، ألمانيا

رسم توضيحي بواسطة أربو.

خلال السنوات ١٩٩٠، افتتح مفهوم 'الحوكمة الكونية' دورة حياته، واعِدًا بنمط جديد وأكثر ديمقراطية من النظام العالمي وكذا بعولمة ذات وجه إنساني. مسار المفهوم يعلّمنا دروسا هامة.

أولها أن الحوكمة ليست الحكومة. في الفرنسية، اللفظة حَكَمَ (gouverner) تعني سيّر، وجّه، عدّل تنظيمَ شيءٍ ما. من حيث الجوهر، تكون النقاط الآتي ذكرها ذات مساس بالمفهوم:

- لم تخضع سيرورة العولمة الاقتصادية إلى التعديل التنظيمي السياسي. يعود ذلك إلى انتصار الليبرالية التي تعتمد التعديل الذاتي للأسواق، واللّبْرَلة والخوصصة وإبطال التعديلات الحادثة.
- بروز مشاكل كونية، من قبيل تزايد درجات حرارة الكون، حُلُولُها تقع خارج منال قدرة الأمم-الدول مُفْرَدةً.
- حاجة المشاكل الدولية التقليدية من قبيل الأمن الجماعي وسباق التسلح والحد من انتشار النووي، ... إلخ، إلى مقاربات جديدة.
- ضرورة توفّر أشكال جديدة من التعديل السياسي من خلال مزيج من الاتفاقات الرسمية والملزمة، والترتيبات المعيارية غير الملزمة، والموافقات الطوعية، والشبكات متعددة الأطراف تتمفصل كلها لتشكل نظاما.
- حاجة كل هذا إلى نمط جديد من التفاعل بين الفاعلين ضمن النظام العالمي عنيتُ الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. الاندماج، التعاون، الحوار، التشبيك، التفاوض وتَرَاجُحُ المصالح هي الأدوات المفتاحية في ذلك.

مع نهاية الحرب الباردة بدا أن للمفهوم فرصةَ ترسّخ واقعيةً. وافقت العبارة المركّبة 'الحوكمة العالمية' روح العصر وكسبت شعبية. وأمكن أن ينظر إلى مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢، وهو المؤتمر الأضخم في التاريخ بحضور أكثر من ١٠٠ رئيس دولة ومشاركة حاشدة من المجتمع المدني، على أنه رمز لذلك الترسخ. كانت ريو طفرة الاختراق في سردية 'العالم الواحد" التي كان يمكن لها أن تكون ذات صِلَةٍ بالكوسموبوليتانية الليبرالية وبالأُمَمِيّة اليساريّة سواء بسواء.

ولكن سرعان ما انقشع الوهم. فمنذ أول تقييم للمؤتمر بعد خمس سنوات من تاريخ انعقاده كان من الواضح أن عولمة الرأسمالية النيولبرالية لم تف بوعودها. لم يتدفق الازدهار بحيث تكون القوارب الصغيرة والبواخر الكبيرة قادرة على الإبحار مِثْلاً بِمِثْلٍ. بدلا عن ذلك، كانت ثمّة العديد من الخسائر. من المهم الإشارة هاهنا إلى

«

أن العديد من تلك الخسائر كانت ضمن الاقتصاديات المتقدمة وبآثار تمكن لنا اليوم رؤيتها في كل أبعادها من خلال انعطاف العديد من متكبّدي تلك الخسائر نحو اليمين المتطرف. ومثلما أشار إلى ذلك الاحتجاجُ المشهود لدى اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل سنة ١٩٩٩، عاين المزيدُ فالمزيد من الناس الآثار السلبية للعولمة ومن بينها كانت التهديدات المسلّطة على الإنصاف الاجتماعي والبيئة والديمقراطية.

بعبارات أخرى، انتصرت ديناميات اقتصاد السوق الرأسمالية. سنة ٢٠٠٨، انتهى الاعتقاد في أن الأسواق المالية قادرةٌ على أن تكون فعّالة فتعدّلَ نفسها ذاتيا إلى أن انكشف عن أسطورة. صارت الرأسمالية المالية خارج أيّة سيطرة ممكنة وقادت العالم إلى أكبر أزمة مالية منذ الكساد الكبير. لم تعد الحَوْكمة الكونية حتى قادرة على التأثير في السيرورة فما بالك بعكس اتّجاه الأحداث.

ولكن مقاربة الحوكمة الكونية لم تُبِن عن عجزها عن تحقيق الخلاص في المجال الاقتصادي فحسب، ذلك أن روحها لم تكن فعالة على صعيد العلاقات الدولية كذلك. ومن ثمّ، انطلق توسيع الناتو شرقا سنة ١٩٩٧ ضدّا عن روسيا يلتسين. وحين بدأ الناتو حربه على يوغسلافيا السابقة سنة ١٩٩٩، من دون تفويض من الأمم المتحدة، انطلقت سلسلة كاملة من أعمال سياسات القوة الآحادية وخروق القانون الدولي. واستمر ذلك مع "الحرب على الإرهاب" بعد ٩/١١، والهجوم على العراق باعتماد "تحالف الراغبين" الكوني، واستقلال كوسوفو آحادي الجانب تحت راية الناتو سنة 2008، وتغيير النظام في ليبيا سنة ٢٠١١. وكان كل ذلك على النّقيض من مقاربة الحوكمة الكونية.

على الضد من هذه الخلفية، لا يكون من المفاجئ بروز ردود أفعال مناقضة. نخصّ بالذكر، تشجّع روسيا، و، بدرجة متزايدة، الصين على الخروج من نظام ما بعد الحرب الباردة. ولم تكن تلك ظاهرة مؤقتة، بل منغرسة في تحول ذي أعماق سحيقة في الصفائح التكتونية للنظام الدولي. ونحن نشهد الآن تحوّلا نحو نظام عالمي متعدد المراكز. ملمحه الأساس هو تحول الصين إلى قوة عظمى، وعودة رأسمالية الدولة في روسيا بوصفها قوة كبرى، وتحوّل مركزُ ثقل اقتصاد الكوكب الأرضي نحو آسيا وتآكلٌ نسبيٌّ في الهيمنة الأمريكية والأوروبية.

في ما بينهم، انتظم الوافدون الجدد في تشكيلات مختلفة وفي تحالفات حول قضايا متباينة من قبيل منظمة شانغهاي للتعاون وبلدان البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا-المترجم). وقد ركزوا مؤسسات مالية متعددة الأطراف من قبيل 'بنية الاستثمار التحتية الآسيوية' بوصفها صندوق نقد دولي وبنكا دوليا بَدِيلَيْن يبرمجان مشاريعَ اقتصادٍ وبنيةً تحتيةً ضخمةً من قبيل 'طريق الحرير الجديدة'. وكان ذلك مصحوبا ببروز هياكل موازية ضمن الاقتصاد العالمي من قبيل النظام البديل 'سويفت' (=SWIFT = The Society for World-wide Interbank Financial Telecommunications جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك-المترجم)، ذلك الجهازُ العصبيُّ الماليُّ الكَوْنيّ الإلكتروني، الذي بعثته الصين وروسيا، ونظامي بطاقات الائتمان الخاصين بهما واللّذين يكسران الاحتكار الكوني الذي تمارسه بطاقات الماستركارد (Mastercard) والفيزا (Visa) والأمريكان اكسبراس (American Express). وتزيد الاتفاقات التجارية من الاستعاضة عن الدولار الأمريكي من خلال تركيز وحدات مسح ثنائية الأطراف مما ينسف أحد أعمدة الهيمنة الأمريكية. بعبارات أخرى، ثمّة نمط بديل من ردّة الفعل على العولمة يرتكز على فكرة القُوّة المُعَادِلة، وأحد عناصر هذا النمط هي "النقض الانتقائي للعولمة". وما من شك في أن النظام العالمي يجلب مخاطر جديدة، وكما هي الحال في مثل هذه الظروف، يؤدّي التنافس بين الوافدين الجدد واللاعبين مديدي القِدَم إلى النزاعات واللااستقرار. ومع حلول إدارة ترامب وآحاديّتها المتطرّفة الداعية إلى " أمريكا المجيدة مُجدَّدًا"، زادت حدة المخاطر.

إذا ما تساءلنا عن علّة عدم نجاح الحوكمة الكونية، جاز لنا أن نجيب بذكر الأسباب الرئيسة التالية:

- التعامي عن ميزان القوى عند النظر إلى الاقتصاد السياسي للرأسمالية المعولمة، أو على ما كان ماركس يصوغه من خلال تسميته 'العُنف الضَّمُوت للعلاقات الاقتصادية'.
- التعامي عن ميزان القوى ضمن النظام الدولي، و
- سوء تقدير قوّة الحفظ الذاتي لدى الأمة-الدولة واستمرار هيمنة إطارها التنظيمي للمجتمع الرأسمالي.

منذ بدئها كانت الحوكمة الكونية مفهوما بالغ المثالية. ولكن فكرة التعاون الدولي لا تزال صالحة ويتوجب ألاّ يُتخلّى عنها ضمن النظرية الاجتماعية النقدية وفي الممارسة. على أن نظرةً أكثر قربا لمن يتعاون مع مَنْ وكَذَا ضُدَّ مَنْ، وتقديرا واقعيا لميزان القوى سيكونين مطلوبين إذا ما تعلّق الأمر بتطوير بدائل يراد لها أن تَدُوم. ■

توجه كل المراسلات إلى بيتر وال على العنوان <peter.wahl@weed-online.org>

> المثقف، بلا منازع

بقلم نيكولاس لينش (Nicolas Lynch)، جامعة سان ماركوس الوطنية، البيرو

آنيبال كيخانو، ٢٠١٥

ك ان آنيبال كيخانو (Aníbal Quijano ١٩٢٨-٢٠١٨) المثقف النقدي بلا منازع في البيرو وفي أمريكا اللاتينية، وكان فعله متناسقا مع مبادئه. عندما برز سُوسيولوجيًّا خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٧٠، كان نقد الأوضاع القائمة في ذروته. لم ينجذب كيخانو أبدا بأناشيد عرائس بحر الماركسية اللينينية التي بلغت أكثر تعبيراتها بربرية في "الدرب المضيء" (الحزب الشيوعي في البير، المعروف باسم الدرب المضيء، وهو منظمة ماركسية لينينية ماوية تأسست أواخر سنة ١٩٦٠، ومارست منذ ١٩٨٠ الكفاح المسلح في البيرو تحت قيادة بروفيسور الفلسفة في الجامعة أبيمال غوزمان المعروف باسم 'الرئيس غونزالو'-المترجم). خلال السنوات ١٩٩٠، في أعلى درجات تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دفعته إدانته لاستلحاق بعض الفئات الاجتماعية إلى إحداث إسهامٍ أساس في تفسير السيرورات التي كانت تعتمل في البيرو المعاصر وفي أمريكا الاتينية عامة.

عمل كيخانو أستاذا وباحثا بصفة رئيسة في جامعته الأم، سان ماركوس في البيرو، وكذا في عدد من الجامعات الأخرى في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية. نتيجة لانخراطه قصير المدى في عالم السياسة »

المباشرة خلال السنوات ١٩٧٠ مع صحيفة المجتمع والسياسة (Sociedad y Política)، نفته إلى المكسيك حكومة خوان فيلاسكو آلفارادو (Juan Velasco Alvarado) العسكرية ومن ثم برز مثقفا عموميا منغرسا في كفاحات شعوب البيرو وأمريكا اللاتينية. نذر حياته للعثور على الأسباب التي تجعل السيرورات الاجتماعية والسياسية التي تجعل مجتمعاتنا تكون على ما كانت عليه ولاستكشاف آليات تغييرها.

المظهر الأول لإسهامه إبستيمولوجي. يمنحنا كيخانو تفسيرا صادرًا 'من الجنوب' للسيرورات الاجتماعية التي تمر بها المنطقة. وبذا، ابتعد عن الثنائية تقليد/حداثة المشتقة من علم الاجتماع الوظيفي وأفسح في المجال للهُجْنَة التّاريخية البنيوية بوصفها السردية الرئيسة. لقد رأى تشكيلةً من أشكال الإنتاج متوازية الوجود في مجتمعات أمريكا اللاتينية منتظمةً حول رأس المال بوصفه ظاهرة لا قومية فحسب بل وكذلك دولية وربما كونية.

وعلى هذا الأساس عالج كيخانو قضية شَرْط تبعية أمريكا اللاتينية. وعلى الرّغم من أنه رفض أن يستند إلى ما يسمى "نظرية التبعية" فمن الواضح أنّه جزء من السّردية التي كان افتتحها بول بريبيش (Raúl Prebisch) ولجنة التحاليل الاقتصادية لأمريكا اللاتينية خلال السنوات ١٩٥٠ واستكملت مع كاردودسو (Cardoso) وفاليتو (Faletto) وأخيرا مع رويي ماورو ماريني (Ruy Mauro Marini) خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٧٠. انخراط كيخانو في الجدل الذي قام حينها بإسهاماته المختلفة حول التنظيم العمراني والقوة العمّالية انتهى إلى ذروته ثلاثةَ عقود بعد بداياته بتوصيفه الكوني لأمريكا اللاتينية من خلال مفهوم 'استعمارية السلطة'.

ولكن كيخانو أسهم كذلك إسهاما معتبرا في مسألة هوية أمريكا اللاتينية من خلال إسهامه حول 'سيرورة التوصيفات التمييزية' (cholificación) في بداية السنوات ١٩٧٠ في البيرو وصولا إلى إحيائه كتابات خوسي كارلوس مارياتيغي (José Carlos Mariátegui) المفكر النقدي الماركسي الأمريكي اللاتيني الكبير للسنوات ١٩٣٠، وكذا من خلال تعاطفه الخاص مع كفاحات الشعوب الأهلية ومفهوم 'العيش السّويُّ' (buen vivir) الذي ابتدعته حركات إثنية مختلفة (اعتقاد فلسفي-إيتيقي في ضرورة بناء العيش على أساس أولوية حفظ الأمّ-الأرض وتوازن الحياة الاجتماعية الجماعية ضدّا عن التصوّرات الرأسمالية واعتبارها الأرض والموارد الطبيعية هدفا للسيطرة البشرية والاستغلال الأقصى المدمّر- المترجم).

إسهامه في قضية الهوية يتأسس على مفهوم العِرْق. بالنسبة إلى كيخانو، تولّد هذا المفهوم بالتزامن مع الاستعمار الأوروبي لِمَا صار يسمى أمريكا واستحالته عُنْصُرًا مركزيا في تراتب الهرمية الاجتماعية السائدة في المنطقة. تُبنى الهوية حول العرق ومن ثَمَّ هي عبارة عن هيمنة. بالتوازي مع التبعية كان مفهوم العرق مفتاحيا في بناء استعمارية السلطة. يحاجج كيخانو بأن استعمارية السلطة تقتضي هيمنةً خارجيّةً تمارسها امبراطورية ما على مستعمرة أو على مستعمرة جديدة ولكن، وبالتوازي مع ذلك، تقوم هيمنةٌ داخلية أيضا تمارسها النخبة الحاكمة على باقي المجتمع، وبالضبط بفضل البناء العِرقي الاختلافي. وعليه، تصير استعمارية السلطة التحدّيَ الأكبر الذي يَمْثُل في وجه تشكيل دُوَلٍ وطنية ومتعددة القوميات حقًّا في أمريكا اللاتينية.

وعلى ما نرى، جعلت إبداعية أنيبال كيخانو النظرية وموقعه ضمن تقليد التفكير الاجتماعي المستقل في المنطقة منه وَجْهًا مَائِزًا في علم الاجتماع في البيرو وعلى امتداد القارة. ■

توجه المراسلات إلى نيكولاس لينش على العنوان
<nicolaslynch54@gmail.com>

> حُبُورُ المُحَارِب

بقلم راكل سوسا إيليثاغا (Raquel Sosa Elízaga)، جامعة مكسيكو الوطنية المستقلة، المكسيك

أُخِذَ آنيبال كيخانو، بطل الألف معركة، بالمفاجأة عندما أسندت له جامعة كوستا ريكا لقب دكتور فخري. وزادت مفاجأته عندما وقف الحضور الحاشد في المدرج لاستقباله. شكر بحرارة السلطات والأكاديميين ل"تآلفهم مع عمله" وزاد التوكيد على امتنانه عندما تقاسم مع الحضور الفكرة القائلة إنّ الاعـتراف الذي حصل عليه كان بفضل طريقة في العيش 'تعطي معنى لما قد يكتبه المرء أو يفكّر فيه". وبتواضع وبساطة بالغتين كشف للجمهور ما اعتبره شعار حياته "عِشْ في الضِّمْنِ على الضدِّ في آن مَعًا" (عش العالم الذي فيه تحيا مناقضا له). وأضاف: "ثمة طريقة في عيش العالم مغايرة لتلك التي تجمع السلطة بالاستغلال والعنف".

التقيت آنيبال كيخانو منذ سنين طوال طواها النسيان، في بلدي، عندما وصلها منفيا في منتصف السنوات ١٩٧٠. لقد قاده فكره ونضاله المعاديين للإمبريالية، وقناعته بضرورة بناء المعرفة الاجتماعية على مطالب شعوب أمريكا وآسيا وأفريقيا ونضالاتها، وتعاطفه مع نضالات النساء والشباب والشعوب الأصلية والمهاجرين والمهجّرين على امتداد العالم إلى القيام بعدد لا يحصى من الرحلات وإلى حصد الاعتراف والترحيب في أماكن قلما وطأتها أقدام الأكاديميين.

لقد أجبره تاريخه المتحدي المديد، عند رجوعه إلى بلده الأصلي البيرو عند بداية السنوات ١٩٩٠ على التخلي عن كرسيه في جامعة سان ماركوس على أثر إصدار الديكتاتور فوجيموري (Fujimori) أوامره للجيش بالسيطرة على الجامعة. فكان أن وجد مرة

"كان شعار حياته هو: العيش ضمن أو ضد"

أخرى ملاذا في جامعة بينغامتون (Binghamton، بنيو يورك-الولايات المتحدة الأمريكية-المترجم) وفي باريس وكذا في أماكن أخرى. وكان ذلك إلى أن منحته جامعة ريكاردو بالما (Ricardo Palma) في البيرو موقعا لما سيكون أخريات سنوات كفاحه. لقد كانت كل حياته بلا كلل ولا ملل مكرسة لتنظيم المناسبات والإسهام فيها، وكانت أكاديمية وسياسية وتربوية وعلى الدوام نفّاذة إلى أوسع الناس، وتكوينية دائما، أظهر فيها على الدوام روحا تضامنية واسعة النطاق. لقد كتب فصولا لامعة بالتعاون مع العديد من المثقفين والأكاديميين الذين أسهموا معه في المنتدى الاجتماعي العالمي بمن في ذلك إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) وبابلو كونزالس كازانوفا (Pablo González Casanova)، صديقاه الحميمان.

تنطلق نظرته إلى استعمارية السلطة التي بفضلها صار معترفا به في كل أرجاء الكرة الأرضية من صراع سياسي وأكاديمي في الآن ذاته. وأوّد أن أقول إنها نداء أخلاقي وفي الحقيقة مطلب في إعلاء الشأن والكرامة بحيث لا يبقى المرء رهين السطات القائمة، سواء أكانت أجنبية أم محلية. هي نداء للالتفات إلى حيث المعرفة تلك الأداة والسلاح الذي لا يلين للبحث عن سبل التغيير الحقيقية، وإفادة أُناس العالم المذمومين والمحرومين والمقصيين والمتخلى عنهم.

مَثَلُه كَمَثل سابقِيه إيمي سيزار (Aimé Césaire) وفرانز فانون (Frantz Fanon) وعلى الأخص خوسي كارلوس مارياتيغي (José Carlos Mariátegui)، أسبغ أنيبال كيخانو على عمله معنىً تاريخيا حقيقيا، مؤسسا على بيان بليغ للطريقة التي بها تمّ تغيير العالم منذ القرن السادس عشر، عندما تم تحويل العنصرية والعبودية إلى قوى اقتصادية رائدة للنمو الرأسمالي. لقد فهم هذه الدورة من الاضطهاد والاستلاب التي لم تنته إلى حدّ يومنا هذا وندد بها على الدوام طول حياته. من دون مبالاة بالتيّارات والاحتفالات، متعاليا على آلام فترات العزل أو عدم الفهم، والحرمان الشخصي والملاحقة السياسية، كان آنيبال كيخانو يشعر بحُبُور المحارب. كان يمارس الفَرَح لأنّه كان يعرف أنّه يكافح من أجل قضية أكبر منه. وكان يحتفي بالحياة وبالجمال وبعائلته وبأصدقائه بكل الكثافة التي سمحت له بها حياته المديدة. لنحتفِ بمثاله العظيم، وبإصراره وبنزاهته. ■

> المظاهر الأساسية في فقر ما بعد الأبارتايد

بقلم جوشوا بادلندر (Joshua Budlender)، جامعة ماساشوساتس أمهيرست، الويات المتحدة

فريدريك ويلام دي كليرك ونيلسون مانديلا في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في عام ١٩٩٢. حقوق محفوظة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

صار من نافل القول الإشارة إلى أن الغالبية السوداء في جنوب أفريقيا، وإن كسبت الحريات السياسية بإنهاء الأباتايد سنة ١٩٩٤، ظلت محرومة من الحريات الاقتصادية الأساس. ولكن كثيرا ما يقرر هذا القول كثيف الترديد في صياغات عامّة أو في سياق دراسات متخصصة لظاهرة ضيّقة التحديد. هاهنا أنا أجمع دلائل شاملة من أجل بيان ما الذي تغير وما الذي لم يتغير في ما يتعلق بمسألة الفقر واسع الانتشار في جنوب أفريقيا.

> أثر الفقر في جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتايد

مفاد النقطة الأولى والأكثر أساسية التي يتوجب قولها هو أن قسم الساكنة الجنوب أفريقية التي تصنّف عادة على أنها "فقيرة الدخل" لم تتغير خلال فترة ما بعد الأبارتايد. عديدها المَحْصِيّ يتغير حسب خط الفقر المستخدم في الإحصاء ولكن أعداد من يُعدّون فقراء من الساكنة كانت دائما تحوم حول ما بين ٥٠ بالمائة و٦٥ بالمائة، وقد استقرت هذه الأرقام الإجمالية ما عدا زيادة ببضع نقاط سنة ١٩٩٤. ولا يزال أثر الفقر ملازما لتخوم المَيْزِ العرقي ضمن تصنيفات التعداد العام للساكنة بما يجمع ٧٣ بالمائة من الأفارقة السود، و٤٨ بالمائة من الملونين، و١٢ بالمائة من الهنود/الآسويين، و٢ بالمائة من البيض واقعين تحت خط الفقر الذي حددته الإحصائيات الأكثر جدّة.

في فترة ما بعد الأبارتايد، كان الحدّ من الفقر مؤسسا على الأغلب على التوسيع الكثيف لمجال تغطية "المنح الحكومية" (تحويلات مالية نقدية آلية مُوجهة إلى بعض أصناف الفقراء). وبالنسبة إلى ٤٠ بالمائة من عائلات جنوب أفريقيا تمثل المنح الآن أكثر من نصف الدخل الجملي العائلي.

التحسين الثاني الذي أدخل على الظروف المادية في فترة ما بعد الأبارتايد يهم بعض أوجه الحرمان المادي غير المتعلقة بالدخل. تكاثر تزايد البرامج الموجهة إلى أعداد غفيرة من الناس لتيسير نفاذهم إلى الماء الجاري والكهرباء والتمدرس فيما تناقصت بصفة ملحوظة نسب سوء التغذية والوفيات. وتعكس التحسينات التي طالت هذه المجالات مستويات الحرمان القصوى التي شهدتها حِقبة الأبارتايد ولكن تقدّما حقيقيا غير قابل للإنكار قد تمّ وعلى الخصوص في المناطق الريفية.

ولكن، وعلى الرّغم من هذه التحسّن المادي فإن الفقر المدقع لا يزال بالغ الانتشار في أرجاء البلاد الريفية وعلى الأخص في ما يعرف ب"مواطن" الأبارتايد. عندما تستخدم مؤشرات الحرمان في وضع خرائط الفقر على امتداد جنوب أفريقيا تتطابق مناطق أقصى الحرمان بالكامل مع حدود هذه المواطن بما يبين أن ميراثا بصدد التواصل لأكثر من عقدين بعد أن تمت إعادة إدماج المناطق المعنيّة رسميا ضمن جنوب أفريقيا.

على أن الفقر ليس مشكلا ريفيا فحسب. لعائلات المناطق الحضرية غير الرسمية حظوظ أوفر بقدر طفيف في الخروج من الفقر مقارنة بنظيراتها في الأرياف ولكنّها معرضة إلى حواجز بنيوية ذات بال. لقد أجبر التخطيط الذي كان متبعا خلال فترة الأبارتايد العمال الحضريين السود وعائلاتهم على الانتقال إلى أطراف المدينة النائية، بعيدا عن مواقع العمل والمرافق والمناطق الحضرية حسنة التنمية. في حقبة ما بعد الأبارتايد تمّ ترسيخ هذا الأنموذج من خلال حمايات شديدة لحقوق الملكية الخاصة وسياسات الحكومة التي أدت إلى تشييد الإقامات السكنية المدعومة من قبل الدولة على أراضي الأحواز زهيدة الثمن. وبفعل تفاقم خلل أنظمة خدمات النقل العمومي يجد العمال الجنوب أفريقيون أنفسهم مجبرين على قضاء أوقات مديدة في الجيئة من مواقع عملهم والذهاب إليها دافعين أثمانا باهضة بما أدى إلى وقوعهم تحت "ضريبة نقل" فعلية لا تقل عن 40 % من أجورهم.

> فرص عمل قليلة جدّا وأجور زهيدة جدّا

يقع سوق العمل الجنوب أفريقي غيرالوظيفي في قلب استمرار فقر ما بعد الأبارتايد. لقد جلبت البطالة انتباه الوسائط الإخبارية وصناع السياسات وهو شيء غير مفاجئ باعتبار معدلاتها العالية. وباستخدام التعريف الكوني "الضيق" للبطالة، بلغت نسبتها في جنوب أفريقيا ما بين ٢٥ بالمائة و٣٠ بالمائة، وباستخدام تعريفها الواسع، وهو يناسب أكثر السياق الجنوب أفريقي، هي تراوحُ حدودَ ٤٠ بالمائة. يجب ألا يقلل من أثر البطالة الجماعية على هذا المستوى، ولكن التأكيد عليها كثيرا ما يحرف الاهتمام عن الأجور بالغة الزهد التي تسود في جنوب أفريقيا. يقع نصف العائلات التي من بين أفرادها ذُو دَخْلٍ، تحت خط الفقر الجنوب أفريقي الذي حددته أحدث الإحصائيات (٨٨ بالمائة من العائلات التي ليس من بين أفرادها ذو دخل تقع تحت نفس خط الفقر). ولئن ارتفعت الأجور التي تقع على أعلى سلّم التوزيع فقد ظلت الأجور الوسطى على حالها من حيث قيمتها الفعلية منذ ١٩٩٤. وتبيّن الدلائل الإثنوغرافية أكثر فأكثر بأن العمال الجنوب أفريقيين كثيرا ما يغادرون مواقع عملهم بسبب أجور هي أزهدُ بكثير من أن تبرر الجمع بين الكلفة المادية والكلفة النفسية (من قبيل مبادلة الكلفة وتجارب الإذلال، على التوالي) اللتين تتطلبهما هذه الأعمال وحتى إذا ما عنى ذلك البقاء في حالة بطالة.

ما سبب تفاقم البطالة وزهد الأجور؟ أحد التفاسير المبجلة هو نوعية التعليم الرديئة. تبعا لهذه النظرية، تشهد جنوب أفريقيا "عدم توافق في المهارات" حيث يحتاج المشغلون أكثر فأكثر إلى عمال ذوي مهارات عالية في حين يتصف نظام التعليم الأساسي بحالة من اللاوظيفية البالغة تجعله عاجزا عن إنتاج هؤلاء العمال. ومن الأكيد أنه، وعلى الرغم من كل معدلات التسجيل كثيرة التزايد، يظل نظام التعليم الأساسي الجنوب أفريقي في حالة تأزم تامّ تتسبب مثلا في أن يظل ٨ من كل عشرة تلاميذ من الصف الرابع غير قادرين على قراءة فاهمة للمكتوب. ولكن التعليم لا يفسر كل القصة.

ثمة قضية يتوجب الاعتراف بها وهي نقص الطلب على العمل في القطاع الخاص. مع انتهاء الأبارتايد وانهيار الرقابة على حركة التدفق البشري خلال أواخر السنوات ١٩٨٠ وبدايات السنوات ١٩٩٠، تزايدت إمدادات العمل بصفة ملحوظة مع تمكن العمال الجنوب أفريقيين السود الذين كانوا منحبسين في مناطق الأبارتايد من التنقل للبحث عن أعمال أفضل في المدن. ولم يحافظ الطلب على العمال على ترافقه مع تنامي إمداداته وهو ما أدى إلى هوة بطالة بنيوية تستمر إلى اليوم. وفيما يشتكي أصحاب الأعمال على الدوام من أن الترتيبات المتشددة للعمل تزيد من المخاطر، تُظهر المعطيات الإدارية أن القطاع الخاص الجنوب أفريقي يتميز بدرجات من اضطرابات الشغل استثنائية الارتفاع. في الآن ذاته، يمكن ربط نقص الطلب على الشغل بالمستويات الخفيضة للاستثمار القار في القطاع الخاص. لقد تم فعلا إنهاء ممارسات الفترة الأخيرة من الابارتايد التي وسّعت الأعمال من خلال التملّك عوضا عن الاستثمار الإنتاجي من خلال تفكيك الشركات والمضاربة الكبيرة في الأسهم ونقل رأس المال إلى الخارج، ولكن انعدام الاهتمام بالاستثمار الإنتاجي الداخلي ظل قائما.

> الهشاشة والفقر المتحرك

منذ ١٩٩٤، اتبعت جنوب أفريقيا التيارات الكونية المُعَوّلة على العمالة الخارجية و"السمسرة في العمل" وهو ما أدى إلى تزايد أشكال العمل الهشة. وتُظهر التحاليل الدينامية للفقر في جنوب أفريقيا أن ٤٠ بالمائة من العائلات غير الفقيرة "هشة" الأوضاع، حيث تُواجه مخاطر حقيقية في الوقوع تحت خط الفقر، فيما تُصنّف ٨٠ بالمائة من العائلات الفقيرة ضمن فئة "الفقراء المزمنين" باعتبار ظآلة آفاق خروجهم من الفقر.

إن بداهة القول بأن الحرية الاقتصادية الجوهرية ظلت غير متحققة في جنوب أفريقيا مبتذلة لسبب واضح مفاده أن الحقيقة تتحدث بنفسها. على أن ما يستحق اعتبارا أكثر إقرارا هو القدر الذي تتطلبه معالجة هذا المشكل من إعادة بناء جوهري لاقتصاد الأبارتايد الذي لا يزال يرافقنا. وما من شك في أن المزيد من التوسّع في إسداء المنح الاجتماعية والخدمات الأساسية سوف يكون فعلا تقدميا. ولكن سوق العمل الجنوب أفريقية هي التي تمثل قلب لاوظيفية الاقتصاد وذاك هو المجال الذي يحتاج إلى التدخلات فعلا إذا ما أريد لطريق تبعية الأبارتايد أن تنسدَّ. ■

توجه المراسلات إلى جوشزا بادلندر على العنوان <jbudlender@umass.edu>

> رفاه ما بعد الإنقاذ:
مشاهد الفقر الجديدة في اليونان

بقلم فاسيليس آرابوغولو (Vassilis Arapoglou)، جامعة كريت، اليونان

رسم الفقرعلى جدران المنازل المخلية بينما يصبح النوم في الشوارع حقيقة يومية لكثير من الناس. لفاسيليس أرابوغلو.

بعد ثماني سنوات من التقشف الحاد المفروض، استبقت الحكومة اليونانية فترة ما بعد الإنقاذ وروجت "لاستراتيجية النمو المستقبلية"، وهي الخطة التي تمّ التفاوض في شأنها مع اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي بالتوازي مع نقاشات أخرى حول أشكال متقدمة من الرقابة المالية بعد الخروج من برامج المساعدة المالية. تؤكد الخطة على تحكم اليونان بالإصلاحات وعلى محاولات إدماج أولوية "النمو العادل والإدماجي" ضمن الأجندا.

تقيّم المذكرة المختصرة الحالية ادعاءات نجاح السياسة المعتمدة من خلال وضعها في سياق زماني-مكاني أوسع ومن خلال مقارعتها بنتائج بحثي الأخير حول الفقر في المدن اليونانية. يمكن اعتبار خطاب "ما بعد الإنقاذ" لحظة مميزة في اتجاه "ما بعد الرفاه"، استراتيجيةً لامركزَةٍ للتأمينات الاجتماعية التي تتقدم كونيا بسرعات مختلفة في العديد من البلدان والتي تبنتها اللجنة الأوروبية من أجل تحسين تعديل سوق العمل وانكماش الاستحقاقات الاجتماعية. يشتمل ما بعد الإنقاذ على إعادة هندسة للعلاقات ما بين الدّولة والسّوق والمجتمع المدني محليا على صيغة شبكات أمان اجتماعي وبرامج إدماجية. تخلق إعادة مركزة مسؤوليات السياسة الاجتماعية مجالا سياسيا تتنافس فيه الاستراتيجيات. فمن جهة، تسعى استراتيجية نيوليبرالية إلى تحويل الوكالات المحلية والتطوعية وزبائنها إلى مستثمرين في رأس المال البشري ومستهلكين مسؤولين للخدمات الاجتماعية. ومن جهة ثانية، تسعى استراتيجيات تقدمية إلى مضاددة المشروع النازل من القمة إلى القاعدة هادفا إلى إلحاق الرفاه والمجتمع المدني بأدوار السوق. تسعى تحالفات المدافعة عن الاستراتيجيات التقدّمية إلى إدماج المعرفة ومطالب المبادرات القاعدية بما يمكّن من النفاذ إلى الممتلكات والتمويلات المحلية من أجل تطوير الأنشطة في حقول جديدة من قبيل الرعاية الصحية والاجتماعية والإسكان والاقتصاد الرقمي والإيكولوجيا الحضرية.

في اليونان، يمثل اتفاقا الإنقاذ الأولان محاولتين صريحتين للتقليل من قيمة قوة العمل وإمكانيات الشعب العامل. خلال السنتين الأخيرتين، توقف التدهور المريع لظروف الحياة الذي كان انطلق سنة ٢٠١٠ ولكن هذه الوضعية غير مستقرة بسبب الطريقة التي بها تنتظم الرأسمالية الأوروبية راهنا. إذا ما احتسبت على أساس معايير سنة ٢٠٠٨، تكون معدلات الفقر لسنة ٢٠١٦ في حدود قريبة من ٥٠ بالمائة، ويعني ذلك في الحقيقة أن نصف اليونانيين يعيشون في حالة فقر إذا ما طبقنا معايير ٢٠٠٨ على كامل البلاد. ولكن وحتى إذا ما استخدم الواحد منا معايير التدخل الراهنة، يكون ما يقارب نصف الساكنة لما تحت 25 سنة من العمر فقراء هم أيضا وبالغي الحرمان أو عاطلين. لقد بلغ تزايد العمل بتوقيت جزئي معدلات منفجرة إذ أن واحدا من كل أربعة مستخدمين ما تحت 25 سنة من العمر يعمل بتوقيت جزئي، ويجد واحد من كل خمسة نفسه ضمن صفوف العمال الفقراء. لقد خرجت اليونان من اتفاقات الإنقاذ بالمزيد من التفاوت ويجد ما يقارب نصف ساكنتها الشابة أنفسهم في ظروف حياتية مفقرة أو هشة. لقد مس الفقر الجديد على الأخص الأجيال الشابة والمهاجرين وسكان المدن.

تبيّن نتائج الأبحاث الحديثة (مثلما يبيّنه كتابي الأخير مشاهد متنازعة للفقر وافتقاد السكن في أوروبا الجنوبية: تأملات من أثينا Contested Landscapes of Poverty and Homelessness in Southern Europe: Reflections from Athens الذي كتبته مع كوستاس غونيس Kostas Gounis) الكيفية التي بها هيمنت الإجراءات البديلة على السياسات المحلية المكافِحة للفقر. لقد أسند دور مركزي لخطّة إدراج

"دخل تضامن اجتماعي" في لامركزة الخدمات الاجتماعية ولكن المساعدة على توفير الدّخل زهيدة وعرضة لآثار العديد من الشروط بطريقة بالغة القسوة. وجدت وكالات المجتمع المدني التي استُنزفت مواردها نفسها مجبرة على إعادة وضع تصورها للإدماج بحيث تستجلب التمويل الخاص. ومن المهم التأكيد على أن برامج الإنقاذ لم تكتف بتفكيك أشكال الدعم التي كانت بعدُ مصابةً بالوهن وعدم الملاءمة، بل عبّدت كذلك مسارا مخصوصا نحو خوصصة المقدّرات العمومية والعمل الخيري.

الأكثر إثارة للكآبة هو النتيجة التي توصلنا إليها والقائلة إن انقساما مفتعلا أُحدِث في الكثير من الحالات بين الفقراء الجدد، أولئك الذين يتماهى معهم مواطنو الطبقة الوسطى (بما أن مخاطر مجابهة نفس مصيرهم تمثل أمام أعينهم)، وباقي المهمشين، من المدمنين على المخدرات والمرضى العقليين والمهاجرين غير القانونيين ونزلاء المآوي المفتكّة. تجاه هؤلاء لم يتمثل مأزق إجابات السياسات المحلية في مجرد الفشل في مجابهة الحرمان المادي بل وكذلك في التسبب في إحداث انقسامات رمزية في ما بين المحرومين من حيث وسائل تفادي الشعور بالذنب والخوف.

على النقيض من ذلك، مكنت تعددية المجتمع المدني من مساءلة منطق الأسواق والممارسات القديمة الراسخة في الإغاثة من الفقر. انتشر مناخ من الأمل خلال العديد من المحاولات المنظمة إلى هذا الحد أو ذاك في اتجاه الاستجابة إلى حاجات من لا يناسب التصنيفات الإدارية. كان الدعم غير الرسمي درعا ضدّ تعميق الهامشية وتمكنت المبادرات التضامنية المحلية من الترحيب بالمهاجرين في المدن اليونانية على الضدّ من سياسة الهجرة الأوروبية المزدوجة.

على أن "العفوية" والإرادة الخيرة" ليستا مناسبتين للتغيير، وعلى الأخص عندما تجابه المبادرات القاعدية بالتشكك من قبل الاتحاد الأوروبي أو يكون عليها أن تعمل ضمن محيط بيروقراطي ثقيل. على النقيض من اعتقاد واسع الانتشار، استلزم تركيم المعرفة سنينا في المناطق التي كان فيها المجتمع المحلي ناشطا، وحيث يتعاون القطاع التطوعي والجمعيات المهنية ونزلاء المآوي المفتكّة والمبادرات القاعدية، وحيث تم نسج ترابطات مع المنظمات أو الحركات الدولية المدافعة عن هذه القضايا. وعلى الرغم من ذلك لا يزال القدر الأكبر من هذه القدرات غير مفعل. لا تزال العقليات الاستبدادية والزبونية على قيد لحياة في صفوف أعضاء الأحزاب الحاكمة مستخدِمة المنظمات الجماعية على أنها امتدادات للدولة، محقِّرة للخبرة الاجتماعية ومُسْكِتةً للأصوات المنشقة.

قد ينظر إلى "استراتيجية النمو العادل والإدماجي" اليونانية على أنها محاولةُ تحسينٍ تُدْخَل على تشرذم السّياسات من أجل بلوغ توافق مع المؤسسات الأوروبية حول مستقبل ما بعد الإنقاذ. لقد نقدتْ منظمات المجتمع المدني صياغة المخطط والمفاوضات مع اللجنة لانعدام الشفافية فيهما. والخطة لا تضع أهدافا ملموسة تخص الحد من الفقر في حين تمتدح أهمية المساعدات الموجهة من دون تقدير الأثر الاجتماعي لمستويات الدعم الحالة المتدنية. ومِثْلاَ بمثلٍ، ليست أولويات "الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب" و"الاقتصاد ذي الوجهة الاجتماعية" مدعومة بإجراءات ملموسة. ومن الصادم ألاّ تكاد تذكر قضية إدماج اللاجئين والمهاجرين الملحّة. تحدد الخطة مجالات أساسية للتفاوض مع اللجنة أولها استعادة التفاوض الجماعي حول الأجر الأدنى الذي كان موضوعا شاغلا للمناضلين الحركيين العماليين. على أنه سيكون من العسير جدا عكس التشاريع الأساسية المناهضة لمجال العمل وإخضاع أصحاب المداخيل المنخفضة وصغار المشتغلين للحساب الخاص للضرائب، وتأجيل الاقتطاعات من المنح وهي الإجراءات التي تمّ بعدُ الاتفاق بشأنها مع الدائنين. وباعتبار هذه الظروف غير المواتية، ما من أساس للأمل إلا النضال المحلّي من أجل تحرّر المجتمع المدني سياسيا واقتصاديا. ■

توجه كل المراسلات إلى فاسيليس آرابوغلو على العنوان <arapov@uoc.gr>

> لمذا تتزايد أعداد الفقيرات في أمريكا اللاتينية

بقلم ججولينا مارتينيث فرانزوني (Juliana Martínez Franzoni) جامعة كوستا ريكا وعضو لجنة البحث في الفقر والرفاه الاجتماعي والسياسات الاجتماعية (ل ب ١٩) ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

على الرغم من النمو الاقتصادي، والتنافس الانتخابي والانعطافات اليسارية، تزايدت نسبة النساء الفقيرات في أمريكا اللاتينية من ١١٤ إلى ١٢٧ امرأة لكل ١٠٠ رجل (الرسم رقم ١). ما الذي حدث لملايين النساء عل امتداد المنطقة؟

معدلات فقر الذكورعلى الإناث بين ٢٠-٣٩ سنة.

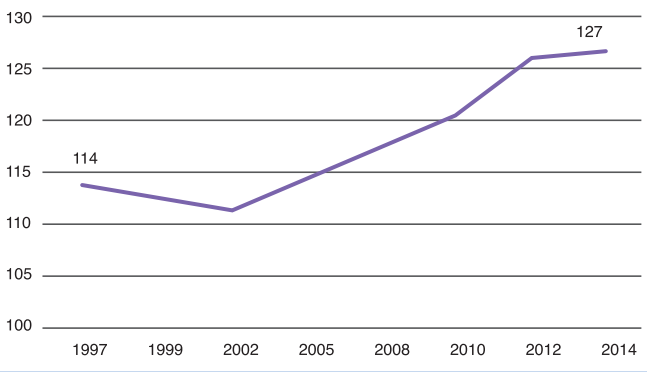

المصدر: تقديرات خاصة مبنية على معطيات أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (ECLAC) ولجنة قواعد المعطيات الإحصائية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (CEPALSTAT)، ٢٠١٨.

> السياق

أمريكا اللاتينية بصدد الخروج من "انعطافة يسارية" أو "تيار وردي" كان بدأ سنة ١٩٩٨ واستمر إلى منتصف السنوات ٢٠١٠. مكنت المنافسات الانتخابية والأرضيات التقدمية من تأثير أوسع وألقت الأضواء على المطالبات بسياسات عملٍ وسياسات اجتماعية تقدمية.

كن التحول نحو اليسار نتيجة لانقشاع توهّم المواطنين في صحة الوعود غير المنجزة التي كانت أطلقتها الحكومات المحافظة السابقة، وقد تزامن انقشاع الوهم ذاك مع ازدهار اقتصادي انفجاري. وعلى الرغم من اختلافها، عبرت الأحزاب اليسارية كما عبّر قادتها على المطالبات بالتغيير وعلى الأخص في ما يهم ظروف العيش. ومع حلول السنوات ٢٠٠٠، كانت السياسات العمومية الاجتماعية تتقدم على امتداد المنطقة.

> فعل الدولة

وضعت السياسات الاقتصادية المتبعة خلال التيار الوردي إصلاحاتٍ في سياسة سوق الشغل رفّعت فعليا من الأجر الأدنى ووسعت من مجال إضفاء الصّبغة الرسمية على الشغل. صار مقدار الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق العمومي أكبر حيث ازداد من ٤٩ بالمائة سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٨ بالمائة سنة ٢٠١٤. إذا ما احتسبنا ذلك بحساب الفرد الواحد، ازداد ذلك المقدار من ٦٨٧ دولارا أمريكيا سنة ٢٠٠٠ إلى ١٦٩١ دولارا أمريكيا سنة ٢٠١٤ على ما تشير إليه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلى الرّغم من تفاوت مستويات التزايد بين البلدان فإن التيار كان يفعل على امتداد المنطقة وكانت آثارُه تُرى في البرامج، الجديد منها والمعادة صياغته.

يسّرت معظم الإنفاقات الاجتماعية نفاذ النساء إلى موارد الدولة من خلال التحويلات والخدمات. لقد استهدفت العديدُ من تدخلات الدولة على امتداد أمريكا اللاتينية النساء والأمهات، وزادت سياسات التنمية من مقدار النساء ذوات الدخل الخاص من خلال التحويلات المالية المشروطة وتوسيع مجال تغطية المنح. زادت هذه التدخلات من نفاذ النساء إلى المنافع المخصصة لكبار السن، والمدفوعة لحسابهن الخاص مقارنة بما يكون لهن من منافع على اعتبارهن تابعات لأزواجهن. وفضلا عن ذلك زادت مدد عطل الأمومة وتمدّد شمولها وبدأت إعادة تنظيم تدريجية لنظام الرعاية الاجتماعية تعالج التنظيم العائلي للعناية الرعائية والعمل النسائي والأمومي غير مدفوع الأجر. ومن خلال مشاركة أوسع في سوق العمل تغيّرت حياة النسوة.

> أسواق العمل والإدماج المُدَوْلَن

على امتداد السنوات 2000، تناقص مقدار مشاركة النساء المركبة في العمل بفعل تعالي سقف النساء ذوات التعليم الجامعي حيث كان ٩٠ بالمائة من النساء ذوات التعليم العالي ذوات الأعمار ما بين ٢٤ و٢٩ سنة ضمن قوة العمل النشطة. وكان تزايد مشاركة قوة العمل النسائية النشطة يتطلب إدماج نساء أقلّ تعليما. ولكن هؤلاء النسوة لاقين عقبات بنيوية عرقلت اندراجهن في سوق الشغل. لقد كان نمط التغيير الكامل غير مكتمل بالنسبة إلى مجموع النساء ولكن تفاوت الدخل صار هو ذاته متراتبا بين فئات عدّة من النساء.

لأسباب عدة، وفي حدود بدايات السنوات ٢٠٠٠، بلغ إدماج النساء ضمن أسواق العمل مرحلة استقرار في مستوى ذوات الدخل المنخفض والدخل العالي سَوَاءً بِسَوَاءٍ. ضمن فئة الأسوأ حالا، بلغت معدلات المشاركة مستويات عالية بفعل التقسيم الجنسي للعمل والخصوبة المبكرة والمتزايدة وشح الموارد التي تسمح بالنفاذ إلى خدمات الدولة

والحصول على خدمات الرعاية التي توفرها السوق الخاصة. كان التقسيم الجنسي للعمل الذي لم يمسسه التغيير يعني أن النساء ذوات التعليم العالي تمكّن بعدُ من بلوغ معدّلات مشاركة مماثلة لمعدلات مشاركة الرجال بفعل التخفيض في معدلات خصوبتهن وتأجيلها والبحث عن خدمات الرعاية المناسبة ضمن السّوق الخاصة.

> تشكل أسري متغيّر

شهدت العائلات الأمريكية اللاتينية هي أيضا تغييرات عميقة على أثر الثورة الديمقراطية الثانية. كان تنوع العلاقات الزيجية يعني اتساعا أكبر لفرص اختيار الانتظام ضمن عائلات أو الخروج منه وتوزيعا أفضل للحقوق والمسؤوليات. وعلى الرغم من أن عدد الأسر كان أقلّ فإنها كانت أيضا غير مستقرة وأكثر عرضة للانهيار.

على امتداد المنطقة، تآكلت التشكلات الأسرية النواة وتناقص عددها، فيما تزايدت أعداد الأسر ذات العائل الواحد والأزواج المتساكنين (دون أن يربط بينهم عقد زواج- المترجم) والأزواج مثيلي الجنس، وأشكال أخرى من التشكلات الأسرية. ومن المؤشرات على هذه التغيرات تزايد معدلات الطلاق. وتظهر الترسيمة الثانية تناقص مقدار الأسر ثنائية الوالدين وذكَرِيّة الرئاسة من المجموع الكلي للأسر مقابل تزايد مقدار العائلات أُنَثَوِيّة الرئاسة. تكون الوحدات العائلية تعريفا تعاونية وتنافسية في آن معًا، وتتحدّى التغيرات العائلية الجارية المظهر التعاوني للعائلة المتمثلة في المسؤولية

تطور الأسر التي يرأسها رجال ونساء من ١٩٩٧إلى ٢٠١٤.

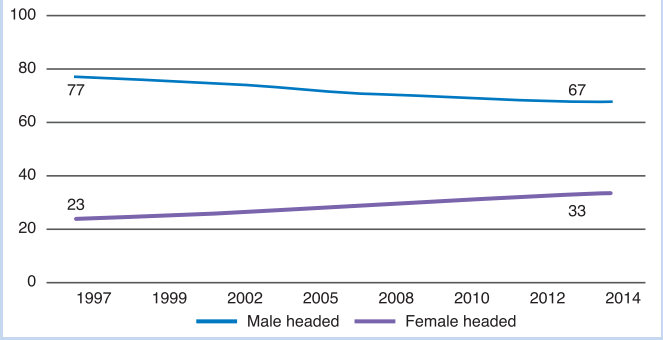

المصدر: معطيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (ECLAC)

المشتركة للكهول على إطعام بعضهم البعض وحماية بعضهم البعض وكذا ذرّيتهم من المخاطر الاجتماعية بما أعاد النزاعات القديمة وأبرز نزاعات جديدة. أحد آثار هذه التغيرات هو تزايد عدد الأطفال غير المقيمين في ذات المنازل التي تؤوي آباءهم.

يؤدي تغير التشكيل الأُسَري إلى آثار ذات بال بالنسبة إلى كل ذوي الصلة. وتُظهر الإحصاءات الوطنية أن ما لا يقل عن ٦٠ بالمائة من الاحتياجات الاستهلاكية للأطفال والشباب الأمريكيين اللاّتين تتأتى من التحويلات الخاصة. ويرتبط التعهد الاقتصادي والرعائي بالأطفال بحياة أمهاتهن اللاتي يكنّ على الغالب هنّ حاضناتهم. تغذي النساء الأطفال وتطعمنهم وتصطحبنهم إلى الرقابات الطبية وتضطلعن بقائمة طويلة من المهام التنشيئية للأطفال. يحدث هذا التوالد غير المرئي للحاجات والقيم والاستهلاكات ضمن العائلات ويستجاب له من خلال رعاية نسائية وعمل منزلي غير مدفوع الأجر. ويشير تقرير التحقيق الإقليمي حول استعمالات الزمن أن هذه هي الحالة بصرف النظر عن الدخل والعمر ونوعيات التشكّل الأسري.

شهدت النساء تغيرات في مشاركتهن في سوق العمل ولكن الرجال شهدوا تغيّرا طفيفا في مشاركتهم المنزلية. تستمر النساء في الاشتغال بالعمل الرعائي والمنزلي غير مدفوع الأجر بضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقدار ما يضطلع به الرجال. بل إن عددا قليلا من الأطفال، في حال انهيار الأسرة، يظلون مع آبائهم. ولاستمرار مثل تقسيم العمل المنزلي غير المتساوي هذا آثار سلبية في نفاذ النساء إلى الموارد، وتقلّص الأعباء المنزلية من مشاركة النساء في سوق العمل (من قبيل ساعات العمل غير مدفوع الأجر) ويُسْتَدَام التمييز المهني من أجل الإيفاء بالحاجات الأسرية. وتحدّ الفوارق بين المداخيل من قدرة النساء على تحويل جزئي لعملهن غير مدفوع الأجر إلى عمل نسائي ذي أجر يُنجز دون مغادرة المنزل وهو مظهر أساس في نظام الرعاية الأمريكي اللاتيني غير المتساوي.

> استتباعات

تخلق كل من التشكلات الأسرية التي مسها التغيير، والمزيد من الأباء المتخلين عن أدواهم ضمن العلاقات الأسرية، واتسام انخراط الدولة المباشر بالهامشية كلما تعلق الأمر برفاه الأطفال المادي، حاجةً إلى وجود قوانين وسياسات مناسبة تتخذها الدولة. تواجه الدّولة تحدّيات في السياسات الإنمائية تكون بها قادرة على الاستجابة إلى حاجات المزيد من الأسر التي تشهد الطلاق، والعائلات آحادية الوالد (على الأغلب نسائية الوالد)، والأسر مزدوجة العائل، والشركاء متماثلي الجنس، والمزيد من النساء والأطفال ذوي الهشاشة تجاه الفقر. وفضلا عن ذلك، يتطلب الاعتراف القانوني وتساوي حقوق هذا الطيف الواسع من التشكلات الأسرية من الدولة تدخلات تكون قادرة على تعزيز التعاون في ما بين التشكلات الأسرية المختلفة وعلى تجاوز التحويلات المالية المباشرة المقاومة للفقر. كل هذا يمثّل تحدّيا جديدا قائما أمام كل الفاعلين السياسيين بمن في ذلك أحزاب اليسار.

توجه كل المراسلات إلى جولينا ماتينيز فرانزوني على العنوان <juliana.martinez@ucr.ac.cr>

> اقتصاد العمل الخيري:
ظل دولة الرعاية

بقلم فابيان كاسل (Fabian Kessl) جامعة دويسبرغ-إيسن (Duisburg-Essen)، ألمانيا

في ألمانيا وحدها، يستخدم الملايين من الناس مطابخ الحساء، ومحلات الملابس الخيرية، ونقاط توزيع الغذاء، وبنوك الطعام الأخرى.
Creative Commons

خلال شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٧، قرر المكتب المحلي لبنك الغذاء تافل (Tafel) في إيسن بألمانيا أن يقلص من نفاذ المهاجرين إلى خدماته. استند القرار إلى تصرف سيئ صدر عن مهاجر شاب، فمنع بنك الغذاء النفاذ إلى ما يقدمه على غير حاملي جواز السفر الألماني. تمت مناقشة قرار قصر النفاذ إلى بنك الغذاء المحلي المتطابق مع تخوم الانقسامات الإثنية على مستوى دولي وتعرّض إلى نقد شديد لتضمنه نظرة عرقية تمييزية. تشير حالة إيسن إلى تحوّل في المسألة الاجتماعية. فعوضا عن التركيز على الاختلافات والتباينات بين "الفوق والتحت" في مدينة مثل إيسن شديدة القطبية في انقسامها بين فقراء وأغنياء، وُضعَ اختلافٌ جديد في الأجندا، وهو ذلك الذي يفصل بين 'من هم في الداخل ومن هم في الخارج'. إن التناقض الآن قائم بين "الألماني صاحب المعاش، المحتاج والهش" وبين "الشاب غير الألماني الفارض نفسه".

وحتى وإن كان هذا التحول على النقيض من خلفية مجتمع ديمقراطي، فإنه حري بالمناقشة عموميا وعلميا. على أن ما يظل مأخوذا على أنه تحصيل حاصل في هذه الأجندا الجديدة هو وجود بنوك غذاء في المدن الأوروبية الكبيرة. من المهم الإشارة إلى أن النقاش لم يمس إلا قليلا مسألة وجود بشر في القرن الواحد والعشرين يستخدمون بنك غذاء في بلد مثل ألمانيا، أو في بلدان أوروبية وأمريكية شمالية أخرى، بصفة يومية.

في ألمانيا، لا تتوفر الأرقام الرسمية المتعلقة بالمساعدة الغذائية إلا باعتماد الأرقام الداخلية التي لدى المنظمات الوطنية مثل جمعية بنك الغذاء الألمانية (Tafel Deutschland e.V)، التي أوردت المنظمة أن 934 بنكا غذائيا كانت موجودة في البلاد سنة 2016 وباعتبار المنظمات المنضوية في الجمعية لا غَيْرَ. فإذا ما أخذنا في الحسبان كل المنظمات الأخرى التي توزع مواد غذائية على "المحتتجين" صار لدينا نظام أكثر اتساعا من الغوث ضد الفقر على امتداد أوروبا، وفيما يتجاوزها. في ألمانيا لوحدها، يرتاد ملايين الأشخاص، مطابخ الحساء، والمستودعات الخيرية للألبسة، ونقاط توزيع الغذاء وعددًا آخر من بنوك الغذاء. وقد أظهر تحقيقنا الخاص أنه يمكن العثور على ما يراوح بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ منظمة في ما لا يزيد عن خمسة ولايات (Bundesländer) من بين ١٦ عشر تعدّها ألمانيا. وقد تمّ وضع نظام جديد للغوث من الفقر منذ السنوات ١٩٨٠ (أو قبل ذلك التاريخ كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو النظام الذي سُمّيَ "الاقتصادُ الخَيْرِيُّ الجَدِيدُ".

يصف التعبير "الاقتصاد الخيري الجديد" نظام توزيع فيه توزّع المواد الأساسية من دون مقابل أو تباع بتخفيض في أسعارها لفائدة "الفقراء" و"المحتاجين" من خلال مُساعدين متطوعين أو أشخاص لا يتلقون إلا أجورا زهيدة. يعتمد هذا النظام على توفيرٍ يومي للمواد الاستهلاكية من واحد من مصادر ثلاثة هي فائض الإنتاج الصناعي، والمواد التي لم تعد قابلة للبيع بفعل عوامل من قبيل سريان تحديدات معيارية جديدة للمواصفات وللأهداف التسويقية، والمواد التي لم تعد ضمن الاحتاجات الخاصة للأسر.

يستهدف "الاقتصاد الخيري الجديد" مجموعات من الناس لا تتوفر لديهم وسائل المشاركة في نظام توزيع السلع الرأسمالي وموارد تلك المشاركة. على أن هذا الاقتصاد الجديد يوزّع رئيسيا المواد الأساسية للمعيشة يوما بيوم. وعلى ما هو عليه، هو ذو مساس بأشكال من الدعم كانت قبل من المسؤولية الحصرية لدولة الرّعاية ومؤسساتها (مثلما كنا نعرفها في أوروبا أو أمريكا الشمالية خلال أواسط القرن العشرين). ضمن نظام الضمان الاجتماعي لدولة الرعاية الاجتماعية، تلبّى الحاجة إلى سد فجوات الإمداد المادي المبنية على دعاوى قانونية أولا من خلال منافع نقدية مباشِرة، يتم التعويض عنها من خلال الخدمات الاجتماعية. على أن "الاقتصاد الخيري الجديد" يضع المنافع غير النقدية على قاعدة المؤسسات القائمة بالتأمين والتعويض والعمل الخيري بوصفها إعانة للمحتاجين، بل وفي أحيان هو يعوّض تلك المؤسسات. في حالة مثل هذا التعويض يُحال المحتاجون على هذه الخدمة الداعمة المؤسّسة على التبرعات. وليس توفّرها مبنيا على الاستحقاق بل على تلقي عطايا خيرية (تقتضي الولاء). ويحوّل "الاقتصاد الخيري الجديد" الحدّ من الفقر إلى غوث من الفقر من خلال تغيير نمط إيصال الدعم بحيث يتدخل المانحون وكذا المساعدون على أساس التعاطف عوضا عن تفعيل مبدأ "التضامن بين غرباء" (Hauke Bunkhorst). وعليه يكون الاهتمام المؤقت بالفقراء على حساب الآخرين وليس الحق الرسمي في الدعم هو ما يميّز "الاقتصاد الخيري الجديد".

ولكن الاقتصاد الخيري الجديد ليس مجرد نظام غوث من الفقر مبني على أساس الولاء والتعاطف مثل ذاك الذي عرفناه تاريخيا منذ الأيام الأولى للتصنيع. وبالفعل يتوجب فهمه أيضا على أنّه نظام اقتصاد ثانوي. في ارتباطه الشديد بالسوق الأولى ييسر الاقتصاد الخيري تحويل الفائض من السلع من الاقتصاد الأول إلى النظام الثاني. كما أن هذا التحويل يوفر ربحا اقتصاديا لمانحي المواد الأولية بما أنهم يحصلون على ربح معادل لما يهبونه. ولا يزال بمستطاع مخفّضي أسعار السلع مثلا أن يحققوا الأرباح من السلع التي يهبونها ذلك أنه -1يخفض من تكاليف التخلص من البضاعة الزائدة عن الحاجة وييسر إمكانية الحصول على مدّخرات ضريبية و-2يمكّن الشركات المسجلة رسميا على أنها مساهمة أو داعمة من ربحٍ حيث تحسّن من صورتها العمومية من خلال تقديم المعونات على أنه تحمّل للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

وعلى هذا، فإن الاقتصاد الخيري الجديد يجسّد وجود ظلٍّ لدولة الرّعاية كثيف ومتنامٍ. على النقيض من الصورة العمومية ليست بنوك الغذاء ومطابخ الحساء ومستودعات الألبسة الخيرية وما يماثلها المبادراتِ التطوعيّةَ الوحيدةَ القائمةَ على جهود المجتمع المدني. يظهر بحثنا أن 90 بالمائة من منظمات الاقتصاد الخيري الجديد في ألمانيا تمنح المساعدات المادية وكذا طيفا ممتدا من الخدمات الاجتماعية الأخرى. وعليه يكون ثمة ترابط قوي مع دولة الرعاية التي كانت، والتي لا يزال فعلا باديا كذلك في تمويل الاقتصاد الخيري، إذ أن ما قائم هو على الغالب مزيجٌ من العطايا والرعاية الدعائية والتمويلات العمومية ورسوم العضوية والأموال المتولدة و/أو تكاليف الخدمة. فضلا عن ذلك كثيرا ما ينجز موفّرو الإعانة المتأتية من العطايا اختبارات للوسائل تطبّق فيها في الكثير من الأحيان ترتيبات تعتمدها الدولة الراعية. وبكلمات أخرى، ما يربط الاقتصاد الخيري الجديد إلى أنظمة الخدمة التي تعتمدها دولة الرعاية هو أيضا الدعم المبذول على أساس الأوضاع الفردية من قبل الإدارة العمومية. تمكن ملاحظة ذلك في التعاون غير المباشر بين السلطات والخدمات الاجتماعية العمومية والرعائية التي يتضمنها الاقتصاد الخيري الجديد. فموظفو مراكز الخدمات ووكالات التشغيل على سبيل المثال يركزون الخدمات التي يقدمونها، من قبيل مواقع توزيع الغذاء، لفائدة المحتاجين الذين تقدموا بطلبات للحصول على منافع الدولة. وعليه فإن علاقة استحقاق جديدة تتأسس، وبموجبها ينتظر من الوحدة الأصغر أن تقدم المساعدة قبل الوحدة الأكبر التي تليها. يفهم مُستخدَمو الإدارات العمومية خدمات الاقتصاد الخيري الجديد على أنها تكملة، أو حتى، تعويض للمنافع التي على دولة الرعاية أن تقدّمها فعليا، حتى وإن لم يكن لذلك أساس في القانون الاجتماعي.

يمكن اعتبار الاقتصاد الخيري الجديد مثالا أوليا لتقسيم عمل جديد بين قطاعات المجتمع المدني والاقتصاد والدولة، ومن ثم للحدود غير الواضحة لكل واحد منها ولتحديد طبيعة منطق عمله. وعليه فنحن في الطريق إلى تحوّلٍ أساسٍ في الأشكال التقليدية للدعم المقدّم إلى المُعْوِزين. ■

توجه المراسلات مباشرة إلى فابيان كيسيل على العنوان <fabian.kessl@uni-due.de>

> خطاب الأمان الغذائي:
تحديات القرن الواحد والعشرين

بقلم مصطفى كوش (Mustafa Koç) جامعة ريرسون (Ryerson)، كندا وعضو لجنتي البحث في علم اجتماع الهجرة (ل ب ٣١) والزراعة والغذاء (ل ب ٤٠) العاملتين ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

ظهر خطاب الأمان الغذائي خلال الأزمة المالية الكونية لأواسط السنوات ١٩٧٠ مبرزا أولوية الاستجابة إلى ضرورة توفر الغذاء لكل الناس وتيسير نفاذهم إليه. أحد أكثر تعريفات الأمان الغذائي ألفة هو ذاك الذي أدلت به منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة خلال قمة الغذاء العالمية سنة ١٩٩٦. تبعا لهذا التعريف يكون ثمة أمان غذائي "عندما يكون لكل الناس في كل وقت نفاذ مادي واجتماعي واقتصادي إلى طعام كافٍ ومغذٍّ يلبي حاجاتهم الغذائية ويستجيب لتحبيذاتهم من الأطعمة التي تؤمّن لهم حياة نشطة وصحية".

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع بضرورة تحقيق الأمان الغذائي من قبل المنظمات الدولية على غرار منظمة الأغذية والزراعة فإنه مفهومه ظلّ غامضا، وله تعريفات متعددة وأولويات مختلفة ظلت تتغيّر على مر السنين. تعكس الحيرة المفهومية التي تلف خطاب الأمان الغذائي تصورات متخالفة حول الكيفية التي بها يمكن تدبّر النفاذ إلى الغذاء في اقتصاديات سوق وكذا في ظل التغيرات التي شهدتها الطرق التي بها ينقام النظام الغذائي، عنيتُ السياسات والممارسات التي عرّفت ظروف تأمين الغذاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

منذ السنوات ١٩٨٠، شهدت أفهمة الأمان الغذائي مراجعة في سياق بيئة ليبرالية السوق وتكثف العلاقات الاقتصادية الكونية وإعادة هيكلة الاقتصاد والدولة. قادت السياسات النيوليبرالية التي تم تبنيها حلولا للأزمة المالية للسنوات ١٩٧٠ نحو الاقتطاع من الإنفاق على البرامج الاجتماعية وإحداث تغييرات في ظروف العمل وتقليص في دور الدولة في الاقتصاد وتحرير التجارة وخوصصتها وإكسائها الصبغة الليبرالية. وقد قادت هذه التغيرات نحو تراجع العمل ذي الانتظام النقابي في القطاع المعملي وتزايد التشغيل الهش وجزئي الوقت وهو على الأغلب في قطاعات الخدمات غير النظامية. وزادت الاقتطاعات من البرامج الاجتماعية الطين بِلَّةً بما أدّى إلى معدلات أعلى فأعلى من الفقر واللاأمان الغذائي.

أحدث الخطاب النيوليبرالي حول الأمان الغذائي تحوّلا من اللغة التي تتأسس على الحق تلك التي كانت سائدة سابقا إلى لغةٍ ذات وجهة تجارية تعرّف الغذاء على أنه سلعة واللاأمان الغذائي على أنه فشل فردي بدلا من أن يكون فشلا للنظام الزراعي-الغذائي. سنة ١٩٩٣ عكست وثيقةٌ للبنك الدولي بوضوح هذا التحول بقولها " عمليا، الغذاءُ سلعةٌ". وبما أن وظائف دولة الرّعاية الاجتماعية تقلصت وصارت البرامج الاجتماعية الوطنية عرضة للتنزيل إلى مستوى الحكومات الإقليمية والمحلية، فقد تمّ التدرج نحو إيلاء وظائف المساعدة والرعاية الاجتماعيّتين إلى منظمات المجتمع المدني وإلى العائلات. وبدأت المنظمات الإنسانية من قبيل بنوك الغذاء في ردم الهوّة التي خلفتها البرامج الاجتماعية الحكومية. مع بداية ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٧، أعوزت بنوكَ الغذاء الشفافيةُ والخضوعُ إلى المحاسبة على خلاف وكالات الرعاية الاجتماعية، ومع ذلك بدأت بالانتشار على اتساع العالم بوصفها آلية هامة للأمان الاجتماعي في تأمين "فائض غذاء" لفائدة "فائض ساكنة".

في اقتصاد سوقٍ، تصير المنتوجات التي أنتجت للاستهلاك البشري ولكن لم يتمّ بيعها في السوق قبل نفاد صلوحيتها، فائضة. وقد تمّ الدفع بإعادة توزيع فوائض الإنتاج على أنّه حل لمعالجة إهدار الغذاء والفقر الغذائي. يبدو هذا انشغالا نبيلا ولكنه ينزع إلى تناسى دور الاقتطاعات الحكومية من المساعدات الاجتماعية والتغاضي عن إكراهات السوق التي تفرضها الشركات الزراعية-الغذائية في ظل تزايد اللاأمان الغذائي. ولئن صحّ أنّ ما يزيد عن 40 بالمائة من الغذاء المنتج للاستهلاك البشري يضيع أو يُهْدَر فيما بين حقل إنتاجه وطبق تناوله، وأن التقليص من هذا الإهدار يمكن أن يسمح لنا بأن نتلافى كل اللاأمان الغذائي على مستوى العالم، فإن أسباب ذلك اللاأمان لا تعود إلى نقص في الغذاء بل إلى التفاوت في النفاذ إليه. راهنا، معظم الحبوب والبذور الزيتية تستخدم في تغذية الحيوانات وفي إنتاج الوقود النباتي وفي الإنتاج الصناعي مثلما هو عليه الحال مع شراب الذُّرَة الغني بالفريكتوز، عوضا عن استخدامها في تأمين الغذاء. وعليه فإن التقليص من الهدر الغذائي يتطلب إعادة تفحص نقدي للكيفية التي بها تخلق الإلزامات الربحية للنظام الزراعي الغذائي والمساعدات المبذولة في قطاعات محددة، وفي الآن ذاته، فوائض مهولة في الغذاء والجوع سَوَاءً بِسَوَاءٍ.

«

> ليس التقدم المحرز كونيا:

خلال قمّة الغذاء العالمية لسنة ١٩٩٦، تم إقرار التزام بتقليص عدد الذين يمسهم سوء التغذية إلى حدود النصف مع حلول سنة ٢٠١٥. في ذلك الوقت قُدِّر عدد من كانوا في وضع اللاأمان الغذائي بما يساوي ٧٩٩ مليون شخص. سنة ٢٠٠٩، كان عددهم يساوي ١٠٢٣ بليون شخصا. وقد أجابت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على ذلك بتغيير منهجيتها خلال العام ٢٠١٢. وحتى باتباع هذه المنهجية الجديدة لم يتم التقليص من عدد الذين هم في وضع اللاأمان الغذائي إلاّ إلى ٨١٥ مليون شخص سنة ٢٠١٥. بل إن أعدادهم في أفريقيا وآسيا شهدت تزايدا بفعل الحروب والنزاعات المسلحة. ففي العقود الأخيرة أحالت النزاعات المسلحة في مختلف أرجاء العالم ملايين الناس على عداد الساكنات المكابدة للأمان الغذائي. وتبعا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة يعيش ٦٠ بالمئة من ٨١٥ مليون شخص في وضع اللاأمان الغذائي المزمن وفي حال سوء التغذية في البلدان الواقعة تحت أثر النزاعات، ويعيش ٧٥ بالمائة من الأطفال الذين يعانون نقصا في النمو نتيجة لسوء التغذية في بلدان تمزّقها الحروب. كما أن تحطيم الاقتصاديات المحلية والبنية التحتية وكبريات مؤسسات الدولة بفعل الحرب تسبب في هجرة ملايين الأشخاص فيما آلت محاولات إقرار حركة الساكنات في محيط مناطقهم الأصلية إلى تحويل بلدان الجوار إلى معسكرات لاجئين. وليس 6 ملايين لاجئ أفغاني في باكستان وإيران، و5.6 مليون لاجئ سوري في تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر إلا اثنين من آخر أمثلة حركة الساكنات الجماعية الإقليمية. وفيما يكابد اللاجؤون لأمانا غذائيا وسوء تغذية طويليْ المدى ومُزمِنَيْن يصيرون في ذات الوقت مصدرا للأمان الغذائي واللااستقرار السياسي في بلدان الاستقبال.

> تهديدات اللاأمان الغذائي المستقبلية

مع حلول سنة ٢٠٥٠ يقدّر أن يبلغ تعداد سكان العالم ٩ بليارات نسمة. وباعتبار اتباع البلدان النامية أنماط الاستهلاك المُهْدِرة للغذاء التي تتبعها البلدان الغنية، وباعتبار تسبب النزاعات المسلحة على امتداد العالم في ميلاد موجات جديدة من اللاجئين، فإن مستوى اللأمان الغذائي مرشّح لأن يكون أسوأ. إلى حدّ الآن وثِقنا في إمكانية العثور على طرق تزيد من طاقاتنا الإنتاجية وتحسين نفاذ أقسام الساكانت الهشة إلى الغذاء. قادت محاولات الزيادة في الطاقة الإنتاجية من خلال التأطير الصناعي للطرائق الإنتاجية إلى المزيد من مركزة الملكية بين أيدي الفلاحين الأكثر قدرة ودفْع الملايين من صغار الفلاحين والمزارعين نحو المدن. كما أن استخدام المواد الكيميائية الزراعية تسبب في خلق مشاكل بيئية كبرى من بينها تدهور التربة وتلوث الهواء والماء وفقدان التنوع البيولوجي. تسهم الزراعة في ما يعادل ١٣ بالمائة من الانبعاثات الغازية، كما أن تزايد آثار التغير المناخي خلق تهديدا آخر تواجهه القدرة الإنتاجية على امتداد العالم. ففيما تسعى السياسات الجديدة إلى زيادة إمكانات توفر الغذاء والنفاذ إليه والتقليص من ضياعه وهدره قد نكون في حاجة أيضا إلى مساءلة أنظمتنا الغذائية وأنماط استهلاكنا وتنظيم النظام الزارعي-الغذائي الذي ساد على امتداد القرن الماضي.

عمدت حركة السيادة الغذائية الصاعدة إلى الربط بين الفلاحين والعمال ومستهلكي الغذاء في جهد للعمل في اتجاه نظام غذائي بديل. ولئن كانت السيادة الغذائية تتقاسم بعض المواقع مع خطابات قديمة حول الأمان الغذائي بتأكيدها على أدوار الدول في تحديد ظروف التزوز بالغذاء ضمن الحدود القومية/المحلية، فإنها تستدمج كذلك حسا جديدا لمقاومة العولمة. باختلافه عن التأويلات الليبرالية للأمان الغذائي، يعترف خطاب السيادة الغذائية بأن الغذاء حقٌّ من حقوق الإنسان ويؤكد على ملكية الأرض والماء والموارد الجينية والسيطرة عليها من قبل الشعوب المحلية/الأهلية، كما يؤكّد على الديمومة وعلى القدرة على التكيف بدلا من التأكيد على فعالية سيرورة الإنتاج ويرفض استخدام الغذاء سلاحا. مَثله كمثل خطاب الأمان الغذائي، يتسم خطاب السيادة الغذائية هو أيضا بالحركية والانسيابية مصنوعا على وقع التواريخ السياسية والاقتصادية المتحوّلة. ولسوف يكون من المهم أن نرى أيّ الأدوار ستضطلع به السيادة الغذائية في إعادة بناء التصوّر العمومي لأولويات النظام الغذائي وإعادة تعريف الأمان الغذائي. ■

توجه المراسلات إلى مصطفى كوش على العنوان <mkoc@ryerson.ca>

> الحداثة الكونية

بقلم سوجاتا باتل (Sujata Patel) معهد الدراسات المتقدمة الهند،
وعضو لجان البحث في تاريخ علم الاجتماع (ل ب ٠٨) والتنمية الحضرية والجهوية (ل ب ٢١) والمفهوم والاصطلاح في علم الاجتماع (ل ب٣٥) وعلم الاجتماع التاريخي (ل ب ٥٦)، وعضو هيئة ل ب ٠٨، التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع

منذ أواخر السنوات 1990، تزايد استخدام عبارة "الحداثة الكونية" في الأدبيات التي تناقش طبيعة نظريات عولمة العالم ومحتوياتها. العبارة ذاتها تجمع بين مفهومين هما الحداثة والعولمة وهي تعيد صياغة نظريات كل واحد منهما على اعتبارهما مترابطين.

أول ظهور لنظريات الحداثة المعولمة كان من طيات المناقشات السوسيولوجية التي ساءلت مُنَاسَبَة استخدام النظريات الكلاسيكية لدى تقدير التحوّلات المعاصرة التي يشهدها الشمال الكوني. قاد ذلك السؤالُ إلى أسئلة أخرى ومنها ما إذا كان بمستطاع نظريات التحديث للسنوات ١٩٥٠ و١٩٦٠ المُصاغة على أساس المواقع السوسيولوجية الكلاسيكية والمحاكية للتجربة الأوروبية أن تظل قابلة للاستخدام في فهم الحداثة التي تتمفصل كونيا. وسرعان ما كان الاعتراف بأن منوال التحديث، في الحقيقة، جَانَسَ فهمه للحداثة بالتجربة الهيمنية الأوروبية من خلال المحاججة بأن الصيغ التنظيمية المؤسسية والثقافية التي تمثل سيرورة التحديث في أوروبا تستنسخ نفسها على امتداد العالم. ما كنا في حاجة إليه، على ما اقترحته الأكاديميا، هو منظور يستعيض عن نظرية الحداثة التماثلية بواحدة تعترف بتباينات تنظيم التجربة الحديثة على امتداد مناطق العالم المختلفة.

فتح قبول هذا الموقف ضمن السوسيولوجيا السائدة صندوق باندورا (في الميثولوجيا اليونانية، كانت باندورا زوجة إبيميثوز شقيق بيومثيوس الذي سرق سرّ النار من الآلهة، تحمل صندوقا أهداه إياها زيوس أبُ الألهة والبشر وحاكمُ جبل الأولمب، آمرا إيّاها ألاّ تفتَحَهُ ولكنها فعلت، فخرجت منه كل شرور العالم. ولما أغلقته لم يبقَ فيه إلا شرّ واحدٌ هو شر فقدان الأمل-المترجم). وقد سمح ذلك بالتدخّل في هذه المسألة لطيف من المناظير ذات الجينيجالويات المتباينة مثل الفيبريين والماركسيين والبنيويين وما بعد البنيويين وبوضعها إلى جوار مناظير أخرى تطوّرت خارج الشمال الكوني، سُميت بالنظريات الجنوبية و/أو الأهلية. وسع دخول زوايا النظر الجديدة والمجدّدة هذه من شمول الموضوع ومداه جاعلا منه مجال دراسة وتفكير منفصلا. ويتداول الآن في هذا المجال الأكاديمي المحدّد على أنّه مهتمّ بالحداثة الكونية وذلك على هيئة مشاغل عديدة منها الأنتولوجي والإبستيمولوجي والمنهجي في علاقة بالنظريات الجَوْهَرَانِيّة للحداثة، وهو ما يفتح مجدَّدًا أسس الاختصاص السوسيولوجي للمناقشة. في هذه المذكرة القصيرة سوف أضع الخطوط الكبرى لثلاث مناظير برزت منذ أواخر السنوات ١٩٨٠ إلى أوائل السنوات ١٩٩٠، وهي نظريات الحداثات المتعددة، والنظريات الأهلية والجنوبية والموقف الديكولونيالي.

> الحداثات المتعددة

لنظرية الحداثات المتعددة العديد من الصيغ وقد أتت على أيدي العديد من المساهمين. تمت أفهمة العبارة على يدي شموال إيزينشتات (Shmuel Eisenstadt) الذي كان بطرق متعددة مهندس هذا الموقف رابطا بين الحداثة والدراسات الحضارية. على أن هذا المنظور استدعى كذلك مخاطبين آخرين تجنبوا توصيف الحداثة على أنها حضارية. ما يربط بين أكاديميي هذا المنظور بعضهم ببعض هو الافتراضات التالية:

١- ليست ثمة حداثة واحدة بل حداثات متعددة أي أن الحداثة ليست مفردة بل متكثّرة،

٢- على الرّغم من إمكانية تماثل مؤسّسات الحداثات فإن اختلافاتها مرتبطة بالخلفيات الثقافية المتمايزة في كلّ بلد مَعْنِيٍّ،

٣- من أجل فهم هذه الاختلافات ثمة حاجة إلى إعادة تشكيل النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية.

وعليه، ينطلق أكاديميو الحداثات المتعددة من الأفكار والمواقف الأوروبية أوّلاً من أجل وضع أسئلة تاريخية وفلسفية إزاء الطرق المتمايزة التي بها انتظمت تجارب الحداثة الأوروبية المختلفة. ومن ثم يكون السؤال حول ما إذا كانت هذه الاختلافات تمثل صياغة صالحة لتأطير تقدير الاختلافات القائمة على امتداد الكون. ثانيا، حاول العلماء أن يتثبتوا في محتويات الأساس الحداثي موضوعا على الضدّ من هوامشه. فقد حاجج إيزنشتات بأن أساس الحداثة هو القدرة البشرية على الفعل. وهو يصف هذه القدرة بأنها مستقلة وعقلانية وخلاقة وحرّة. ثالثا، إذا ما كان أساس القدرة البشرية أساسا عقلانيا فكيف كان تجسيدُه ذاتَهُ مختلفا على امتداد العالم؟ يعتبر إيزنشتات أن هذا الأساس، القدرة البشرية العقلانية، له أصول في التديّنات المتباينة لدى الحضارات المحورية. على أن الحضارة المحورية المسيحية الأوروبية هي التي شهدت انبثاق خصائص الحداثة أولا ومن ثمّ انتشارها. لم يكن هذا المنوال الغربي مقبولا في قالبه وأنموذجه الأصلي وقد تمت غربلة خصائصه الثقافية وأعيد تأويلها وصياغتها لدى تداخلها مع سمات كلّ حضارة محورية معنيّة. نتيجةً لذلك برزت سماتٌ أساسٌ جديدة وهي التي شكلت النُّسَخَ اللاّحقة من الحداثات. وعليه سوف يكون ثمة على الدوام تقاطع على مستوى العالم في ما يهم المظاهر المركزية

”من الضروري استبدال الممارسات العلمية للعلوم الغربية لأنها تجعل الشخص موضوعًا للتحقيق“

للمأسسة من قبيل البنى المِهَنية والصّناعية أو البنى التربوية من جهة وبنى التشكيل الحضاري من جهة ثانية، وكلما تفاعلت القدرة والبنية سوف تكون ثمة اختلافات في الطريقة التي بها تتطور الديناميّات المؤسّسة والإشكالات التي ترتبط بها.

تعتبر أطروحة الحداثات المتعددة ذات إسهام في الانعطافة الثقافوية التي شهدتها النظرية الاجتماعية المعاصرة. ويتضح مما سبق أن السيرورات المادية لا تجد لها، إن وَجَدَتْ، إلا القليل من التمثيل في مناقشة الحداثة هذه. وفضلا عن ذلك، وعلى الرّغم من أنّ هذه النظرية تحاجج على أساس تاريخاني فليست فيها إشارة إلى الاستعمار، ولا إلى تنظيمه للحداثة وسيروراته الاستغلالية ولا إلى علاقته بأنظمة المعرفة وعلى الأخصّ منها العلوم الاجتماعية. وقد عالجت المناظيرُ المعروضة أدناه هذه القضايا.

> النظريات الأهلية والجنوبية

تنطلق النظريات الأهلية من الافتراض القائل إن العلوم الاجتماعية في حاجة إلى أن تستقل بوضع الإطار الإبستيمي الذي يهتم بمناطقها الخاصة. وهي تقبل بالحجّة التي تقدمها روين كورنيل (Raewyn Connell) معتبرة أن عدم تعادل القوة بين المتروبول والهامش هو ما نظّم العلومَ الاجتماعية وهو ما انتهى إلى كَوْنَنَة النّظريات الشّمالية ووجهات نظرها، ومناظيرها ومشاكلها. ضمن آكاديميي الجنوب ثمة مفهومان يمكن أن يُضيئا هذه السيرورة. الأول هو ’التخارج‘ على ما نظّر له بولان هونتودجي (Paulin Hountondji) الذي يعرّفه على أنّه علوم اجتماعية متخارجة النزوع. المفهوم الثاني هو ”التبعية الثقافية“ مثلما تصوّرها سيد فريد العطاس محاججا بأن المعرفة الغربية مفروضة على باقي العالم، ومن ثم تظل غير متمفصلة مع السياق غير الغربي وغير مناسبة له. وعليه، يحاجج هؤلاء الأكاديميون بضرورة تشكيل علوم اجتماع بديلة من داخل السرديات /الثقافات ”الأهلية“.

تحاجج النظريات الأهلية بالقول إنّه إذا ما نمت العلوم الاجتماعية في الغرب من خلال الانخراط في أنساقه الفلسفية فمن الممكن كذلك القيام بذات الشيء انطلاقا من ثقافات وأنساق فلسفية أخرى. وهي تَأْمَلُ في أن يكون لها صوت إبيستمي يستهدفُ إزاحة سلطة الصّوت الإبستيمي الغربي. وهي تعتقد أنّ بإمكانها أن تضع مبادئ/تجريدات تكون حسّاسة تجاه التاريخ والحياة الاجتماعية الأهليّيْن وأن تساعد على صياغة طرق ”بديلة“ في صناعة علم الاجتماع خارج لغة ”علم الاجتماع الكوني“ على ما صاغه علم الاجتماع الغربي/الشمالي.

ضمن هذا المنظور، ثمة ثلاثة تيارات قابلة للتوصيف. صاغ الأوّل عالم الاجتماع النيجيري آكيووو آكينسولا (Akiwowo Akinsola) الذي يؤكّد أن علم الاجتماع يمكن أن يتشكل انطلاقا من الحكايا والأساطير والأمثال التي أنتجها شعبُه، متظافرة مع ”قوانين الحكمة الأفريقية الحق“. لقد وضع هو وزملاؤه نظرية سوسيولوجية مستمدة من شعر قبيلة يوروبا النيجيرية، وهو يحاجج بأن المبادئ التي تتضمنها تلك الأشعار تشير إلى أن الوحدة الأساس للحياة الاجتماعية هي الفرد لأن هذا بوصفه ” ذاتا جسدية في حاجة إلى زمالة أفراد غيره“، وأن حياة الجماعة المؤسّسة على الصالح العام ذات دلالة لوجود الأفراد. وقد كان هذا الموقف محل مساءلة من حيث مختلف المشاكل المنهجية والإبستيمية التي يضعها من قبيل استخدام الثقافة الشعبية في بناء النظرية السوسيولوجية و“حقيقة“ ترجمتها وتأويلها، وما إذا كانت صياغاته قابلة للتفحص باستخدام الطرائق العلمية.

حاول التيار الثاني في الدراسات الأهلية أن يجيب على السؤال الأخير المتعلق بإمكانية الإخضاع للطرائق العلمية من خلال القول بأن العلم الغربي ليس في حاجة إلى إثبات وحدانيته في العالم. من خلال الدفاع عن علم اجتماعي مستقلّ يكون في ذات الوقت مناسبا لسياقه ونقديا، يُعيد سيد فريد العطاس تشكيل إشكالية النظرية الأهلية متسائلا عمّا إذا كان من الممكن استخدام الثقافات المتميّزة عن بعضها البعض وإبستيمولوجياتها في بناء عمل علميّ نقديّ جديد. وهو يدعي أن في داخل أنساق المعرفة الأهلية، من قبيل الإسلام، نقديّةً علميةً يمكنها أن تسائل العمل الإمبيريقي. مفاد السؤال الذي يضعه هو كيف يمنح الإسلامُ الأساسَ الميتافيزيقي والإبستيمولوجي الذي يسمح ببناء معرفة جديدة من دون الإلتزام بعلم اجتماع إسلامي أو فيزياء إسلامية؟ يتوجب على مثل هذا التدخّل ألاّ يعنيَ التخلّي عن العلم وعلى الأخصّ رَوَاسِيهِ النّقدية وتفكيره النقدي بل أن يعني، وبدلا عن ذلك، توسيع مجاله واستدماج أفكار جديدة حول نقديته مستمدّة من الثقافات غير الغربية.

المقاربة الثالثة للأهلية تنبع من عمل ليندا توهيواي سميث (Linda Tuhiwai Smith) التي تركز هي أيضا على العلم الغربي، محاججة بأنّه من الضروري إزاحة ممارساته العلمية إذ أنها تجعل من الذات موضوعا للاستقصاء. يفرض العلم الغربي ”الحقيقة“ على شعوب العالم ومناطقه من خلال عدم تمفصله مع المعرفة الداخلية. وتعتبر سميث أن ثمة حاجة إلى إعادة صنع منهجية العلم مُحَاجِجة بضرورة وجود علم يكون حسّاسا تجاه القيم الثقافية التي للأفراد والجماعات والشعوب موضوع التقصّي. وهي تطالب الباحثين بأن يفكروا بطرق تجعل من الممكن زعزعة سلطة سيرورة البحث الموضوعي وأن يستدمجوا صوت المُسْتَلْحَق/ الأهليّ ضمن السيرورة البحثية.

تسائل التياراتُ الثلاثُ الممارساتِ الأكاديميّةَ التي تجري في الجنوب. وقد انبثق موقف أكثر منها ثورية من تلافيف المنظور الديكولونيالي الذي يقتفي التدليل الماركسي على أن العلوم الاجتماعية في حاجة إلى تغيير العالم بدلا عن الاكتفاء بالتفكير فيه.

> المنظور نزع الكولونالية (الديكولونيالي)

النظرية/المنظور الديكولونيالي (decolonial)، والذي يسمى كذلك البرنامج البحثي في الاستعمار/الحداثة، حركةٌ فكرية تولدت في أمريكا اللاتينية، وهي تنحدر من توليفة بين مناظير تشمل نظريات التبعية، ولاهوت التحرير وتنظيرات الحركات الاجتماعية المهتمة بأمريكا اللاتينية. مشمول مجال الحركة واسع إذ تحاجج بضرورة إجراء نقد إبيستيمي ومن ثمّ منهجي لنظريات الحداثة الأوروبية بحيث تُمْكِنُ مفصلة المواقف الإبستيمية الجديدة والمجدّدة. وهي تناصر إعادة صياغة العلوم الاجتماعية من خلال وضع افتراضات جديدة تكون

قادرة على توسيع مشمول مساءلتها للحداثة إلى " أقصى حدود التفكير بُعدًا".

تنطلق الحركة من القول بأن العطب الرئيس في نظريات الحداثة وعلم الاجتماع هو شطبهما التجربة الاستعمارية من لغتهما النظريتين. وهي تحاجج بأن هذه اللامرئية جعلت نظريات الحداثة المعاصرة تتصف بالمركزية الإثنية، وهي تسمي هذه المركزية مركزية أوروبية. المركزية الأوروبية في فهم الديكولونياليين إبستيميةٌ تمسّ بكل فروع العلوم الاجتماعية وهي تتمظهر عل الأخص في اختصاصيْ التاريخ وعلم الاجتماع. ثلاثة مقولات تربط ما بين مكوّنات هذا الموقف: مقولة "استعمارية السلطة" التي نظّر لها آنيبال كيخانو (Aníbal Quijano) ومقولة "الجُوَّانِيّة/البَرّانِيّة" التي نظّر لها إنريكي دوسال (Enrique Dussel) ومقولة "الفَرْق الاستعماري" التي صاغها والتر مينيولو (Walter Mignolo).

استعمارية السلطة حسب كيخانو مبنية على أسطورتين مركزيّتين أوروبيتين هما التطوّرية والثنائية. فمن جهةٍ تنظّم التطورية التاريخ على أنه سردية آحادية الاتجاه تمضي من البدائيّ نحو الحديث. وقد تمّ فرض هذه التطورية التي تم تنظيرها خلال حِقب الحداثة الأوروبية الأولى على تأويلات تواريخ العالم غير الأوروبية. الثنائية هي أداة أسطورية أخرى استخدمتها المركزية الأوروبية حتى تُميّز بين التاريخ والمجتمع الأوروبيّين والتواريخ والمجتمعات غير الأوروبية. وعليه، ومن خلال الثنائية، شكّلت المركزية الأوروبية معرفة الآخر على أنه مناقض لها وعلى أساس تصوّر ثنائي. ما تتضمنه هذه الثنائية مُتَرَاتِب بحيث يكون التاريخ والمجتمع الأوروبي أرْقَى (على اعتبار أنّهما كانا سبّاقيْن إلى ابتداع الحداثة) فيما يكون الباقون أدنى.

تحاجج استعمارية السلطة بأن المركزية الأوروبية تصوغ نظرياتٍ تبرّر السيطرة على:

١- الاقتصاد وذلك من خلال انتزاع الأراضي واستغلال العَمَل والسّيطرة على الموارِد الطّبيعيّة،

٢- النفوذ وذلك من خلال مؤسسات الجيش والأمن والسلطة السياسية،

٣- الجندر والجنسانية وذلك من خلال العائلة والنظام التعليمي، و

٤- التصوّر الذاتي والمعرفة وذلك من خلال بلورة الأنظمة الإبستيمية/المعرفية.

تتصل الإشكالية الموضوعة على أساس "استعمارية السلطة" من خلال مفهوم والتر مينيولو "الفرق الاستعماري (أي فصل الحداثة عن الاستعمارية واستخدام ذلك الفصل في خلق تقسيمات أبعد وفروق في المعرفة) وهو يصوغه على أنّه أداة إبستيمية تبجّل تناول/خدمة فضاء الأوروبِيِّينَ الفكريّ والسياسيّ. يُحاجج مينيولو بأن مفهوم الفرق الاستعماري يساعد على فهم مَوْضَعَةِ العالم الاستعماري وشعوبه، واستتباع مخاييلها ومعارفها.

يعيد أنريكي دوسال تشكيل قول كيخانو حول أسطورة التطوّرية للمحاججة بأن التاريخ المعاصر مُشَكّل على هيئة نظريّةٍ في الجُوّانية تمّ تعميمها انطلاقا من تاريخ أوروبي إقليمي وذلك لبناء أسطورة تطوريَّته وخطيَّته. وهو يرى أن ما نحن في حاجة إليه هو برنامج بحثي في/من أجل الحداثة بوصفها بَرّانية، أي طريقةً في إدراك العالم من خارج أوروبا، ومن موقعٍ تَحَرَّرَ بعدُ من الاستعمار (= اتّخذ الصفة الديكولونيالية). ثمّة حاجة إلى إعادة صياغة الافتراضات الفلسفية والاجتماعية والتاريخية المعاصرة التي يتضمنها العلم الاجتماعي وإلى تقديم افتراضات بديلة تتأسس على أصوات غير المستعمِرين. إن الغاية هاهنا على غاية من الطموح: إعادة تنظيم إبستيمية العلوم الاجتماعية على غير ما أُسِّست عليه أواخر القرن الثامن عشر وابتداع أجندات بحثية جديدة تستهدف إعادة صياغة الموضوعات والاختصاصات والأسئلة بهدف إعادة تشكيل أسس العلوم الاجتماعية ذاتها. ■

توجه كل المراسلات إلى سوجاتا باتل على العنوان <patel.sujata09@gmail.com>

> متى وأين نُأْخَذُ على محمل الجدّ؟

نظرة استرجاعيّة في علم الاجتماع البولوني[1]

بقلم مارتا بوشولك (Marta Bucholc)، جامعة بون، ألمانيا، وجامعة وارسو، بولونيا

ليون بيتراسيسكي وفلوريان زنانيكي، شخصيتان كبيرتان في علم الاجتماع البولوني.

منذ بدايته كان تاريخ علم الاجتماع في بولونيا موسوما بالتوتر ما بين الترابط الدولي والالتزام المحلي. هذا توتر عسير المفاوضة لأنه يصل إلى أعماق أسس هويته ويترجَم في استراتيجيات بحثية وتنظيرية ومؤسّسية وسِيَرِيّة.

في جزء منه، يعود الثبات المستمر الذي يسم هذا التوتّر إلى أن علم الاجتماع الأكاديمي في بولونيا كان في الجوهر استيرادا أجنبيا. وعلى الرغم من وجود أقدار كبيرة من التفكير الاجتماعي الأصيل في الأراضي التي كانت بولونية إبان أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر (البلد ذاته لم يكن موجودا بأي شكل خلال أغلب فترات تلك الحقبة) فقد كان على الدوام علما خاصا. ومنذ بدأت سيرورة مأسسة علم الاجتماع في نفس الوقت تقريبا في العديد من البلدان، سرعان ما بدأ العلم الجديد يتطور متّبعا خطوطا متباينة. كان ذلك موسوما بجَوَلان المعرفة وبالتشابكات المتبادلة لما يشار إليه على الغالب على أنه تقاليد سوسيولوجية قومية.ويجعل التأميم الاسترجاعي للعلم الاجتماعي عسيرا تقديرَ إسهام كتّاب من قبيل ليون بيتراسيسكي (Leon Petrażycki) أوْ لودويك غومبلويتز (Ludwik Gumplowicz). كانت مفاهيمهما فائقة الأصالة متناسبة مع الترابط بين المعرفة المحلية والاهتمامات السياسية وما جاورها ولكنها كانت أيضا تمثل إسهامهما ضمن الجماعة العلمية باختلاف قومياتها. ومن ناحية أخرى، كان أثر أكاديميي أوروبا الوسطى والغربية في تطور العلم الاجتماعي بمجمله متفاوت الاتساع بالضبط بسبب الأثر المتباين للحواجز القائمة تجاه النفاذ إلى الشبكات العلمية التي كانت قائمة في أوربا ما قبل ١٩١٨.

كانت ثنائية تجربة صرف الاهتمام إلى الشبكات العلمية في كلا المجالين المحلي والدولي هي ما عاشه علماء الاجتماع الأكاديميون البولونيون الأوائل في الغرب وعلى الأخص منهم فلوران زنانيكي (Florian Znaniecki) وستيفان كزارنوسكي

(Stefan Czarnowski) اللذين تطوّرت أنشطتهما ضمن الأمة الدولة البولونية المعاد بناؤها. عندها كان علم الاجتماع الغربي قد تَكَوْنَنَ، علما جديدا وأسلوبا جديدا في التفكير وطريقا جديدة نحو المسار الشخصي وموضةً فكرية جديدة، وحليفا مقدرا في صنع السياسات.

وقد تمثل الحافز الإضافي لوضع لبنة في كل هذه الجدة هو استيعابها والحفاظ عليها بوصفها قناة تواصل مع الغرب. ويمكن التأكيد أن كامل ثقافة القرن التاسع عشر البولونية كانت قصة بحث عن الانتماء الذي يمكن له أن يتجاوز الحدود المحلية، وكانت إحدى طرق تحقيق ذلك هو أن يصير المَرْءُ عالم اجتماع.

وفيما قَبِلَ الجيل الأوّل من علماء الاجتماع البولونيين الأكاديميين خلال السنوات ١٩٢٠ و١٩٣٠ كونيةَ علم الاجتماع الغربي بوصفها نمط وجود، لم يعد الأمر كما كان عليه من البساطة بالنسبة إلى خلفائهم. خلال أزمنة الحرب العالمية والستالينية الحالكة قُطع الوصل بالجماعة العلمية الدولية ومَثُل أمام الجميع، وبحدة، مشكل الانتماء والارتباط مناقضا للمحدودية المحلية الضيقة والهامشية. وعندما انفتح علم الاجتماع البولوني على العالم من جديد خلال السنوات 1950، كان على استراتيجية الانتماء أن تُحدّد من جديد. من حسن الحظ، سار الأمر على أساس أن المجتمع البولوني في ظل الاشتراكية كان يَفْتِن الغربَ وصار تجسير الفجوة بين العالمين مَهَمّة السوسيولوجيين، وهم الأكثر كوسموبوليتانية وغربيةً من بين العلماء الاجتماعيين، الذين تمتعوا بالكثير من الحرية مقارنة بنظرائهم في بلدان الكتلة الشرقية الأخرى. وعلى امتدادا أكثر من ثلاثة عقود، كانت الطريق الأمثل للانتماء هي أن يكون المرء انتقائيا في النظرية (مع أثر قوي للماركسية المصنوعة بولونيا، بعيدا عن المعايير السوفياتية) ومتجها إلى المحلي في بحوثه. كان الغرب على استعداد لغفران الإنكليزية العرجاء، وغرابة الكتابة الأكاديمية، ونقائص التكوين النظري، والمنهجية الفظة على الغالب لأنه كان حينها بالغ الترحيب بهؤلاء الغرباء مفاجئي التحضر الآتين من الشرق البرّي. وإن كانت ثمّة محطة تاريخية خلال القرن العشرين كان فيها علم الاجتماع البولوني ممشرقا على معنى إدوارد سعيد فهي على الأرجح تلك الفترة. ومن ناحية أخرى، عمل بعض علماء الاجتماع، ومنهم ستانيسلاو أوسووكي (Stanisław Ossowski) على سبيل الذكر لا غير، على ممارسة مهارة الانتماء إلى عالمين في آنٍ معا.

شهدت هذه النزعة التي كانت تسمح بأن يدّعي السوسيولوجي البولوني آليا الصلوحية الكونية والترابطية الدولية ذَرْوَتَها خلال السنوات ١٩٨٠. وكان سبب ذلك أن المحلّية البولونية، الموسومة بنقابة "تضامن" (النقابة العمالية القوية المستقلة عن السلطة والمتحالفة مع الكنيسة البولونية، والتي جمعت قبل مؤتمرها الأول في ١٩٨١ ما يقارب ١٠ ملايين عضو، وضغطت على الحكومة العسكرية للحصول على مكاسب عمالية وإصلاحات ديمقراطية توجت بانتخابات حرّة سنة ١٩٨٩ أوصلت فيها قائدها ليخ فاونسا إلى تبوأ رئاسة البلاد سنة ١٩٩٠-المترجم) كانت بداهةً بالغة الأهمية كونيا، كما كانت موحية نظريا وبالغة التحدي إمبيريقيا. ولكن عامل الجدة سرعان ما استُهلك، ومن حسن الحظ أنّ توفّرت، وفي أقل من عشر سنوات، فرصة جددية لادعاء الترابطية الدولية حيث كان الجميع سنة ١٩٨٩ مهتما ببولونيا على الرغم من أنه لم ير فيها إلا رفيق سفر لا غير إلى بلدان ما بعد اشتراكية أخرى، لا مجتمعا بذاته.

يمكن القول بطريقة ما إن علم الاجتماع البولوني مدينٌ للنكوص الأخير عن الديمقراطية في البلاد، إذ أحيت سنة ٢٠١٥ الاهتمام بالتحول البولوني بعد أن أصابه الذبول. خارج البلاد نحن نُسأل الآن عما كان على غير ما يرام بعد ١٩٨٩ ومن خلال الإجابة على هذا السؤال الأساس محلّيا نجد أنفسنا مجدّدا قادرين على الإسهام في المناقشة العامة حول أزمة الديمقراطية وحكم القانون، والحروب الثقافية والثورات الشعبوية المضادة. لقد عادت محليتنا إلى حيازة اهتمام الجميع كرّة أخرى.

ولكن دعونا نفترض أن النكوص اللاديمقراطي قابل للمعالجة وأن الاستقرار السياسي قد استتب من جديد وأن المجمع البولوني قد عاد إلى تلك الحقبة التي بدا أنه بلغها بعد سنة ٢٠٠٧، عنيتُ الاستقرار الهادئ. ما الذي كنا لننخرط فيه؟ لقد كان علم الاجتماع البولوني إلى حد الآن، وبصفة بالغة، علم مجتمع اعتبر نفسه مجتمعا غير عادي فقدّر لنفسه أنه باحث في الآن ذاته على انحرافات حقيقية ومتخيلة. لقد آنَسَنَا القولُ بالاستثناء البولوني ولكن ما كان علينا أن نتمناه حقا لمجتمعنا هو أن يكفّ حقا عن أن يكون استثناء. ولكن ذلك يعني أن علينا أن نجد طرقا أخرى للتعامل مع الضرورة التي تلازمنا منذ مائة عام في أن نكون محلّ اهتمام كونيًّا.

ليس هذا تحديا هيّنا إذ غنم الإصرار التقليدي على الترابطية الدولية المتجذر في المأزق الإيتيقي الذي كانت تعيشه أنتلجنسيا القرن التاسع عشر بعضا من الدعم اللامنتظر من الإدارة النيوليبرالية للعلم وللتعليم العالي، تلك التي سحبتها بمرونة الحكومة القومية-المحافظة الراهنة من بين أيادي أسلافها الليبراليين. في كتابي الذي عنونتُه علم الاجتماع في بولونيا: هل للحديث من بقية؟ حاججتُ بأن معالجة التوتر بين الترابط الدولي والالتزام المحلي كان الطريق الوحيدة المتاحة أمام علم الاجتماع البولوني حتى يبقى على قيد الحياة ويكون جديرا بالذكر. وتتسم مقاومة الصبغة الوهمية التي تكون عليها أحيانا آثار الترابطية الكونية بالأهمية بوصفها أداة لبلوغ تلك الغاية وتحققا رصينا من أن مجتمعنا ليس هامّا بالنسبة إلينا بسبب كونه فريدا في أعين الآخرين. ■

[1] تشكر الكاتبة دعم المركز الوطني البولوني للعلوم.

توجه كل المراسلات إلى مارتا بوشولك على العنوان
<mbucholc@uni-bonn.de>

> عمال شباب في وضع الهشاشة

في بولونيا وألمانيا

بقلم يان كزازاستي (Jan Czarzasty) ويوليوس غارداوسكي (Juliusz Gardawski) معهد وارسو للاقتصاد، بولونيا، آدم مروزوسكي (Adam Mrozowicki) جامعة وروكلاو، بولونيا وعضو لجنة البحث في الحركات العمالية (ل ب٤٤) في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وفيرا ترابمان (Vera Trappmann) معهد الأعمال بجلمعة ليدز، المملكة المتحدة

تشير العديد من الدلائل التي تشير إلى أن جيل الشباب على امتداد أوروبا يعاني تزايد اللأمان في حياة أفراده، بدءًا بتنامي التشغيل المؤقت وغير الطوّعي وجزئي التوقيت، وتناقص كثافة النشاط النقابي وعسر الانتقال من المدرسة إلى العمل.

في هذا السياق يركز مشروع PREWORK على بلديْن أوروبيّين هما ألمانيا وبولونيا[1]. تمثل ألمانيا اقتصاد السوق المُنَسّق (كما يسميه هال وسوسكيس Hall , Soskice) والمعروف تقليديا بالأمان المؤسسي المضمون لعمالها.على أن إصلاحات سوق العمل التي أدخلت خلال السنوات ٢٠٠٠ أسهمت هاهنا أيضا في انتشار العمل بالوكالة وتزايد أوقات العمل وثنائية سوق العمل بين ركود الأجور والتفاوض المتنازل عن المكاسب الذي تخوضه النقابات. في بولونيا الأقرب إلى اقتصاد السوق الليبرالية تبدأ موجات هشاشة التشغيل الأخيرة بالتغييرات القانونية التي تسعى إلى إدخال المرونة على سوق العمل.

في كلا البلدين، يجد الشباب أنفسهم ضمن سوق العمل في وضع غير المحظوظ وهو ما تنجرّ عنه مستويات متقدمة من التشغيل المؤقت (بولونيا)، ومخاطر أكثر للوقوع في الفقر ومزاولة العمل في وضعية الفقر (ألمانيا)، ومخاطر أكبر للإقصاء الاقتصادي في كلا البلدين. من الممكن رؤية الهشاشة الشبابية القائمة في التشغيل غير المستقر

«

والافتقار إلى الأجر الكافي لتغطية تكاليف المعيشة وافتقاد الإدماج الاجتماعي والحقوق الاجتماعية الكاملة وكذا الإحساس الذاتي بالهشاشة الذي يتأسس على فقدان الاعتراف والاندماج الاجتماعي.

ولكن وعلى الرغم من هذه التطورات السلبية تظل التعبئة الشبابية ضد هذه الهشاشة محدودة كما يظل رضاهم الإجمالي على الحياة التي يحيون عاليا إلى حدّ ما. يقودنا ذلك إلى السؤال: ما هي العلاقة بين ظروف العمل متزايدة الهشاشة والوعي الاجتماعي واستراتيجية الحياة لدى الشباب؟ هل أن الهشاشة تدرك على أنها مشكل بالنسبة إلى العمال الشباب في بولونيا وألمانيا؟ أم أنّهم ينظرون إليها على أساس أنّها معيارٌ، مُكوِنٌ غير متوقع من بيئة عملهم على الفرد أن يتأقلم معه؟

يسعى مشروع PREWORK إلى الإجابة على هذه الأسئلة على مستويين: ١- من خلال استقصاء أثر ظروف العمل والحياة غير المستقرة في أبعاد مختلفة من الوعي الاقتصادي-الاجتماعي لدى العمال ذوي الأوضاع الهشة بالاعتماد على تحقيق CATI الذي أجري في بولونيا وألمانيا على عينة ضخمة (تعدادها ألفٌ في كلّ بلدٍ) ممّن أعمارهم تراوح بين ١٨ و٣٠ سنة، ٢- فحص العلاقة بين أنماط استراتيجيات الحياة/المسار المهني متزايدة الهشاشة لدى الشباب وأشكال تعبئتهم الجماعية (وفكّها) من خلال ١٢٠ مقابلة سِيَرِيّة سَرْدِيَّةٍ مع عمالٍ ذوي هشاشة في بولونيا (٦٠) وفي ألمانيا (٦٠) تراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ سنة يشتغلون أشغالا غير معيّرة أو لا يشتغلون أو هم في أوضاع هشة من التدريب المهني.

لا تزال الدراسة جارية ولكن يمكن التصريح ببعض الملاحظات الأولية. يلقي البحث الكمّي ضوءا على الإدراك الذاتي للهشاشة حيث أقر ٤٨.٨ بالمائة من شباب العمال البولونيين و٣١ بالمائة من نظرائهم الألمان أنهم عملوا في ظروف هشة عرّفوها على أنها تَلَقّي أجرٍ زهيد أو العمل بعقودٍ ذات مدًى محدود. ولكن الوعي الاقتصادي لدى الشباب في البلدين مختلفٌ.

على العكس ممّا توقعنا، ليس للوضع الهش الذي عليه الشباب البولونيون والألمان وقعٌ على نظراتهم المعيارية للاقتصاد. لقد افترضنا أن الحصول على عقد عمل غير دائم يمكن أن يؤدي إلى دعم أكبر لتدخل الدولة في الاقتصاد والمساواتية. شمل المؤشر الذي اعتمدناه في بحثنا خمسة عشر متغيّرا. في بولونيا، لم نتبين وجودَ فارق إحصائي بين إجابات ذوي عقود العمل الدائمة وعود العمل غير الدائمة إلا في ما يهم خمسة من المؤشرات. بل إن المستخدمين بعقود غير دائمة أظهروا في بعض الأبعاد مواقف أكثر ليبرالية ممن يعملون بعقود دائمة. في ألمانيا كانت الفروق أكثر وضوحا. العاملون بعقود غير دائمة أقل مناصرة من نظرائهم البولونيين بقليل لمبادئ الدّوْلَنة (٣٣.٨ بالمائة مقابل ٢٤.٨ بالمائة) فيما يميلون أكثر بقليل منهم نحو المساواتية الاجتماعية (٦٩.١ بالمائة مقابل ٦٥ بالمائة عى التوالي). وتجمَع الآراء الاقتصادية للبولونيين الشباب بين دعم قوي "للرأسمالية المحلية" (تحبيذ الشركات الوطنية وتدخل الدّولة في الاقتصاد) مع ميل نسبي نحو الليبرالية القصوى حيث يخيّر ٥٣.٤ بالمائة من المجيبين البولونيين مِنح الشيخوخة الطوعية على الإجبارية مقارنة بما لا يزيد عن ١٢.٤ بالمائة من الألمان. ويقترب الوعي الاقتصادي للشباب الألمان من مبادئ اقتصاد السوق المنسق وبدعمهم للتحديد المشترك لشروط العمل والتعويض عن فوارق الدّخل من خلال السياسات الضريبية وللحركة الحرة للعمال على امتداد أوروبا (وهي مواقف يدعمها ٨٨.٧ بالمائة من المجيبين الألمان مقابل ٦٦.٦ بالمائة من المجيبين البولونيين). وتبدو مواقف الشباب البولوني أقرب إلى اقتصاد السوق الليبرالي على الرغم من بعض حالات التناقض الصارخة.

تمنحنا الدراسة الكيفية معلومات أكثر غوصا في التأطير البيوغرافي لتجارب العمل المَرْوِيّة. تمكّنا من إعادة بناء ستة أنواع مختلفة من الاستراتيجيات الحياتية ذات الصلة بالعمل، متصلة إلى هذا الحد أو ذاك بأشكال التعامل مع الهشاشة. بالنسبة إلى "الشغالين"، أي عمّال الياقات الزرقاء المتقدمين لشغل أعمال مستقرة وذات مسارات قابلة للتوقّع، لا تكون مُرونة التشغيل مقبولة معياريا ولكن يُتعامل ويُتأقلم معها من خلال البحث عن الاستقرار في مجال آخر مثل مجالات الحياة غير المهنية وكذا من خلال الحدّ الذاتي من التطلّعات.

"المهنيون"، وهم في العادة من أصحاب الياقات البيض المتطلعين إلى عمل مستقر وبتوقيت كامل وذي أجر مرتفع وآفاق مسار مهني جيدة يبررون هم أيضا الهشاشة على أنها تجربة ضرورية مرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد السوق أو، وعلى الأخص لدى الأفواج العمرية الأكبر سنا، هم ينقدونها لتسببها في سدّ آفاق مشاريع الحياة الفردية. وثمة مقاربة مختلفة يعرضها "المبدعون" وهم على الغالب ممّن يقومون بالأعمال المندرجة ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية، والأعمال الإبداعية والقطاع الثقافي، حيث ينظرون إلى المرونة على أنها ثمن ضروري للتحرّر من رتابة العمل في الشركة أو المعمل. أما الهشاشة في نظر "المُرَمِّقِينَ" الذين يختبرون العديد من المشاريع المُبادرة فتبدو كُلْفَةً ضرورية للاستقلال عن المُشغّل وعن دعم العائلة أو الدولة. وأخيرا بدا لنا النمط " مُنْسَدُّ الأفق" ناقدا للهشاشة ولكن من دون العمل حقا على مقارعتها بسبب مشاكل نفسية و/أو عدم الاستعداد لبذل الكلفة البيوغرافية المستوجبة للحصول على الأمان، فضلا على "المُنسحب" الذي يتميز بالبعد عن عالم العمل المنتظم الذي افتقد لديه، أو لم تكن له أبدا عنده، أيّة دلالة بيوغرافية.

تبيّن الاستقصاءات الكمية والكيفية على التوالي أن الشباب في كلا البلدين يشعرون بالهشاشة ولكنهم لا ينقدونها ولا يتحدونها دائما. تبدو غالبية الشباب وكأنهم ترعرعوا في تَوَاؤُمٍ مع الهشاشة ناظرين إليها على أنها مؤقّتة وعائدة إلى مرحلة العمل التي يمرون بها أو إلى استثمارات قاموا بها وربّما أتت أكلها. النقد الموجه إلى الهشاشة ضعيف وقليلا ما يؤدي إلى تعبئة سياسية أو نقابية. وبكلمات أخرى نحن نشهد نوعا من التطبيع المعياري للهشاشة التي انتهت إلى أن تكون في نظر الشباب ظرْفا شبه طبيعي. ■

[1] تمت صياغة هذا المقال ضمن المشروع البحثي " عمال شباب في أوضاع هشة في بولونيا وألمانيا: دراسة سوسيولوجية مقارنة حول ظروف العمل والحياة والوعي الاجتماعي والالتزام المدني" الذوي يموله المركز الوطني البولوني للعلوم ومؤسسة البحث الألمانية (DFG). يضم فريق البحث في المانيا كلا من فيرا ترابمان (Vera Trappmann) وجولي-ماري لورنزن (Jule-Marie Lorenzen) وألكسندرا سيهاوس (Alexandra Seehaus) ودينيس نيومان (Denis Neumann). أما الفريق البولوني فيضم يوليوس غارداوسكي (Juliusz Gardawski) أدام مروزويكي (Adam Mrozowicki) ويان كزازاستي (Jan Czarzasty) وماغدالينا أندريزوك (Magdalena Andrejczuk) وألكسندرا درابينا روزويك (Aleksandra Drabina-RóŻewicz) وجاسيك بورسكي (Jacek Burski) وماتيوس كارولاك (Mateusz Karolak) وأغاتا كرازواسكا (Agata Krasowska).

توجه كل المراسلات إلى الكتاب على العناوين التالية
آدم مروزويكي <adam.mrozowicki@uwr.edu.pl>
يان كزازاستي <jczarz@sgh.waw.pl>
يوليوس غارداوسكي <jgarda@sgh.waw.pl>
فيرا ترابمان <V.Trappmann@leeds.ac.uk>

> لماذا يصوت الناس لأحزاب اليمين؟

بقلم كاتارينا ديبسكا (Katarzyna Dębska)، سارا هيرزينسكا (Sara Herczyńska)، جوستينا كوزينسكا (Justyna Kościńska) وكاميلا ترابكا (Kamil Trepka)، جامعة وراسو، بولونيا

على الرغم من الدعم الشعبي ، ألهمت حكومة حزب القانون والعدالة احتجاجات واسعة النطاق. Flickr / Platforma Obywatelska RP . بعض الحقوق محفوظة.

قتفاء لأثر ما فسرته أرلي هوتشيلد (Arlie Hochschild) على صفحات حوار كوني Global Dialogue سنة ٢٠١٦، يجد علماء الاجتماع أنفسهم في حاجة للبحث عن أجوبة على السؤال الذي وضعه عنوان هذا المقال لا في سياق اقتصادي وسياق المشاعر الاجتماعية الجائشة فحسب بل وكذلك في سير حياة مناصري هذه الأحزاب. مثل هذا الحدس هو الذي وجه فريقنا البحثي، والذي يشمل فضلا عن مؤلفي هذا النص، الأستاذ ماسيي غدولا (Maciej Gdula) باحثا رئيسا، وستانيسلاو شانكوسكي (Stanisław Chankowski) وماخا غلواكا (Maja Głowacka) وصوفيا سيكورسكا (Zofia Sikorska) وميخولاي سيسكا (Mikołaj Syska) الذي عمل على استكشاف أسباب تنامي دعم حزب القانون والعدالة الذي يحكم بولونيا منذ ٢٠١٥. يُعتبر الحزب حزبا محافظا اجتماعيا، في المعنى القيمي وفي نظرته إلى الدّولة على المستوى الاقتصادي. وعلى الرغم من أن حكومته المتشككة حيال المشروع الأوروبي والقومية قد واجهت الكثير من النقد من كلا فريقي الاتحاد الأوروبي وأقسام المجتمع البولوني بالغة الليبرالية، فإن الدعم الذي يتلقاه استمر في التصاعد بالغا عتبة ٥٠ بالمائة في الاستطلاعات التي أجريت نهاية العام ٢٠١٧.

> في تقديم بحثنا:

أجري بحثنا في مدينة تقع في محافظة في وسط بولونيا تسمى مياستكو (Miastko = 'المدينة الصغرى' بالبولونية). حصل الحزب الحاكم على ٥٠ بالمائة من أصوات ناخبي المدينة في انتخابات ٢٠١٥ مقارنة بما يعادل ٣٧.٦ بالمائة على المستوى الوطني. وقد نشر تقريرنا تحت عنوان 'تغيير جيّد في مياستكو: الاستبدادية الجددية في السياسات البولونية من منظور مدينة صغرى'. وقد كان سياسيو حزب القانون والعدالة (ح ق ع) قد استعملوا التعبير "تغيير جيد" منذ بداية الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة ٢٠١٥.

بغية استكشاف القناعات السياسية لمناصري ح ق ع، أجرينا مقابلات مع ٣٠ من المجيبين من سكان مياستكو، وكانت أولى المقابلات سِرِيَّةً في حين تعلقت الثانية بنظراتهم إلى قضايا من قبيل الإجهاض وسياسات دولة الرعاية. استثمرت منهجيتنا نظرية التمايز الطبقي لدى بورديو وتخصيصها البولوني الذي كان على أيادي ميخاي غدولا وبريميسلاو سادورا (Przemysław Sadura). قسّمنا مجيبينا إلى مجموعتين، الطبقة العاملة والطبقة الوسطى. ومن المهم الإشارة إلى أننا لم نقم بمقابلات مع من يسموا ب "ضحايا التحولات" وهو التعبير الذي يستخدم في تسمية من لم يحققوا نتائج مرضية في ظل التحولات الرأسمالية التي أعقبت سنة ١٩٨٩.

> موضوعان بَالِغَا النِّزَاعِيَّة: الإجهاض واللاجؤون:

على العموم يواجه المجيبون من الطبقة العاملة الإجهاض بموقف يرفضة رفضا باتًّا. ناصرت نساء الطبقة العاملة الأكثر تقدما في السن إضفاء صبغة ليبرالية على قانون مكافحة الإجهاض السّاري راهنا. ولطالما حاججت نساء الطبقة الوسطى لفائدة حرية اختيار النساء وأكدن على الأعباء التي تتولد عن إنجاب أطفال غير أصحّاء. وعلى الرغم من انفتاح البعض من المجيبين على أسئلتنا على القبول بإضفاء صبغة ليبرالية على ترتيباتٍ مناهضة للإجهاض فإنهن رفعن كذلك صوتا عاليا مناهضا للإجهاض.

كان أغلب مجيبينا معارضين لاستقبال لاجئين في بولونيا. وقد حاجج مجيبونا من الطبقة العاملة أن اللاجئين لن يشتغلوا وأنهم سوف يطمحون في الحصول على منافع اجتماعية، مشيرين إلى الخطر الذي يمثلونه على نظام الرعاية الاجتماعية البولوني وإلى الظلم الذي يمكن أن يتولد عن المنافع التي يمكن أن يحصلوا عليها. وقد ربطوا وضعية اللاجئين بالحرب وأقروا بأنهم حقيقون بالدعم ولكنهم عارضوا تقديم المساعدة لهم على الأرض البولونية.

ولم يحاجج إلا اثنان بأن استقبال اللاجئين بين أحضان المجتمع البولوني لن يضر أحدا بفعل صغر عدد من اقترحت الحكومة السابقة استقباله منهم.

ادعى عدد أكبر من المجيبين من الطبقة الوسطى أن الوافدين يمثلون ثقافة مختلفة وأنهم لم يعبروا عن استعدادهم للقبول بقواعد الثقافة البولونية والأوروبية. ولم تظهر إلا نادرا جدا إشارات إلى التضامن مع من يفرّون من الحرب، وإلى تماثل تجربتهم مع الحرب مع ما شهده المجتمع البولوني من عدم استقرار سياسي. وحسب ما أدلى به مجيبو الطبقة الوسطى على اللاجئين أن يظلوا "في المكان الذي إليه ينتمون، حيث لهم مكانهم الخاص". وبالنسبة إلى البعض منهم، كانت الفكرة الأوروبية قد تأسست على الإقصاء، وحماية "النقاوة" الأوروبية وهو ما يعني أن على اللاجئين، الذين يُعَرَّفون باعتبار تدينهم وخلفيتهم الإثنية لا غير، أن يظلوا في الخارج. ويظهر الموقف من حدودٍ نظامية وواضحة في حل اقترحته واحدة من مجيبينا من المنتمين إلى الطبقة الوسطى ومفاده أنه يتوجب وضع اللاجئين، إذا ما كانوا في حاجة إلى أن يكونوا في بولونيا، بمعزل عن المجتمع البولوني.

> هدم مؤسسات حكم القانون الديمقراطي

خلال شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٥، بدأت الحكومة تعترض على عمل المحكمة الدستورية المكلفة بالفصل فيما إذا كان القانون على اتفاق مع الدستور البولوني. كانت الحكومة السابقة قد انتخبت خمسة قضاة للمحكمة الدستورية خلال سبتمبر ٢٠١٥، شهرا واحدا قبل موعد الانتخابات التشريعية. وكان من حق الأغلبية البرلمانية حينها، وهي تحالف محافظ ليبرالي يتكون من الأرضية المدنية وحزب الفلاحين، أن تنتخب ثلاثة قضاة ولكنها انتخبت خمسة. وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية قد أقرت انتخاب القضاة الثلاثة المنتخبين قانونيا وأبطلت انتخاب الاثنين غير المنتخبين قانونيا، فإن البرلمان الجديد الواقع تحت هيمنة ح ق ع سمّى خمسة قضاة جددا وأوقف نشر قرارات المحكمة. وقد أدى أداء القضاة الخمسة الجدد اليمين أمام الرئيس أندريي دودا (Andrzej Duda) لا إلى أزمة دستورية فحسب بل وكذلك إلى مظاهرات في الشارع في وارسو وفي مدن بولونية رئيسية أخرى. لم تكن الإجابة على سؤال ما إذا كانت إجراءات الحكومة التي تتعلق بالمحكمة الدستورية مشروعة موزّعة على أساس خطوط افتراق طبقية بل حزبية حيث كان أنصار ح ق ع مؤيّدين لهذه الأفعال مدّعين أنّها أعادت "التعددية" إلى محكمة بدت تحت هيمنة الأرضية المدنية، أما بالنسبة إلى معارضي ح ق ع فإن هذه الإجراءات مثلت انقضاضا على الديمقراطية ومحاولة ناجحة في إيقاف أية رقابة دستورية على الحكومة.

> سياسة ح ق ع الاجتماعية: برنامج "العائلة +٥٠٠":

تمّ إدراج برنامج "العائلة +٥٠٠" خلال شهر أفريل ٢٠١٦ باعتباره العلامة الرئيسة لسياسة ح ق ع الاجتماعية، وهو من دون شك أحد أهم الإجراءات السياسية. هو عبارة عن برنامج منافع اجتماعية لكل الأطفال حيث تتلقى كل عائلة ٥٠٠ زلوتيس (= ١٢٠ يورو تقريبا) إذا ما ولد لها طفل ثان وثالث (حيث يمكن للعائلات الفقيرة أن تتلقى أمولا باسم الطفل الأول أيضا). إقرار الإجراء يمثل تغيّرا ذال دلالة في بولونيا ما بعد الشيوعية حيث، ولأول مرة منذ ١٩٨٩، تقر الحكومة البولونية إعادة توزيع واسعة النطاق يستفيد منها كلا الطبقة الوسطى والطبقة العاملة.

أغلب المشتركين في الدراسة دعموا إقرار المنافع المخصص للأطفال مع استثناءات قليلة من قبل أفراد الطبقة الوسطى المنضوين في المعارضة الليبرالية الذين رأوا فيها شكلا من "شراء الأصوات". وجدت المنافع لها مناصرة لدى غالب المنتمين إلى الطبقة الوسطى من المجيبين الذين اعتبروا أن إدراجها رمز على القوة الجديدة التي اكتسبها البلد. لم يتم النظر إلى دفع مخصّصات المنافع على أنها مبالغة بل على أنها إجراء "طبيعي" أنموذجي في بلدان الغرب عالية النماء وعلامة على أن بولونيا بصدد اللحاق بها. كما كان المجيبون من المنتمين إلى الطبقة العاملة مناصرين لمخصصات المنافع على الرغم من أن قسما معتبرا منهم عبروا كذلك عن دعمهم لاقتراح السلطات المحلية ممارسة الرقابة على تكاليف مخصصات المنافع بالنسبة إلى بعض متلقيها.

> أسباب دعم ح ق ع متعددة المستويات:

يمثل حزب القانون والعدالة نمطا جديدا من الحكم من خلال وضعه برنامج إعادة التوزيع التي يتبنى موضع التنفيذ. لقد وقف بحثنا على أن مناصري ح ق ع أكثر اختلافا ممّا يراه فيهم الرأي العام. وقد حاولنا في هذا المقال أن نستكشف ماهية هذه الاختلافات الاجتماعية والعوامل التي يُعزى إليها بروز الأحزاب اليمينية.

لقد بين بحثنا أن ليس الدعم المالي المبذول للفقراء هو ما عزز لوحده مناصرة ح ق ع، بل الحقيقة أنه نجح لأن أفعاله تستجيب لمختلف حاجات كل الطبقات وقيّمها. أجاب سياسيو ح ق ع على حاجة الطبقة العاملة إلى الكرامة والاعتراف من خلال نقد الاستهلاك المفرط لدى "النخب" السابقة على حساب الإنفاق العمومي. كما أنهم خاطبوا ما كانت ترغب به الطبقات الوسطى من السيادة والنظام. وقد كشفت دراستنا عن وجود أنموذج بالغ الأهمية مفاده أن الآراء والتصريحات السياسية لا تتوافق على الدوام مع التجربة الشخصية للمجيبين.

في ذات الوقت، بدأ ح ق ع في هدم المؤسسات الديمقراطية (من قبيل المحكمة الدستورية) باسم الديمقراطية و"التغيير الجيد". وقد كشف البحث عن أن منخرطي ح ع ق يعتبرون أنفسهم "ديمقراطيين" ولكنهم يرفضون شكل الديمقرطية الليبرالي المبني جوهريا على التقيّد الذاتي. يشير ماسيي غدولا إلى هذه الظاهرة الجديدة تحت مسمّى "الاتبدادية الجديدة". ومن وجهة نظره، نحن الآن إزاء هذه الظاهرة الجديدة التي تتسم بالتغير الحادّ ضمن المجال العمومي (المهيمن عليه من قبل الإنترنت، بدلا عن الصحف التي كانت في الماضي) وعلاقة مخصوصة بين الناخب وقائد الحزب الحاكم.

بينت نتائج بحثنا أن التفسيرات السائدة لنجاح الأحزاب اليمينية عفا عليها الزمن. وقد استرعت النتائج اهتماما عموميا واسعا وأطلقت نقاشا عموميا واسعا انخرط فيه، في آن معا كلا المثقفين اليساريين واليمينيين المنخرطين في مناقشة انقسامات المجتمع البولوني. ■

توجه المراسلات إلى الكتاب على العناوين التالية:
كاتارينا ديبسكا <k.debska@is.uw.edu.pl>
سارا هيرزينسكا <sara.herczynska@gmail.com>
جوستينا كوزينسكا <j.koscinska@is.uw.edu.pl>
كاميلا ترابكا <k.trepka@is.uw.edu.pl>

> آفاق متوقعة لعلم الاجتماع

في الفضاء العمومي الجديد

بقلم ماسيي غدولا (Maciej Gdula)، جامعة وارسو، بولونيا

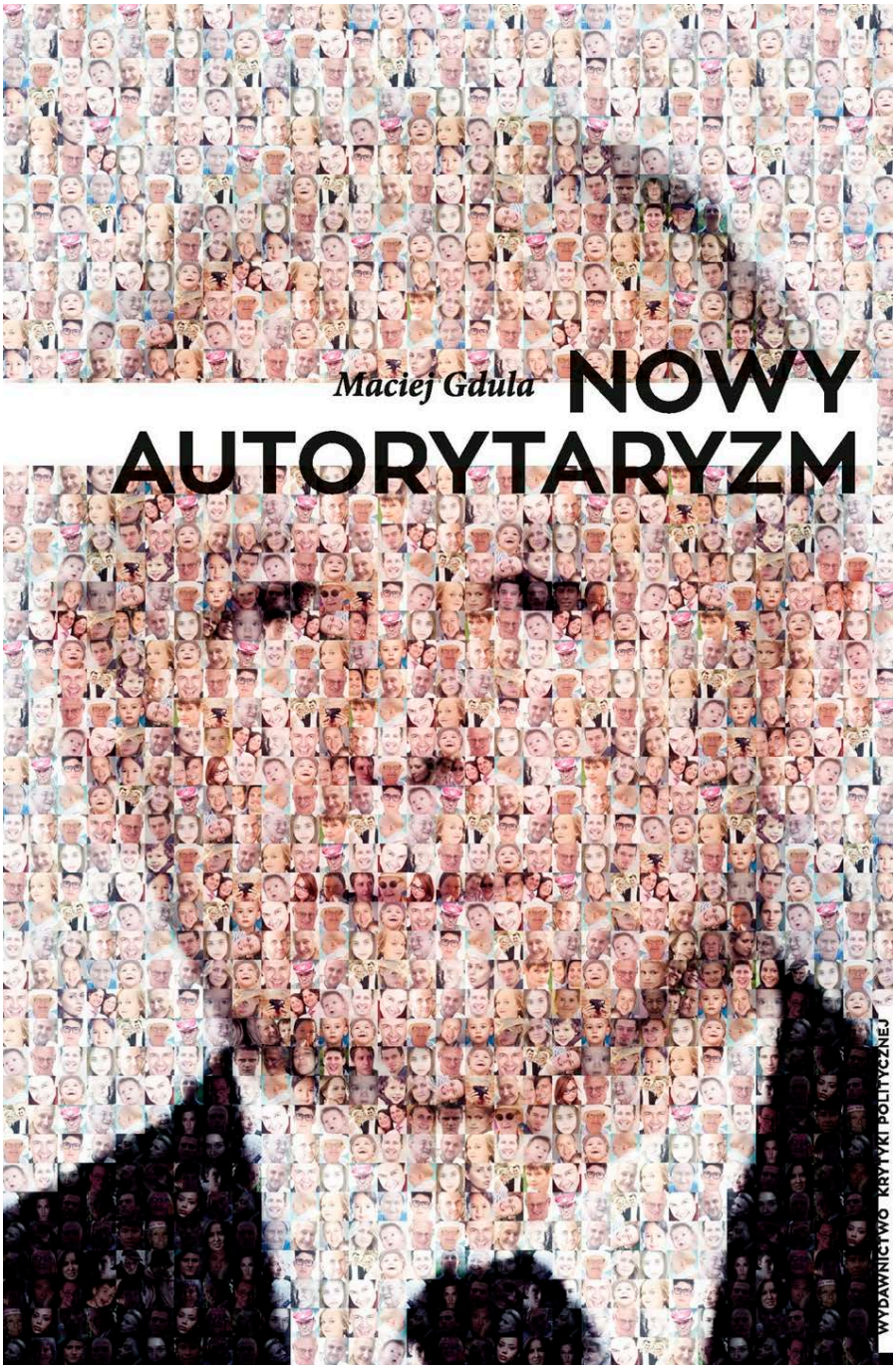

كتاب الاستبدادية الجديدة لغدولا يقدم مثالاً جيداً عن علم الاجتماع العمومي.

بحول شهر نوفمبر ٢٠١٧، كانت قد مرت سنتان على الانتخابات البولونية التي سمحت لحزب القانون والعدالة (ح ق ع) بأن يشكل حكومته. ولئن تعرضت العديد من قواعد حكم الديمقراطية الليبرالية إلى الخرق خلال السنتين الماضيتين فإن ٤٠ بالمائة من الناخبين لا يزالون يدعمون الحكومة. وفي هذه الحال ظهر تقريري'تغيير جيّد في مياستكو: الاستبدادية الجديدة في السياسات البولونية من منظور مدينة صغرى'.

أطلق هذا التقرير المنبني على بحث أنجز في مدينة صغرى تقع في وسط بولونيا نقاشا حادًا اشترك فيه صحفيون وسياسيون وعلماء على امتداد العديد من الأسابيع. وصارت البعض من مفاهيمه وتأويلاته نقاطا مرجعية قارة في المناقشات السّياسية الجارية حول السياسات والمجتمع. على أنّني وبدلا من الاحتفاء بنجاح التقرير، أرغب في التفكير في شروط إمكانه الاجتماعية. يمكن لهذا التفكير أن يكون ذا أهمية في إعادة التفكير في استراتيجية حضور علم الاجتماع في الفضاء العمومي وفي تعزيز دوره لا في وصف السيرورات الاجتماعية فحسب بل وكذلك في التأثير فيها. وعلى الرغم من أنني أعتمد أولا وبالذات السياق البولوني، فإن تفكيري ليس مقتصرا على ما يجري في بولونيا من سيرورات.

> مجال عمومي جديد

في التفكير في المدى الذي يمكن أن يبلغه توسيع وقع علم الاجتماع في النقاش العمومي على المرء أن

يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الأخيرة التي شهدها المجال العمومي. على سبيل الاختصار، تتعلق تلك التغيرات بالتحوّل من سيطرة الصحافة إلى هيمنة الإنترنت. اضطلع المجال العمومي القديم، على الأقل في علاقته بالسياسات، مُنظّمًا حول الصحافة و"الوسطاء الثقافيين"، عنيتُ الصحفيين والخبراء والسياسيين، بدور حيوي في النقاش العمومي. وضرب انتشار الإنترنت الصحافة المكتوبة، على مستويي قوّتيْها الاقتصادية والرمزية. وفي بولونيا كانت هذه السيرورة سريعة وحادة، فقد خسرت أكبر الصحف غازيتا ويبورسكا (Gazeta Wyborcza) ٧٥ بالمائة من قرائها في ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٧.

في المجال العمومي الواقع تحت هيمنة الإنترنت، ثمة تشتت أكبر في إنتاج المحتوى الذي تمسك به شبكات البث الكبرى والمواقع المختصة الأصغر وكذا منتجون مفردون من قبيل المنتجين اليوتيوبيين الذي يتحلق حولهم متابعون كُثرٌ في العديد من الحالات. لقد صار التنافس على لفت الانتباه الاجتماعي بين هؤلاء المنتجين أكثر شراسة مع تأكيدٍ على سرعة رد الفعل واحتددا النزاعية والفضيحة والمقاربة الأخلاقية.

> ضعف الوساطات وعلم الاجتماع

يترجم إضعاف الحواجز تجاه الدخول إلى المجال العمومي في سرعة تداول الخبر الزائف وانتشار الخطابات التي تعمد إلى إبطال أية مسؤوليةِ مُحَاسَبَةٍ تجاه الحقيقة مما أفسح في المجال لمفهوم "ما بعد الحقيقة". ويندفع التنافس العنيف على لفت الانتباه الاجتماعي نحو الإعلام الصحفي الذي يعتمد سيرورات جمع المادّة وإنتاج النصوص المركبة أكثر امتدادا في الزمن. إن الطريق نحو تأمين وجود العديد من الوسائط هو خلق هوية مرتبطة بجمهور متلقين محدّدين، يرتبطون بالوسائط من خلال حس من العلوية الأخلاقية والمشاركة الفعالة في المناقشة حول القضايا العمومية كما في الصراع الحضاري. وخضعت السياسات والمناقشات حول القضايا العمومية هي أيضا إلى هذه الشروط وصار السياسيون "مناضلي ميديا" يمثلون نظرات راديكالية ومواقف مثيرة للتفاعل الإلكتروني.

يسهم المتلقون في التواصل السريع والعدواني والأخلاقوي، ولكن ما يزال ثمة فضاء للمعرفة يتعلق بقضايا عمومية هامة فيما يواجهها بما يتمخض عنه البحث من نتائج. تعني المنافسة الشرسة بين المنتجين أن النقاش العمومي ينزع نحو أن يكون عقيما ويتحرك ضمن مجال التعليق السريع، فيما يعوز الإعلام الصحفي التقليدي الزّمن والمال. في هذه الوضعية، تتوافق المعرفة السوسيولوجية التي توفر تأويلا جديدا للواقع مع الاهتمام الواسع بما يؤثر في توجيه النقاش العمومي.

> الاشتغال بعلم اجتماع جدير بالاهتمام

ما هي إذا قواعد إنتاج مثل هذه المعرفة؟ على قاعدة التقرير حول مياتسكو وتقبله، سوف أجازف بصياغة البعض من الأطاريح.

أولا، لتوقيت ظهور النص أهمّية. في بولونيا، ظهر النص حول مصادر مناصرة ح ق ع في توقيت صار فيه البعض من التفسيرات المستخدمة أقل فأقل إقناعا، ومن ذلك مثلا تلك الرؤية المتقاسمة التي كانت ترى أن ح ق ع وإن وعد بأن يحاسب النخب، خلق نخبا جديدة ذات نزع نحو الفساد وهو ما كان سيؤدي به إلى تدهور ما يتلقاه من دعم بالنظر إلى خيانته مبادءه. ما من شيء من هذا القبيل حدث حيث ما زال ح ق ع يتمتع بدعم ٤٠ بالمائة من الساكنة. ويفسر التقرير هذه الظاهرة باستخدام مفهوم الاستبداد الجديد الذي عالج، من بين ما عالج، دور القادة السياسيين في السيطرة على نخبهم هم بالذات والحفاظ على توجه التغيير السياسي.

وحتى يكون للتقرير وقع، يتوجب مراعاة ما للتزامن مع السيرورات الاجتماعية الجارية من أهمية. لا يرتبط ذلك بعلماء الاجتماع في كليته بطبيعة الحال ولا شك، ولكن ليس بمستطاعنا أن نتجاهل مسألة وتيرة الإنتاج. على هذه الوتيرة أن تكون أسرع بكثير من الإنتاج الأكاديمي التقليدي بحيث تكون ذات ارتباط بقضايا راهنية بالنسبة إلى جمهور متلقين واسع. وبغية تعميق البحث في مناصري ح ق ع يكون من المثالي لو تم إجراء المزيد من البحوث في مناطق أخرى، وأن تتم الزيادة في عدد المقابلات وأن يتم التدقيق في إجرائها. تكمن المشكلة في أن نتائج هذه الجهود يمكن أن تأتي مثلا بعد الانتخابات القادمة بحيث لن تكون إلا ذات دلالة تاريخية.

القضية الثانية ذات الأهمية هي العلاقة بين الحس المشترك والمعرفة. تصير الخطابات الأكاديمية بالغة التعقيد ويتم بناء إشكالات البحث واستنتاجاته وهي تقدم بطرق تتحدى حتى إمكانيات القارئ المتعلم.

عند بناء معرفة يُفترض أن لها وقعا اجتماعيا، علينا أن نستند إلى مرجعية تقوم على أحكام منتشرة حتى وإن، وربما على الأخص حتى إن، كنّا لا نتفق معها. يبدو من الأهمية بمكان ألاّ نرفضها، معتبرين إياها علامة على عدم النضج والجهل والمحدودية الفكرية، ... إلخ بل أن نعالجها على أنها أحكام نسلّط عليها التحقق المتفحص.

في حالة بحثنا في مياستكو، كان ثمة العديد من الأحكام حيال أنصار ح ق ع، وكان أحدها يعتقد أن أنصار ح ق ع هم بالأساس أناس تم إقصاؤهم اجتماعيا أو كانوا على الأقل عرضة للضّرر الشديد. لم يتمّ تأكيد ذلك في المقابلات السّيرية إذ أن الغالبية الكبرى من المجيبين تحدثوا عن حيواتهم بعبارات تحيل على إنجاز الأهداف لا بل بعبارات تحيل على النجاح. ثمة قناعة أخرى أخذناها بنظر الاعتبار وهي الافتراض القائل بأن مناصرة ح ق ع مبنية على الامتنان للتمويلات التي أنفقت على البرنامج العائلي ٥٠٠+ (منحة شهرية تعادل ١٢٠ يورو تقريبا لكل طفل تنجبه العائلة بعد الطفل الأول). لم يعرّف المجيبون الذين صوّتوا لفائدة ح ق ع هذا البرنامج بعبارات تحيل على تلبية حاجات شخصية بل أوّلته على أنه علامة على تضامنية الدولة وعلامة على أن بولونيا تلتحق أخيرا بدول النماء الفائق في اتباعها سياسة شاملة داعمة للعائلات.

ثالثا، على علم الاجتماع أن يُدخل ضمن المناقشات العمومية ما يعوزها من تعقيد. الناس يحبون التبسيط ولكن ليس في كل الحالات. فإن كانت ثمة معرفة ترتبط بتجربتهم وآرائهم ولكنها تعمّقها أو تنخرط فيها فسيكون ذلك مثيرا للاهتمام. أبدى من قرأوا التقرير حول مياستكو اهتماما مثلا بمختلف أنواع النقد التي وجهها ممثلو الطبقات الشعبية والوسطى إلى النخب. بالنسبة إلى الأولين كان النقد مبينا على إبراز استلاب النخب وابتعادها عن الشعب. أما بالنسبة إلى ممثلي الطبقات الوسطى، فإن النخب فقدت ما حصلت عليه من تفويض أخلاقي للحكم من خلال توريط ذاتها في الفساد. منذ وقت مديد، كانت تلك هي المناسبة الأولى التي كان فيها موضوع التنوّع الطبقي في المجتمع البولوني محل نقاش في المجال العمومي.

على الضد من الأفكار النمطية، يهتم الناس بالتعقيد وبالمحتويات ذات المتطلبت الفكرية. لكن على تلك المحتويات أن تكون أكثر من مجرد استعراض للتعقيد العلمي. ابتذال الرسالة الذي يتمثل في الانحدار بالمعرفة إلى مستوى عموم الناس مع ابتغاء توليد الصراع والتنافس حول لفت الانتباه ليس هو

أيضا طريقا يمكن لعلماء الاجتماع أن يسلكوها. بدلا عن ذلك، على التعقيد أن يُدرج ضمن الخطاب العموي من أجل إثارة الإزعاج والتحاكك فيه.

> دور علم الاجتماع

ما الذي يمكن أن نجنيه من علم اجتماع ينتج معرفة ذات وقع اجتماعي؟ مع الإقرار بألا جواب على هذا السؤال قادرا على إرضاء كل علماء الاجتماع، سوف أسرد قائمة من الخيارات التي تبدو لي ذات أهمية خاصة بالنسبة إليّ.

تتوفر أمام مثل علم الاجتماع هذا إمكانية تعديل الكفة تجاه أشكال التواصل الراهنة التي تنزع إلى أن تستحيل نزاعات معتادة الطقوس، وفيها يسود التعنيف وابتذال الرسالة. ليس بمستطاعنا أن ننحى باللائمة على الصحفيين والسياسيين على حال الأمور هذه، ذلك أنهم يعملون في ظروف مخصوصة لا يمكنهم مفاوضتها بيسر. ولكن، ما من سبب يجعل هذه الظروف بمنأى عن تهذيب علماء الاجتماع لها، بما يوفرونه من معرفة تعدّل الكفة مع التوجهات السلبية التي تؤرّق تواصلنا العمومي.

أحد مَهَمّات علم الاجتماع المُهِمّة تتمثّل في إتاحة فرصة حقيقية للتعبير لمن لا تتوفر لهم إلا فسحة ضيّقة ضمن المجال العمومي. بالنسبة إليّ، من بالغ الأهمية ابتداع فضاء للطبقات الشعبية تُظهر فيه مناظيرها وتجاربها.

تتعلق المسألة الثالثة بالكيفية التي بها يضع عالم الاجتماع ذاته على الضدّ من فاعلين آخرين في المجال العمومي. من رأيي أن أهم ما يمكن التأكيد عليه هو إدراك موقعه على أنه ضديد للصحفيين والسياسيين. يعود اختلاف علم الاجتماع إلى حساسيته وإلى المعرفة التي يمنحها وكذا إلى تحرره من التنافس على لفت الانتباه العمومي واتخاذه مسافة من ضغوط النزاعات السياسية. يمكن لمثل علم الاجتماع هذا أن يعدّل الكفة تجاه مُسْهِمِين آخرين في المجال العمومي من خلال وضع حدود لسلطتِهم على وضع التعريفات للحقيقة الاجتماعية. ■

توجه كل المراسلات إلى ماسيي غدولا على العنوان
<gdulam@is.uw.edu.pl>